واجهة.docx

الاية.docx

تشكرات.docx

الإهداء.docx

واجهة الفهرس.pdf

واجهة الجداول والاشكال والملاحق.pdf

فهرس المحتويات.docx

قائمة الاشكال والجداول والملاحق.docx

واجهة المقدمة.pdf

مقدمة عامة.docx

واجهة الفصل الاول.pdf

الفصل الاول الاستهلاك في النظرية الاقتصادية 01.docx

واجهة الفصل الثاني.pdf

الفصل الثاني دراسة تطور الاستهلاك العائلي في الجزائر 02.docx

واجهة الفصل الثالث.pdf

الفصل الثالث النمذجة القياسية للاستهلاك العائلي 03.docx

واجهة الخاتمة.pdf

خاتمة عامة.docx

واجهة المراجع.pdf

قائمة المراجع المعدل.docx

واجهة الملاحق.pdf

الملاحق.docx

الملخص.docx

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des sciences économies

جامعة المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنـوان

تقدير دالة الاستهلاك العائلي في الجزائر
دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2011)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

إعداد الطـــالبة:
أحمد محمد

الأستاذ المشرف:
محمد صلاح

لجنة المناقشة

بنابي فتيحة	***رئيسا ومقررا***
محمد صلاح	***مشرفا***
قرواط يونس	***مناقشا***

السنة الجامعية : 2015/2014

الآية

قال تعالى: { رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ } سورة النمل الآية 19

وقال ε : [من لم يشكر الناس لم يشكر الله]

تـــشكـــر ات

نحمد الله ونشكره عز وجل الذي من علينا بفضله وتوفيقه

لإتمام هذا العمل المتواضع

لا تسع الكلمات والمعاني للتعبير عن شكرنا وتقديرنا للأستاذ المشرف

الأستاذ محمد صلاح

على إشرافه على الدراسة وللجهد الكبير الذي بذله معنا وعلى نصائحه القيمة التي

مهدت لنا الطريق لإتمام هذا البحث

وجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى زملائنا طلبة وطالبات تخصص اقتصاد

كمي ماستر -2-

شكرا لكل من كان عونا لنا

ومن ساعدنا من قريب أو من بعيد بالنصيحة والعون

في سبيل إنجاح هذا العمل

/ محمد /

الإهـــداء

بسـم الله الرحمان الرحيـم والصلاة والسلام على رسوله الكـريـم خير الأنام محمد عليه أزكى الصلاة والتسليـم الحمد لله الذي لا يحمد على نعمه سواه الحمد لله الذي مهد لنا طريق النجاح .

أهدي ثمرة جهدي هذه : إلى منبع الحنان والعطاء إلى الحروف التي تهوى شفتي أن تتفافاها إلى صورة تعشق عيني رؤياها إلى روح سكن قلبي خفاياها إلى من لا هناء للحياة إلا بها إلى أعظـم هبة من الرحمان أنار بها حياتنا دائما أمي الغالية رحمها الله . إلى من لم يبخل علي يوما بحبه وحنانه ونصائحه السديدة ودعواته الدائمة وعلمني سر الحياة مثلي الأعلى أبي العزيز أدامه الله تاجا على رأسي وأطال عمره . إلى سندي ومفخرتي في الحياة إخوتي وأخواتي .

إلى من جمعتني بهـم الأقدار إلى من تعلمت معهـم معنى الصدق والصداقة أصدقائي الأعزاء

إلى كل من ساندني ووقف بجانبي .

الى كل من وسعهـم قلبي ولم تسعهـم هذه الورقة إلى كل هؤلاء بخالص الحب أهدي ثمرة عملنا هذه وأرجو أن يتقبلها الله تعالى ويجعلها في ميزان حسناتنا وينتفع بها غيرنا

مـحـمـد

الفهرس

قائمة الجداول

والأشكال والملاحق

فهرس المحتويات

الفهرس	الصفحة
اية قرآنية	--
التشكرات	IV
الإهداء	V
الفهرس	VI
قائمة الجداول والأشكال والملاحق	VII
مقدمة عامة	أ – و
الفصل الأول: الاستهلاك في النظرية الاقتصادية	08
تمهيد	08
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستهلاك	09
المطلب الأول: تعريف الاستهلاك	09
المطلب الثاني: أنواع الاستهلاك	10
المطلب الثالث: دالة الاستهلاك	11
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الاستهلاك العائلي والمرونات	16
المطلب الأول: تعريف الاستهلاك العائلي	16
المطلب الثاني: محددات الاستهلاك العائلي	16
المطلب الثالث: المرونة وتطبيقاتها الاقتصادية.	20
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستهلاك.	23
المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستهلاك بالدخل.	23
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستهلاك بالثروة.	28
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: دراسة تطور الاستهلاك العائلي في الجزائر	35
تمهيد	35
المبحث الأول: العائلات في الجزائر وتطورها	36
المطلب الأول: مفاهيم أولية حول الاسرة	36

المطلب الثاني: النمو السكاني بالجزائر	39
المطلب الثالث: الانماط الاستهلاكية للعائلات.	41
المبحث الثاني: تطور استهلاك العائلات في الجزائر خلال الفترة (1990–2012).	45
المطلب الأول: تطور دخل واستهلاك العائلات بالجزائر خلال الفترة (1990– 1999).	45
المطلب الثاني: تطور دخل واستهلاك العائلات بالجزائر خلال الفترة (2000– 2005).	49
المطلب الثالث: تطور دخل واستهلاك العائلات بالجزائر خلال الفترة (2006– 2011).	53
المبحث الثالث: الاستهلاك العائلي بالجزائر والمتغيرات الاقتصادية الكلية.	58
المطلب الأول: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك.	58
المطلب الثاني: تطور معدل التضخم.	62
المطلب الثالث: تطور اسعار الفائدة.	65
خلاصة الفصل	68
الفصل الثالث: النمذجة القياسية للاستهلاك العائلي	70
تمهيد	70
المبحث الأول: الإطار النظري للقياس الاقتصادي	71
المطلب الأول: تعريف القياس الاقتصادي وأهدافه ومنهجية البحث فيه.	71
المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي البسيط	76
المطلب الثالث: نموذج الانحدار الخطي المتعدد	81
المبحث الثاني: تقدير النموذج الخاص بالاستهلاك العائلي في الجزائر	88
المطلب الأول: صياغة وتعيين النموذج الخاص بالاستهلاك العائلي في الجزائر	88
المطلب الثاني: الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية للنموذج المقترح	93
المطلب الثالث: استعمال النموذج للتنبؤ	100
خلاصة الفصل	105
الخاتمة	107
قائمة المراجع	112
الملاحق	118

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	يوضح تطور عدد السكان خلال الفترة (1990-2011).	40
(2-2)	تطور استهلاك العائلات حسب الفئات الاجتماعية والمهنية.	43
(2-3)	تطور استهلاك العائلات الجزائرية حسب القطاعين.	44
(2-4)	تطور الدخل المتاح خلال الفترة (1990- 1999).	46
(2-5)	تطور الاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990- 1999).	48
(2-6)	تطور الدخل المتاح خلال الفترة (2000- 2005).	50
(2-7)	تطور الاستهلاك العائلي خلال الفترة (2000- 2005).	52
(2-8)	تطور الدخل المتاح خلال الفترة (2006- 2011).	54
(2-9)	تطور الاستهلاك العائلي خلال الفترة (2006- 2011).	56
(2-10)	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة (1990-2009).	59
(2-11)	تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990- 2012).	63
(2-12)	تطور اسعار الفائدة خلال القترة (1990- 2012).	66
(3-1)	معطيات الدراسة الخاصة بنموذج الاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990-2011).	90
(3-2)	نتائج تقدير معلمات نموذج الاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990-2011).	91
(3-3)	نتائج النموذج النهائي للاستهلاك العائلي.	93
(3-4)	نتائج اختبار ستيودنت لمعلمات النموذج.	95
(3-5)	نتائج اختبار white.	98
(3-6)	إختبار نقطة الانعطاف لسنة 1998.	100
(3-7)	إختبار نقطة الانعطاف لسنة 2000.	101

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	دالة الاستهلاك الخطية.	09
(1-2)	دالتي الاستهلاك في المدى الطويل والقصير	10
(1-3)	الميل الحدي للاستهلاك.	11
(1-4)	يوضح علاقة الاستهلاك بالادخار	14
(1-5)	دالة الاستهلاك وفرضية الدخل النسبي	27
(1-6)	دورة حياة الإنسان	29
(1-7)	دالة الاستهلاك وفقا لدورة الحياة	30
(2-1)	التطور العددي للسكان خلال الفترة (1990- 2011).	41
(2-2)	منحنى بياني يمثل تطور الدخل المتاح خلال الفترة (1990- 1999).	47
(2-3)	منحنى بياني يمثل تطور الاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990- 1999).	49
(2-4)	منحنى بياني يمثل تطور الدخل المتاح خلال الفترة (2000-2005)	51
(2-5)	منحنى بياني يمثل تطور استهلاك العائلي خلال الفترة (2000-2005).	53
(2-6)	منحنى بياني يمثل تطور الدخل المتاح خلال الفترة (2006-2011).	55
(2-7)	منحنى بياني يمثل تطور استهلاك العائلي خلال الفترة (2006-2011).	57
(2-8)	منحنى بياني يمثل تغير مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة (1990-2009).	60
(2-9)	منحنى بياني يمثل تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990- 2012).	63
(2-10)	منحنى بياني يمثل تطور اسعار الفائدة خلال الفترة (1990- 2012).	66
(3-1)	منهجية البحث في القياس الاقتصادي	76
(3-2)	إختبار داربين واتسون	85
(3-3)	إختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه	99
(3-4)	نتائج إختبار معيار معامل عدم التساوي لثايل	102
(3-5)	القيم المقدرة والحقيقية للاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990-2010).	103
(3-6)	القيم الفعلية والقيم المقدرة للاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990-2010).	104

فهرس الملاحق		
الرقم	**عنـوان الملحق**	**الصفحة**
01	معطيات الدراسة الخاصة بنموذج الاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990- 2011)	117
03	جدول توزيع فيشر	118
04	جدول ديربين واتسون	120
05	جدول توزيع ستودنت	121
06	جدول كاي- تربيع	122

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	يوضح تطور عدد السكان خلال الفترة (1990-2011).	40
(2-2)	تطور استهلاك العائلات حسب الفئات الاجتماعية والمهنية.	43
(2-3)	تطور استهلاك العائلات الجزائرية حسب القطاعين.	44
(2-4)	تطور الدخل المتاح خلال الفترة (1990- 1999).	46
(2-5)	تطور الاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990- 1999).	48
(2-6)	تطور الدخل المتاح خلال الفترة (2000- 2005).	50
(2-7)	تطور الاستهلاك العائلي خلال الفترة (2000- 2005).	52
(2-8)	تطور الدخل المتاح خلال الفترة (2006- 2011).	54
(2-9)	تطور الاستهلاك العائلي خلال الفترة (2006- 2011).	56
(2-10)	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة (1990-2009).	59
(2-11)	تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990- 2012).	63
(2-12)	تطور اسعار الفائدة خلال القترة (1990- 2012).	66
(3-1)	معطيات الدراسة الخاصة بنموذج الاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990-2011).	90
(3-2)	نتائج تقدير معلمات نموذج الاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990-2011).	91
(3-3)	نتائج النموذج النهائي للاستهلاك العائلي.	93
(3-4)	نتائج اختبار ستيودنت لمعلمات النموذج.	95
(3-5)	نتائج اختبار white.	98
(3-6)	إختبار نقطة الانعطاف لسنة 1998.	100
(3-7)	إختبار نقطة الانعطاف لسنة 2000.	101

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	دالة الاستهلاك الخطية.	09
(1-2)	دالتي الاستهلاك في المدى الطويل والقصير	10
(1-3)	الميل الحدي للاستهلاك.	11
(1-4)	يوضح علاقة الاستهلاك بالادخار	14
(1-5)	دالة الاستهلاك وفرضية الدخل النسبي	27
(1-6)	دورة حياة الإنسان	29
(1-7)	دالة الاستهلاك وفقا لدورة الحياة	30
(2-1)	التطور العددي للسكان خلال الفترة (1990- 2011).	41
(2-2)	منحنى بياني يمثل تطور الدخل المتاح خلال الفترة (1990- 1999).	47
(2-3)	منحنى بياني يمثل تطور الاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990- 1999).	49
(2-4)	منحنى بياني يمثل تطور الدخل المتاح خلال الفترة (2000-2005)	51
(2-5)	منحنى بياني يمثل تطور استهلاك العائلي خلال الفترة (2000-2005).	53
(2-6)	منحنى بياني يمثل تطور الدخل المتاح خلال الفترة (2006-2011).	55
(2-7)	منحنى بياني يمثل تطور استهلاك العائلي خلال الفترة (2006-2011).	57
(2-8)	منحنى بياني يمثل تغير مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة (1990-2009).	60
(2-9)	منحنى بياني يمثل تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990- 2012).	63
(2-10)	منحنى بياني يمثل تطور اسعار الفائدة خلال الفترة (1990- 2012).	66
(3-1)	منهجية البحث في القياس الاقتصادي	76
(3-2)	إختبار داربين واتسون	85
(3-3)	إختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه	99
(3-4)	نتائج إختبار معيار معامل عدم التساوي لثايل	102
(3-5)	القيم المقدرة والحقيقية للاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990-2010).	103
(3-6)	القيم الفعلية والقيم المقدرة للاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990-2010).	104

فهرس الملاحق

الرقم	عنـوان الملحق	الصفحة
01	معطيات الدراسة الخاصة بنموذج الاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990- 2011)	117
03	جدول توزيع فيشر	118
04	جدول ديربين واتسون	120
05	جدول توزيع ستودنت	121
06	جدول كاي- تربيع	122

مقدمة عامة

تمهيد:

لا يخفى ما تلعبه دراسات الإنفاق الاستهلاكي من أهمية بالغة، فمن خلالها يتم رصد وتحليل سلوك المستهلك في سعيه لإشباع حاجاته المختلفة من السلع والخدمات، وبذلك يتوفر مؤشرات قياسية تمكن المخططين التنمويين من تقويم السياسات الاقتصادية المختلفة والمؤثرة في الإنتاج والمخزون الاستراتيجي من كافة السلع والخدمات للمحافظة على توازن العرض مقابل الطلب المستقبلي.

يعتبر الاستهلاك من الظواهر الاقتصادية التي أعطى لها المفكرون الاقتصاديون أهمية كبيرة لدراستها، فالاستهلاك هو من أهم مقومات النشاط الاقتصادي، فبمجرد التطرق إلى هذه الظاهرة يعني البحث في محور يشكل العمود الفقري للنظام الاقتصادي في أي مجتمع ، ومما لاشك فيه فإن حجم الإنفاق العائلي أو الاستهلاك العائلي بقطاع الأسر يشكل جزءا هاما من حجم الاستهلاك الكلي وفي هذا الإطار يمكن اعتبار قطاع العائلات من القطاعات الاقتصادية الهامة التي يمكن أن تلعب دورا هاما في التنمية، فعلى غرار الادخار الخاص والذي يعتبر من مصادر التمويل الداخلي أيضا يمكن اعتبار الاستهلاك العائلي من العوامل المؤثرة على الطلب الكلي، وبالتالي التأثير على حجم العمالة، وهذا ما يجعلنا نبحث في المتغيرات الاقتصادية التي تحكم قرارات الأفراد في تحديد نسبة الاستهلاك أي البحث في دالة الاستهلاك نفسها.

تتأثر قرارات العائلات في اختيار المنتجات والخدمات بمجموعة من الدوافع الذاتية وغير الذاتية في اختيار السلع والخدمات للاستهلاك، وهذه العوامل والدوافع تتأثر بمحددات مختلفة، وفي هذا السياق يأتي موضوعنا " تقدير دالة الاستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة (1990- 2011)"، حيث سنحاول دراسة استهلاك العائلات واهم محدداته، ومما سبق تتمحور إشكالية بحثنا، والتي يمكن طرحها بالصيغة التالية:

1-إشكالية الدراسة:

مما سبق يبرز السؤال الرئيسي الذي نود معالجته في هذا البحث والمتمثل في: ماهي أهم المحددات الاقتصادية التي تمكننا من تفسير السلوك الاستهلاكي للعائلات الجزائرية؟

وللإجابة على السؤال الرئيسي تبادر الى ذهننا مجموعة من الاسئلة الفرعية وهي:

- ما المقصود بالاستهلاك؟ وما هي أهم العوامل المحددة له في النظرية الاقتصادية؟
- ماهي أهم التحولات التي عرفها قطاع العائلات في الجزائر و إلى أي مدى أثرت هذه المتغيرات في السلوك الاستهلاكي للعائلات الجزائرية؟.
- ماهي أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على الاستهلاك العائلي في الجزائر؟

2- الفرضيات:

في اطار الاشكالية المقدمة قمنا بوضع عدة فرضيات وهي:

- اختلاف وتباين وجهات النظر المفسرة للاستهلاك العائلي في الفكر الاقتصادي.
- الدخل المتاح هو أهم محدد للاستهلاك العائلي، بالإضافة الى مجموعة من العوامل الأخرى.
- هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تؤثر في الاستهلاك العائلي.

3- أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى محاولة ايجاد علاقة تربط استهلاك العائلات في الجزائر مع متغيرات اقتصادية أخرى عن طريق ابراز النموذج الأحسن انعكاسا للواقع الجزائري.

4- أهمية الدراسة:

لاشك أن موضوع الاستهلاك ذو اهمية اقتصادية كبيرة، ولقد أصبح أحد أهم القضايا في الجزائر فهو يحظى باهتمام من طرف الحكومة وأرباب العمل، كونه المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد وأحد العوامل الأساسية المؤثرة على التوازن الاقتصادي وباعتبار أن قطاع العائلات يلعب دورا في التنمية الاقتصادية سنحاول التطرق إلى موضوع الاستهلاك العائلي في الجزائر.

5- حدود الدراسة:

تمثلت حدود دراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني ففيما يخص الإطار المكاني فان الدراسة تخص الاقتصاد الجزائري، أما بالنسبة للإطار الزماني فان الدراسة تدور حول تقدير دالة الاستهلاك العائلي في الجزائر للفترة (1990-2011).

6- أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الاسباب التي أدت بنا الى اختيار هذا الموضوع هي:

- الأهمية البالغة التي يكتسها الاستهلاك العائلي وتأثيره على التوازن الاقتصادي وأهميته بالنسبة لفرد الجزائري.
- الحاجة إلى البحث والتطرق في مثل هذه المواضيع.
- الميول الشخصي للتطرق لهذا الموضوع.

7- منهج الدراسة:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا وكذا محاولة اختبار الفرضيات قمنا بإتباع المنهج الوصفي من أجل عرض المفاهيم الأساسية للاستهلاك العائلي.

ومن أجل اختبار النماذج الاقتصادية النظرية وذلك لمحاولة بناء نموذج مناسب لاستهلاك العائلي في الجزائر استخدمنا المنهج التحليلي بغرض تحليل نتائج التقدير، باستخدام الاساليب الرياضية والاحصائية للقياس الاقتصادي كما سيتم الاعتماد على بعض التقارير المنشورة من مختلف الجهات الرسمية والوطنية والدولية كما سنستعين ببعض البرامج الاحصائية (EVIEWS, EXCEL).

8-الخطة المقترحة:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية عنها، والتأكد من صحة الفرضيات تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث تناول الفصل الأول الاستهلاك في النظرية الاقتصادية,وتم من خلاله التطرق إلى مفهومه وأنواعه والعوامل المحددة له بالاعتماد على النظريات المفسرة.

أما الفصل الثاني فيعرض تحليلا لتطور الاستهلاك العائلي في الجزائر من خلال التطرق إلى مفاهيم خاصة بالعائلات وأنماطها الاستهلاكية, وعلاقة الاستهلاك العائلي ببعض التغيرات الاقتصادية.

بينما الفصل الثالث فيتمثل في النمذجة القياسية للاستهلاك العائلي في الجزائر، حيث خصص جزء منه للإطار النظري للقياس الاقتصادي من خلال التطرق إلى ماهيته وأهدافه ومنهجية البحث فيه, أما باقي الفصل فقد خصص لبناء نموذج قياسي اقتصادي وتقديره باستعمال المعطيات الإحصائية السنوية خلال الفترة (1990-2011)، كما سيتم تحديد

النقطة الزمنية التي تغير بموجبها استهلاك الأسر وذلك من اجل التوصل إلى نموذج مستقر وقابل للتنبؤ.

9-الدراسات السابقة:

تم اجراء دراسات والأبحاث العلمية، وسنتعرض لأبرز الدراسات التي تناولت موضوع الاستهلاك العائلي وهي كما يلي:

- أبو بكر سمير قيوة، استهلاك الأسر الجزائرية في ظروف التضخم دراسة تحليلية قياسية في الفترة (1970-2003)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، 2006.

لقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إلى إيجاد علاقة تربط استهلاك الأسر الجزائرية مع متغيرات أخرى عن طريق إبراز النموذج الأحسن انعكاسا للواقع الجزائري، ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- نموذج استهلاك الأسر في الجزائر هو نموذج خطي يتأثر بالاستهلاك في الفترة الحالية والاستهلاك في الفترة السابقة والتغير في الدخل المتاح.
- إن معدل البطالة لا يؤثر على استهلاك الأسر، فضلا على العلاقة العكسية الموجودة بينهما كذلك إن معدل الفائدة الادخاري يؤثر بالسلب على استهلاك الأسر.

- حمودي علي، دراسة حول الإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية حسب مسح الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2000، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، 2005.

إن الدراسة التي تعرض لها الباحث من خلال معالجة موضوع الإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية حسب مسح الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2000، قامت على أساس دراسة قياسية وتحليلية لتوضيح العلاقة التي تربط بين الإنفاق الاستهلاكي للأسر والمجموعات السلعية، حيث توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إيجاد سياسة شاملة وواقعية خاصة بالأسعار والدخول والتخطيط للاستهلاك.
- ازدياد الدخل يجعل معدل الإنفاق الاستهلاكي يزداد بنفس النسبة، وهذا يعني أن أصحاب الدخول العالية قادرة على الشراء في أي وقت، فالقوة الشرائية لديهم كبيرة، ومرونة الطلب لديهم كبيرة عكس الحال بالنسبة لمحدودي الدخل مرونة الطلب على نفس السلعة ضعيفة.

- زروخي صباح، محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2010)، مذكرة ماجيستر تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، 2012.

الدراسة التي تعرضت لها الباحث من خلال معالجة موضوع محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر (1990– 2010)، حيث توصلت الى جملة من النتائج أهمها:

- لم يتأثر نمط استهلاك بالتغير في المستوى العام للأسعار التضخم.
- إن أسعار الفائدة متعلق بالادخار لا تؤثر على الاستهلاك العائلي وهذا يعني أنه لا توجد علاقة واضحة بين الاستهلاك العائلي وأسعار الفائدة.

10– صعوبات الدراسة:

أهم الصعوبات التي اعترضت انجاز هذه الدراسة هي:

- ندرة المراجع والبحوث التي تعالج موضوع الاستهلاك العائلي في الجزائر.
- نقص المعطيات والبيانات الرقمية الخاصة ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.
- اختلاف ارقام الجهات المصدرة لهذه البيانات فمثلا المعطيات التي تحصلنا عليها من طرف الديوان الوطني للإحصائيات تختلف عن تلك التي تحصلنا عليها عن طريق المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الأول

الاستهلاك في النظرية الاقتصادية

تمهيد:

يعتبر الاستهلاك حلقة مهمة في سلسلة النشاط الاقتصادي، نظرا لما تمثله هذه الظاهرة من اهمية من حيث كونه نشاط ذو طبيعة اقتصادية وحتى اجتماعية، وقد ركزت معظم الدراسات الاقتصادية على ظاهرة الاستهلاك بشكل عام والاستهلاك العائلي بشكل خاص ومفهوم الاستهلاك يختلف مدلوله باختلاف المدارس الاقتصادية التي تبنت هذا المفهوم.

ولدراسة الاستهلاك في النظرية الاقتصادية سنتطرق الى ثلاثة مباحث في هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: ويشمل مفاهيم عامة حول الاستهلاك حيث نتطرق فيه الى مفهوم الاستهلاك، أنواعه بالإضافة الى دالة الاستهلاك.

المبحث الثاني: ويشمل مفاهيم حول الاستهلاك العائلي والمرونات، ونتناول فيه تعريف الاستهلاك العائلي ومحدداته بالإضافة الى المرونات وتطبيقاتها.

المبحث الثالث: سنتطرق فيه بشكل خاص الى مختلف النظريات الاقتصادية المفسرة للاستهلاك، حيث نقدم فيه النظريات التي تفسر الاستهلاك بالدخل وبالثروة.

المبحث الأول:مفاهيم عامة حول الاستهلاك.

إن الاستهلاك واحد من المفاهيم الأساسية التي يتناولها علم الاقتصاد وقد تعرض مختلف الاقتصاديين باختلاف توجهاتهم إلى هذا المفهوم بجوانبه المتعددة لكنها في النهاية تؤدي الى معنى واحد وسنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم الاستهلاك، أنواعه، بالإضافة الى بنية دالة الاستهلاك.

المطلب الأول: مفهوم الاستهلاك.

يقصد بالاستهلاك "حصول الأفراد والأسر على السلع والخدمات المختلفة من أجل استخدامها استخداما نهائيا"[1].

كما يعرف بأنه "إنفاق الدخل على السلع و الخدمات التي يمكن استعمالها في فترة قصيرة كاستهلاك المواد الغذائية، و يعني الاستهلاك عادة(الإنفاق الاستهلاكي)، حيث أن مقدار الاستهلاك و الإنفاق الاستهلاكي على السلع الاستهلاكية متطابقين[2].

ويعني أيضا "استهلاك سلعة ما هو الكمية من هذه السلعة التي عن طريق استنفاذها يؤدي ذلك إلى الإشباع المباشر للأعوان الاقتصاديين المنتفعين دون المساس بنمو الإنتاج"[3].

كما يعني الاستهلاك "استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات الأفراد بشكل مباشر ونهائي،وهذا الاستهلاك يمكن أن يرتبط بالاستهلاك الضروري كما هو عليه الحال في استهلاك السلع والمنتجات أو شبه ضروري أو كمالي كما أنه يرتبط باستهلاك سلع تنتهي بمجرد استخدامها، أي أنها تستخدم لمرة واحدة ولا يتكرر استخدامها،كما يمكن أن يتضمن استهلاك سلع تدوم في الاستخدام لأكثر من مرة لفترة قصيرة أو لفترة طويلة ويطلق على هذه السلع اسم السلع الاستهلاكية المعمرة"[4].

---

[1] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع و دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 80.

2 مجيد علي حسين، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004 ،الطبعة الأولى ، ص127.

[3] Bernard Bernier, Initiation à la macro-économique, Dunod, Paris, 1984,p155

[4] فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**،الطبعة الأولى،جدار للكتاب الحديث،عمان، 2007،ص142.

إذن الاستهلاك هو استعمال السلع والخدمات قصد إشباع حاجيات الأعوان الاقتصاديين،سواء كانوا أفرادأو مؤسسات.

المطلب الثاني: أنواع الاستهلاك.

هناك عدة أقسام للاستهلاك وذلك وفق عدة معايير نذكر منهامايلي:[1]

1-على أساس الغرض من الاستهلاك:

حيث يقسم إلى نوعين الاستهلاك النهائي(الشخصي) والاستهلاك الوسيط(الإنتاجي) فالاستهلاك النهائي يشمل على الاستهلاك المرتبط بالأفراد و الهيئات المختلفة الذين يقومون بشراء السلع من اجل الاستخدام الشخصي أو العائلي،بينما الاستهلاك الوسيط يرتبط باستهلاك الوحدات الإنتاجية للسلع والخدمات في العمليات الإنتاجية.

2-على حسب الجهة المستهلكة:

وهنا يقسم إلى: استهلاك خاص(الفردي) واستهلاك عام (الجماعي) الاستهلاك الخاص هو عملية استخدام السلع و الخدمات لإشباع حاجات الأفراد والعائلات،أما الاستهلاك العام فهو الاستهلاك الذي تقوم به الهيئات والوحدات الحكومية وشبه الحكومية المختلفة.

3- بالاعتماد على مصدر السلع والخدمات المستهلكة:

يقسم الاستهلاك في هذا المعيار إلى:الاستهلاك السوقي والاستهلاك الذاتي، حيث في النوع الأول تكون عملية استعمال السلع والخدمات لإشباع الحاجات عن طريق شراء هذه السلع والخدمات من الأسواق مقابل مبالغ نقدية،بينما في النوع الثاني تكون عن طريق استهلاك جزء من الوحدة المنتجة قصد تلبية حاجاتها.

[1] ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، **مدخل في علم الاقتصاد**، الطبعة الثالثة، دار الزهران، عمان، 2006، 16.

4-على أساس نوعية الشي المستهلك:

ويقسم بدوره إلى:الاستهلاك السلعي والاستهلاك الخدماتي، فالاستهلاك السلعي هو استخدام لماله وجود مادي مثل الأغذية (السكر،الحليب) بغية إشباع حاجياتهم أما الاستهلاك الخدماتي فيعرف بأنه استخدام ماليس له وجود مادي كالنقل والعلاج.

المطلب الثالث: دالة الاستهلاك.

تعتبر دالة الاستهلاك الاداة التي توضح العلاقة ما بين الدخل المتاح للتصرف و الاستهلاك و يمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية[1]:

$$C = a + by_d$$

حيث:

a :الاستهلاك المستقل.

b : التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل المتاح بوحدة نقدية واحدة (الميل الحدي للاستهلاك).

y_d : الدخل المتاح أو الدخل الممكن التصرف فيه.

c : الإنفاق الاستهلاكي.

الاستهلاك المستقل: وهناك من يشير له بحد الكفاف من الاستهلاك، أي انه مستقل تماما عن مستوى الدخل تحت التصرف[2].

الدخل المتاح: ويتحدد بطرح الدخل القومي مع الضرائب المباشرة منه و اضافة الاعانات اليه ويمكن صياغته رياضيا حسب المعادلة التالية:[3].

$$y_d = y - T + R$$

[1]احمد الاشقر، **مرجع سابق**، ص 85.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتب، الاسكندرية، 1997، ص 67

[3]مختار محمد متولي، **النظرية الاقتصادية**، الطبعة الاولى، بدون دار نشر، الرياض، 1993، ص 89.

حيث:

y :الدخل القومي.

T :الضرائب المباشرة.

R :الإعانات.

1- شكل دالة الاستهلاك:

الشكل رقم (1-1): دالة الاستهلاك الخطية.

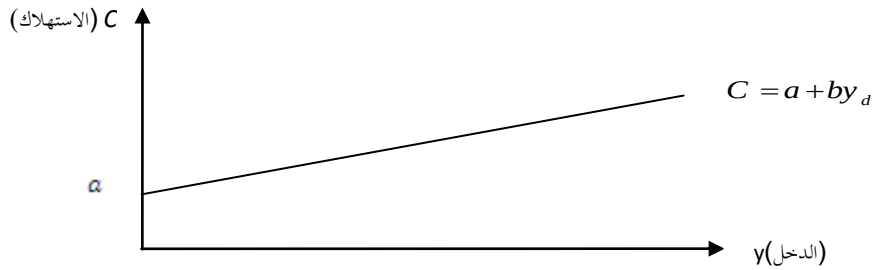

المصدر: عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 56.

ومنه يتبين[1]:

- أن منحنى دالة الاستهلاك يبدا من نقطة أعلى من نقطة الأصل، والذي يمثلها الاستهلاك المستقل، وهو لا يعتمد على الدخل حتى بافتراض ان الدخل القومي صفر.
- أن الاستهلاك يزداد بزيادة الدخل ولكن بنسبة اقل من نسبة زيادة الدخل.

2- دالتي الاستهلاك في المدى الطويل والقصير:

دالة الاستهلاك طويلة المدى تمر بنقطة الأصل والتي تكون فيها تساوي الصفر نظرا لان كل محددات الاستهلاك متغيرة في المدى الطويل وبالتالي دالة الاستهلاك في هذه الحالة تكون كما يلي[2]:

[1] فليح حسن خلف، **مرجع سابق**، ص 144.
[2] مجيد ضياء الموسوي، **مرجع سابق**، ص: 155.

$$C = by_d$$

أما دالة الاستهلاك قصيرة المدى فلا تمر بنقطة الأصل وتقطع دالة الاستهلاك طويلة المدى ويعبر عنها رياضيا كما يلي[1]:

$$C = a + by_d$$

الشكل رقم(1-2): دالتي الاستهلاك في المدى الطويل والقصير.

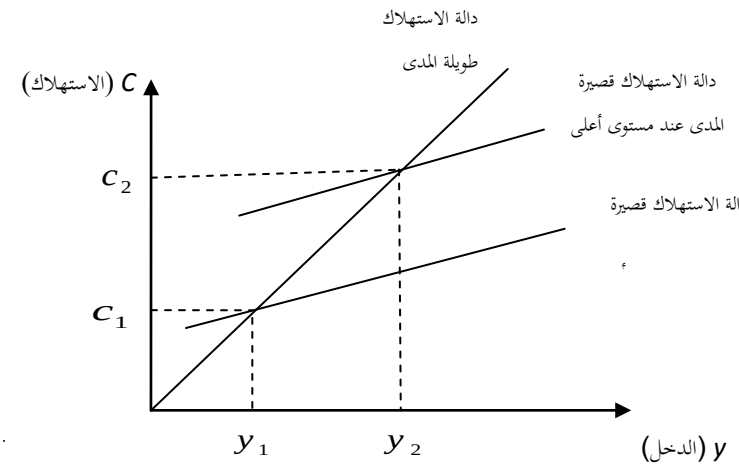

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 180.

من خلال الشكل يتضح وجود دالتين للاستهلاك وهما[2]:

2-1- دالة الاستهلاك في المدى الطويل: حيث يتحقق فيها التناسب بين الاستهلاك والدخل، أي أن دالة الاستهلاك تبدأ من نقطة الأصل، ومن ثم فان الميل الحدي للاستهلاك يساوي الميل المتوسط للاستهلاك بالصيغة الخطية لدالة الاستهلاك هذه، حيث تتخذ خطا مستقيما منصفا لزاوية نقطة الأصل ومن ثم يكون ميل دالة الاستهلاك ثابتا.

2-2- دالة الاستهلاك في المدى القصير: لا يتحقق فيها مثل هذا التناسب بين الاستهلاك والدخل، بحيث تتضمن دالة الاستهلاك كمية ثابتة موجبة يمثلها الاستهلاك المستقل، أي

[1] مايكل ابد مجان، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، **الاقتصاد الكلي**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1999، ص: 143 .

[2] فليح حسين خلف، **مرجع سابق**، ص ص: 153- 154

الكمية من الاستهلاك التي لا تتغير مع تغير الدخل، ومن ثم فان هذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك يكون في هذه الدالة اقل من الميل المتوسط للاستهلاك.

3- الميل الحدي للاستهلاك(MPC): هو ميل الافراد الى انفاق جزء من دخلهم على السلع والخدمات والذي نرمز له في دالة الاستهلاك بالرمز $\boldsymbol{b}$ [1].

حسابيا هو عبارة عن مقدار تغير الطلب الاستهلاكي (ΔC)الى التغير في الدخل (Δy)او هو مقدار الزيادة في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل بوحدة واحدة ويتم حسابه كمايلي[2]:

$$(MPC) = b = \frac{\Delta c}{\Delta y}$$

حيث:

ΔC: هو مقدار تغير الاستهلاك نتيجة تغير الدخل.

Δy: هو مقدار تغير الدخل.

الشكل رقم$(1-3)$: الميل الحدي للاستهلاك.

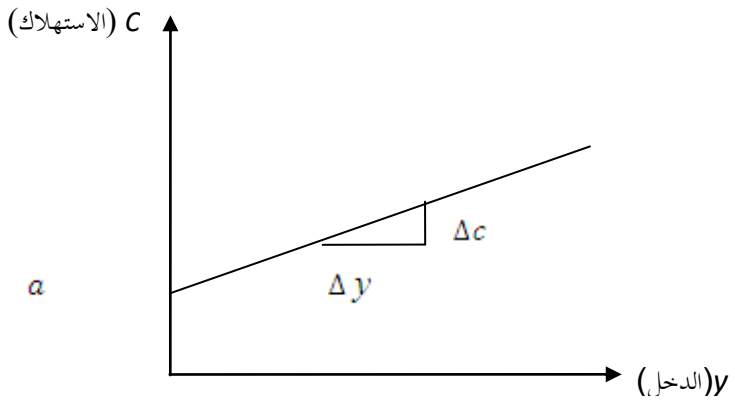

المصدر: عمر صخري، **مرجع سابق**، ص: 57.

الميل الحدي للاستهلاك(MPC)يكون دائما ثابت، وهو دائما اكبر من الصفر واقل من الواحد مهما كانت قيمة (y) أي:

$$0 < b < 1$$

[1] سامي خليل، **النظرية الاقتصادية الكلية**، بدون دار نشر، الكويت، 1999، ص 96.
[2] ضياء مجيد الموسوي، **مرجع سابق**، ص 116.

و بطبيعة الحال(y)لا يمكن ان تكون سالبة لان الدخل السالب ليس له أي مدلول من الناحية الاقتصادية.

4- الميل المتوسط للاستهلاك(APC): هو عبارة عن حاصل قسمة الاستهلاك الكلي على الدخل المتاح أي[1]: $(\mathrm{APC}) = \frac{\mathrm{C}}{\mathrm{Y}}$

(APC): الميل المتوسط للاستهلاك (Average propensity to consume)

يبقى الميل المتوسط للاستهلاك ثابتا في كافة مستويات الدخل بالرغم من ثبات الميل الحدي للاستهلاك في دالة الاستهلاك.

كما ان الميل المتوسط للاستهلاك يمكن ان يكون اكبر من الواحد اذا كان الاستهلاك اكبر من الدخل، ويكون مساويا للواحد اذا كان الاستهلاك يساوي الدخل، كما يمكن ان يكون اقل من الواحد اذا كان الاستهلاك اقل من الدخل.

5-العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك و الميل المتوسط للاستهلاك:

لتكن لينا دالة الاستهلاك التالية[2]:

$$\boldsymbol{c = a + by}$$

بقسمة طرفي المعادلة على y نجد:

$$\frac{\boldsymbol{c}}{\boldsymbol{y}} = \frac{\boldsymbol{a}}{\boldsymbol{b}} + \frac{\boldsymbol{by}}{\boldsymbol{y}}$$

بالاختصار نجد:

$$\frac{\boldsymbol{c}}{\boldsymbol{y}} = \frac{\boldsymbol{a}}{\boldsymbol{y}} + \boldsymbol{b}$$

حيث:

b : الميل الحدي للاستهلاك (MPC)

[1] السعيد بريبش، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر ، الجزائر 2007، ص 108.
[2] اسامة بن محمد باحنشل، **مرجع سابق**، ص82.

C/Y: يمثل الميل المتوسط للاستهلاك (APC)

ومنه:

$$\boldsymbol{APC = \frac{a}{y} + MPC}$$

أي أن الميل الحدي للاستهلاك أقل من الميل المتوسط للاستهلاك أي:

$MPC < APC$ عند $a > 0$

6-العلاقة بين الاستهلاك والادخار:

الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك[1].

والادخار هو المتمم للاستهلاك من اجل تكوين الدخل، أي ان زيادة ما ينفق على الاستهلاك يخفض المقدار من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك أي يخفض من الادخار، وان انخفاض ما يتم انفاقه على الاستهلاك ينجم عنه زيادة الادخار.

و بالتالي يمكن اشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك على الشكل التالي[2]:

$$\boldsymbol{S = Y - C}$$

حيث:

(S): يمثل الادخار.

(C): يمثل الاستهلاك.

(Y): يمثل الدخل.

وبتعويض دالة الاستهلاك في العلاقة السابقة نجد:

$$\boldsymbol{S = Y - (a + by) = -a + (1 - b)Y}$$

$1 - b$: الميل الحدي للادخار وهو محصور بين 0 و 1

[1] عمر صخري، **مرجع سابق**، ص60.
[2] فليح حسن خليف، **مرجع سابق**، ص 145.

العلاقة التي تربط الدخل بالاستهلاك والادخار هي علاقة طردية ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-4): يوضح علاقة الاستهلاك بالادخار.

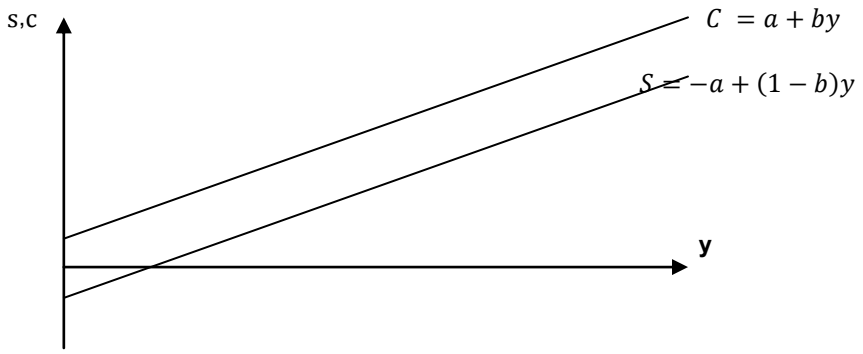

المصدر: محمد الشريف ألمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص113.

ويمكن التعبير عن التغير في الادخار مقسوما على التغير في الدخل بالميل الحدي للادخار (Marginal propensity of saving)، ويرمز له بالرمز (MPS).

ويحسب بالعلاقة التالية[1]:

$$\boldsymbol{MPC = \frac{\Delta S}{\Delta Y}}$$

ويمثل الميل الوسطي للادخار (Average propensity of saving) نسبة الادخار إلى الدخل أو معدل الادخار ويرمز له بالرمز (APS) ونكتب:

$$\boldsymbol{(APS) = \frac{S}{Y}}$$

والعلاقة بين (MPS) و (MPC):

$$\boldsymbol{y = c + s \Longrightarrow \Delta y = \Delta c + \Delta s}$$

بقسمة الطرفين على y نجد:

[1] اسامة بن محمد باحنشل، **مرجع سابق**، ص ص 80-81.

$$\boldsymbol{MPC + MPS = 1}$$

والعلاقة بين (APS) و (APC):

$$\boldsymbol{y = c + s}$$

بقسمة الطرفين على y نجد:

$$\boldsymbol{APC + APS = 1}$$

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الاستهلاك العائلي والمرونات

يمثل الاستهلاك العائلي جزءا مهما من عناصر الطلب الكلي، وهو مايستدعي دراسته فهويتميز بديناميكية مستمرة عبر الزمن ويتغير بفعل عوامل كثيرة، ولمعرفة درجة استجابة هذه الظاهرة الى التغير في العامل المؤثر يلجا الباحث الى استخدام المرونة،وفي هذا المبحث سنتطرق مفاهيم حول الاستهلاك العائلي، محدداته، بالإضافة الى المرونات.

المطلب الاول : تعريف الاستهلاك العائلي.

يعرف بعض الاقتصاديين الاستهلاك العائلي على انه مجموع المواد والخدمات التي تمولها الأسرة من دخلها، في حين يرى البعض الآخر أن هذا التعريف قاصر في شموليته، إذ يتضمن الاستهلاك الأسري إضافة إلى ذلك كل السلع والخدمات التي تتحصل عليها الأسرة مجانا أو بأسعار منخفضة، كخدمات القطاع الصحي وخدمات التعليم والنقل.... الخ[1].

يمكن أيضا أن ينظر إلى الاستهلاك العائلي من عدة وجهات نظر مختلفة، فمن ناحية الاقتصاد الكلي، يمكن للمحاسبة الوطنية أن تحلل تدفقات السلع والخدمات المتاحة للمستهلك خلال فترة زمنية معينة واستخدام المعطيات الكلية، أما من ناحية الاقتصاد الجزئي فان تدفقات السلع والخدمات المستهلكة تؤخذ على أساس أولويتها في المخطط الانفاقي الأسري.

ومن اهم التعاريف للاستهلاك العائلي هو ذلك الذي يعتمد عليه في مسوحات ميزانية الاسرة والذي يسمى بالاستهلاك النهائي للأسر و يشمل مايلي[2]:

- السلع و الخدمات التي تشتريها الاسرة نقدا لغرض الاستهلاك.
- السلع التي تنتج و تستهلك من قبل الاسرة نفسها، ويتضمن ذلك القيمة الايجارية للمساكن المشغولة من قبل الاسر التي تمتلكها.
- السلع و الخدمات التي تحصل عليها الاسرة كمداخيل عينية.

[1] ناظم محمد نوري الشمري، **مدخل في علم الاقتصاد**، الطبعة الثالثة، دار الزهران، عمان، 2006، ص23.

[2] أموري هادي كاظم، سعيد عوض المعلم، **تقدير وتحليل نماذج الاستهلاك ما بين دوال أنجل ومنظومات الطلب**، دار المناهج، عمان، 2001، ص 8.

المطلب الثاني: محددات الاستهلاك العائلي.

ان دراسة موضوع الاستهلاك تستدعي التعرض الى محدداته، قد تكون اقتصادية كالدخل، المستوى العام للأسعار...الخ،وقد تكون غير اقتصادية كعوامل ذاتيه و عوامل اجتماعية.

1-المحددات الاقتصادية للاستهلاك العائلي:

1-1- الدخل المتاح: ويعرف على أنه ذلك الأجر أو مقابل العمل الذي يبذله الفرد،ويكون غالبا موجه لاقتناء أواستهلاك حاجات والتي تكون دائمة أو غير دائمة،فعند إنفاق الأسر لأموالها في الاستهلاك تكون قد استهلكت في إطارميزانية معينة،حيث لا تستطيع أسرة ما استهلاك ما تحتاجه أكبر من الدخل الذي تتوفر عليه ويقسم الى1:

1-1-1- الدخل الدائم: هو ذلك المبلغ من المال الذي تتقاضاه العائلة مقابل جهد فكري أو بدني مبذول في حدود فترة زمنية معينة، وطريقة استهلاك هذا الدخل تختلف من عائلة إلى أخرى حسب المستوى المعيشي لكل عائلة.

1-1-2- الدخل المؤقت: هو تلك المبالغ المالية التي تتحصل عليها العائلات في وقت معين ويكون راجع للأرباح الموزعة من طرف المؤسسة كالمنح والعلاوات، فهناك بعض العائلات تستمر على وتيرة الاستهلاك نفسها رغم ارتفاع دخلها المتاح وتدخر الفائض من الأموال التي تتحصل عليها من اجل استثمارها.

1-2- المستوى العام للأسعار: ان مفهوم السعر ينطلق من كون ان الانتاج من السلع والخدمات له ثمن يحدد قيمته بعد تحديد كلفته الكلية فاذا كان الانتاج ذو مستوى كلي فانه يقاس بالمستوى العام للأسعار ولتوضيح ذلك نحدد الحالتين التاليتين:

- اذا كان هناك ارتفاع او انخفاض في المستوى العام للأسعار الذي يصاحبه انخفاض او ارتفاع متناسبين في الدخل، في هذه الحالة ترى الاسر انها في وضعية

[1]M.J.ilis et outres،**économie de développement**،éditiondunud، paris، 1990، p: 331.

مستقرة من حيث دخلها المتاح، حيث انهم ليسوا في وضعية جيدة ولا سيئة وبالتالي يفضلون الابقاء على مستوى الاستهلاك على حاله دون تغيير.

- في هذه الحالة تكون المتغيرات في المستوى العام للأسعار غير مترافقة مع تغيرات في الدخل، أي ان التغيرات في الدخل المتاح لها اثر مباشرعلى استهلاك الاسر،حيث ان ارتفاع الاسعار سيؤدي الى انخفاض في الدخل المتاح مما يكون له اثر على دالة الاستهلاك في المدى القصير[1].

1-3- توزيع المداخيل: إن مستوى الدخل الشخصي المتاح يعتبر بمثابة عامل من العوامل الرئيسية المحددة لمستوى الإنفاق الاستهلاكي حيث يتوقف مستوى الإنفاق الاستهلاكي عند أي مستوى للدخل الشخصي المتاح على كيفية توزيع هذا الأخير بين الاستهلاك والادخار[2]

1-4- الثروة: تدخل الثروة في كثير من الاحيان في دالة الاستهلاك،إذ يؤدي ارتفاع قيمة الممتلكات العقارية و الاوراق المالية من أسهم وسندات لدى بعض الافراد الى زيادة ميلهم للاستهلاك نتيجة تحسن مركزهم المالي، وبالتالي تحول دالة الاستهلاك الى الاعلى[3].

1-5- التوقعات: تلعب التوقعات دورا مهما في تحديد الانفاق الاستهلاكي، سواء تعلق ذلك بالأسعار أوالدخول أومدى توفر السلعة في السوق،حيث يزداد الطلب على السلع عندما يتم توقع ارتفاع الاسعار أوعندما يتوقع حصول شح في عرضها.

1-6- حجم السكان: كلما زاد عدد السكان يزيد الاستهلاك الكلي للعائلات من السلع والخدمات، والسبب في ذلك راجع الى أن الزيادة في عدد السكان عادة ما تكون مصحوبة بزيادة في عدد المشترين، لكن الاستهلاك لا يزيد بنفس الدرجة على جميع السلع والخدمات فزيادة عدد السكان يصاحبه زيادة استهلاك الغذاء والملابس والذي يؤدي في هذه الحالة لزيادة الطلب على تلك السلع بدرجة اكبر دون غيرها[4].

---

[1] L . Fonfagne، **la macro économie**، vuibert gestion، paris، 1991، p 162.

[2] ضياء مجيد الموسوي،**مرجع سابق**،ص119.

[3] **المرجع نفسه**، ص120.

[4] اسماعيل احمد الشناوي، محمدي فوزي ابو السعود، **النظرية الاقتصادية**، دار الجامعة،لبنان،1993،ص35.

1-7- السياسات المالية و النقدية: حين تقوم الدولة بزيادة معدلات الضرائب و الرسوم والنفقات الحكومية سيؤدي ذلك الى ارتفاع اسعار السلع و الخدمات مما يقلص من الاستهلاك كما أن تخفيض قيمة العملة و رفع الاجور دون مقابل في الانتاج سيؤدي الى التضخم وما يترتب عنه من نتائج تضر بالاقتصاد ككل و خاصة الطلب الاستهلاكي الذي ينخفض كلما زاد هذا الاخير[1].

2-المحددات الغير اقتصادية للاستهلاك العائلي:

2-1- العوامل الذاتية او الشخصية: هي عوامل نابعة من السلوك النفسي للمستهلك، فتتأثر اتجاهات الشراء بالإشهار وجاذبية المنتج،الضغط الاجتماعي وحتى البخل كما ان توقع الاسر زيادة الاجور والمرتباتقد يؤدي الى زيادة الانفاق الاستهلاكي الجاري بحيث يسبب تغير في حجم الانفاق الاستهلاكي عند مستوى معين، كما ان الاعتقاد السائد عند كينز هو ان العوامل الشخصية تظهر تأثيرا بسيطا في الجزء التلقائي من الاستهلاك في الفترة القصيرة وتظهر جليا في الاجل الطويل[2].

2-2- المحيط الاجتماعي:تناولت نظرية الدخل النسبي لديزنمبري الجانب الاجتماعي لتفسير السلوك الاستهلاكي للأفراد، اذ انهم يحاولون تقليد ومحاكاة معيشة الافراد المرموقين معيشيا،الشيء الذي يدفعهم الى زيادة استهلاكهم على حساب مدخراتهم ونتيجة لهذه المقارنة يشعرون بالرضا لهذا المستوى من الاستهلاك.

المطلب الثالث: المرونة وتطبيقاتها الاقتصادية.

توجد علاقة واضحة وقوية بين الاستهلاك العائلي والمرونة و سنحاول دراسة أهم المرونات الخاصة بالطلب من أجل معرفة مدى هذا التأثير على الاستهلاك العائلي.

1-مفهوم المرونة: هي ذلك المقياس الذي يقيس العلاقة النسبية بين التغيرات النسبية التي تطرا على ظاهرة ما نتيجة لتغيرات نسبية في ظاهرة اخرى[3].

---

[1] السعيد بريبش، **مرجع سابق**، ص177.

[2] كامل بكري واخرون،**مبادئ الاقتصاد الكلي**،الدار الجامعية،الاسكندرية،2003،ص80.

[3] هارون الطاهر، احمد بلمرابط، **التحليل الاقتصادي الجزئي**، منشورات جامعة باتنة،الجزائر،1997،ص89.

ومرونة الطلب تعني درجة استجابة الكميات المطلوبة من سلعة ما نتيجة التغير في السعر او في العوامل التي تؤثر على الطلب كالدخل[1].

2- مرونة الطلب السعرية:وهي درجة استجابة التغيرات في الطلب على سلعة ما نتيجة التغير في سعرها.

2-1- معامل مرونة الطلب السعرية: يطلق علىe_{yp}معامل مرونة الطلب السعرية وهو ذو اشارة سالبة، نظرا للعلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة، وللتخلص من هذه الاشارة توضع (−) امام صيغة معامل مرونة الطلب السعرية ،فتكون قيمتها كمايلي:

$$e_{yp} = \frac{\Delta_y}{\Delta_p} . \frac{p}{y}$$

2-2- الحالات المختلفة لمرونة الطلب السعرية:

فاذا كانت $e_{yp} = 0$ في هذه الحالة نقول ان الطلب عديم المرونة.

واذا كانت $1 > e_{yp} > 0$ نقول ان الطلب غير مرن.

واذا كانت $e_{yp} = 1$ نقول ان متكافئ المرونة.

واذا كانت $1 < e_{yp} < \infty$ نقول ان الطلب مرن.

واذا كانت $e_{yp} = \infty$ نقول ان الطلب متناهي.

3- مرونة الطلب الدخلية: وهي درجة استجابة التغيرات في الطلب على سلعة ما نتيجة التغير في الدخل.

3-1- معامل مرونة الطلب الدخلية: يطلق على e_{yx}معامل مرونة الطلب السعرية ويصاغ كمايلي:

$$e_{yx} = \frac{\Delta_y}{\Delta_x} . \frac{x}{y}$$

[1]طارق الحاج، فليح حسن، **مرجع سابق**،ص87.

2-3- الحالات المختلفة لمرونة الطلب الدخلية:

فاذا كانت $e_{yx} > 0$ تعني ان السلعة عادية، وتدل على وجود علاقة طردية بين الطلب على السلعة والدخل، ويجب التفرقة بين موجبة وأكبر من الواحد أوموجبة وأقل من الواحد أي إذا كانت :

$e_{yx} > 1$: سلعة كمالية .

$1 > e_{yx} > 0$: سلعة ضرورية .

أما إذا كانت مرونة الطلب بالنسبة للدخل سالبة في هذه الحالة نقول أن السلعة رديئة

أو دنيا، حيث توجد علاقة عكسية بين السلع الرديئة والدخل .

4- الحالات المختلفة لمرونة الطلب :يمكن تقسيمها الى مايلي[1]:

4-1- عدد بدائل السلع ومثيلها: ان ارتفاع سعر السلعة يؤدي بالمستهلك الى شراء كميات من بديلها، فكلما كانت هناك بدائل للسلعة كلما كان الطلب مرنا وكلما زاد عدد البدائل وكان البديل اكثر قربا للسلعة كلما اصبح الطلب اكثر مرونة ويحدث العكس عندما لا يكون هناك بديل جيد للسلعة.

4-2- اهمية السلعة في ميزانية المستهلك: اي نسبة الدخل الذي ينفق على سلعة ما من مجموع الدخل الكلي، فكلما كانت نسبة الانفاق كبيرة كلما كان الطلب اكثر مرونة والسلعةالتي تشكل نسبة ضئيلة من الانفاق الكلي للعائلات يكون الطلب عليها غير مرن لكنه غير معدوم.

4-3- عدد استعمالات السلعة: فكلما كان عدد استعمالات السلعة كبيرا كلما كان الطلب على هذه السلعة مرنا اكثر، وكلما كان عدد استعمالات السلعة قليلا كلما كان الطلب على هذه السلعة قليل المرونة.

[1] حمودي علي، **دراسة حول الانفاق والاستهلاكي للأسر الجزائرية حسب مسح الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2000**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع واقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، 2005، ص44 .

ملاحظة: يمكن لهذه العوامل ان تعمل في اتجاه واحد، كما يمكنها ان تعمل في اتجاه معاكس مثلا: ان يكون لسلعة ما بدائل متعددة لكن لا اهمية لهذه السلعة في ميزانية المستهلك.

المبحث الثالث:النظريات المفسرة للاستهلاك:

يعتبر الاستهلاك من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تدخل ضمن الطلب الكلي ومن ثم فإن له مكانة معتبرة في التحليل الاقتصادي، وسنحاول من خلال هذا المبحث إلقاء الضوء على أهم النظريات الاقتصادية التي عالجت موضوع الاستهلاك.

المطلب الاول: النظريات المفسرة للاستهلاك بالدخل.

1- نظرية الدخل المطلق: تعرف نظرية كينز في الاستهلاك غالبا بنظرية الدخل المطلق ذلك لأن قرارات الاستهلاك مبنية على القدر المطلق من الدخل الجاري الذي يحصل عليه الأفراد، فالدخل المتاح وفق هذه النظرية هو المحدد الرئيسي للإنفاق الاستهلاكي فالاستهلاك يزداد بزيادة الدخل غير أن هذه الزيادة في الاستهلاك عادة ما تكون أقل منها في الدخل، على اعتبار أن دخل الفرد قبل حصول الزيادة فيه يغطي جزء هام من استهلاكه وبالتالي فانه يخصص نسبة أقل لزيادة الاستهلاك من زيادة الدخل. وقد عبر كينز عن هذه العلاقة بين الاستهلاك والدخل رياضيا بدالة الاستهلاك التالية[1]:

$$c = f(y_d)$$

حيث:

c: الإنفاق الاستهلاكي.

y_d: الدخل المتاح .

وتتمثل اهم الافتراضات التي قامت عليها هذه النظرية فيمايلي:

- يتوقف الانفاق الاستهلاكي في الفترة(t) على الدخل المتاح في الفترة نفسها(t).
- يزداد الاستهلاك كلما زاد الدخل، لكن بنسبة اقل.
- الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك يتناقصان كلما زاد الدخل،لكن الميل المتوسط للاستهلاك يكون اكبر من الميل الحدي للاستهلاك عند مستوى كل دخل.

اما في الواقع فان الافراد يميلون لزيادة الاستهلاك كلما زاد دخلهم ويطلق على ذلك اسم الميل الحدي للاستهلاك ويرمز له بالرمز (b)اوبMPCفي معادلة دالة الاستهلاك حيث:

$$\boldsymbol{MPC = b = \frac{\Delta c}{\Delta y}}$$

ويكون الميل الحدي للاستهلاك محصور بين 0و1.

اما الميل المتوسط للاستهلاك فهو يعبر عن جزء من الدخل منفق على الاستهلاك. أي كلما ارتفع الدخل انخفض الميل المتوسط للاستهلاك ويرمز له بالرمز APC.

[1] سامي خليل، **النظرية الاقتصادية الكلية**، بدون دار نشر، الكويت، 1994، ص 149.

حيث:

$$APC = \frac{c}{y}$$

أي حاصل قسمة الاستهلاك على الدخل.

ويمكننا توضيح العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك حيث:

$$c = a + by$$

بفرض أن $y \neq 0$ فإن المعادلة السابقة تصبح:

$$\frac{c}{y} = \frac{a}{y} + \frac{by}{y}$$

$$APC = \frac{a}{y} + MPC$$

ومنه فان الميل المتوسط للاستهلاك اكبر من الميل الحدي للاستهلاك.

ورغم المجهودات التي قدمها كينز في تحليله للاستهلاك الا ان دراسته اقتصرت على تفسير الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير إذ انه[1]:

- لم يأخذ بعين الاعتبار تغيرات الاستهلاك في المدى الطويل.
- افترض ان الميل الحدي للاستهلاك ثابت، وهو ما يتنافى مع الواقع المعيشي في المدى القصير، وبالتالي فان دالة الاستهلاك التي اقترحها كينز صالحة في المدى القصير فقط.

2-نظرية التنبؤات: دفعت النقائص التي شابت المفهوم الكنزي للاستهلاك ب"سيمون كوزنتس" في العام 1946الى اجراء دراسة حول العلاقة بين الاستهلاك والدخل في الولايات المتحدة الامريكية والتي اظهرت عيوب دالة الاستهلاك الكنزية و المتمثلة في عدم صلاحيتها كدالة طويلة الاجل حيث اوضحت هذه الدراسة ثبات الميل المتوسط للاستهلاك

[1] سامي خليل، **النظرية الاقتصادية الكلية**، بدون ناشر،الكويت،1994،ص101.

الى حد كبير رغم النمو السريع للدخل الشخصي المتاح.واظهرت دراسة كوزنتس العديد من النتائج منها[1]:

- ان الميل المتوسط للاستهلاك يضل ثابتا و مساويا للميل الحدي للاستهلاك و لا يتجه للانخفاض مع زيادة الدخل كما هو الحال في الاجل القصير.
- بين كوزنتس ان الميل الحدي للاستهلاك يكون اعلى من الميل الحدي للاستهلاك في الاجل الطويل خلال فترات الركود واقل منه خلال فترات الرواج، أي ان الميل المتوسط للاستهلاك يتغير عكسيا مع مستوى الدخل خلال فترات التقلبات الاقتصادية.
- كما اظهرت الدراسة ان قيمة الميل المتوسط للاستهلاك مستقرة في الفترة طويلة المدى.
- ان دالة الاستهلاك في المدى الطويل تعبر عن علاقة تناسبية بين الاستهلاك والدخلحيث ان ثبات الميل المتوسط للاستهلاك يتطلب زيادة الاستهلاك بنفس نسبة زيادة الدخل.

تجدر الاشارة الى ان كوزنتس اثبت بعض افتراضات كينز اي وجود علاقة ثابتة بين بين الدخل والاستهلاك وان الميل الحدي للاستهلاك اقل من الواحد.

3- نظرية الدخل النسبي: في عام 1949 وضع"جيمس ديزنبري" نظريته والتي تقوم على اساس ان الاستهلاك يكون دالة للدخل الجاري (النسبي) بالنسبة للمستوى العام للدخل السابق[2].

واعتمد ديزنبري في تحليله الى مجموعة من الفرضيات اهمها[3]:

- ان المستوى الحالي للاستهلاك لا يتأثر فقط بمستوى الدخل وانما يتأثر ايضا بمستوى الاستهلاك السابق.
- يتوقع ديزنبري ان الاستهلاك لا يتطور تناسبيا مع الدخل.

[1] احمد رمضان نعمة الله، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص ص 45-64.
[2] مايكل ايدمجان، **مرجع سابق**، ص 143.
[3] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مرجع سابق**، ص-ص 146-147.

- الافراد يحاولون الحفاظ على المستوى المعيشي الذي يتناسب مع مستواهم بالمقارنة مع الاخرين في نفس المستوى.
- ان الافراد يميلون الى الاستهلاك عند زيادة الدخل اكثر من الادخار.

ويمكن صياغة نظرية الدخل النسبي رياضا كمايلي:

$$c_t = a + c1\ ydt + c2y^* dt$$

حيث:

ct: الاستهلاك الشخصي في الفترة t.

ydt: الدخل الشخصي المتاح في الفترة t.

$y * dt$: أعلى مستوى دخل سابق أي:

$$0 < c1, c2 < 1 \text{ و } y * dt = (ydt - j) : j \geq 1$$

وبتطبيق نظرية الدخل النسبي فان دالة الاستهلاك صالحة للتطبيق في المدى القصير والطويل كمايلي:

الشكل رقم (1-5): دالة الاستهلاك وفرضية الدخل النسبي

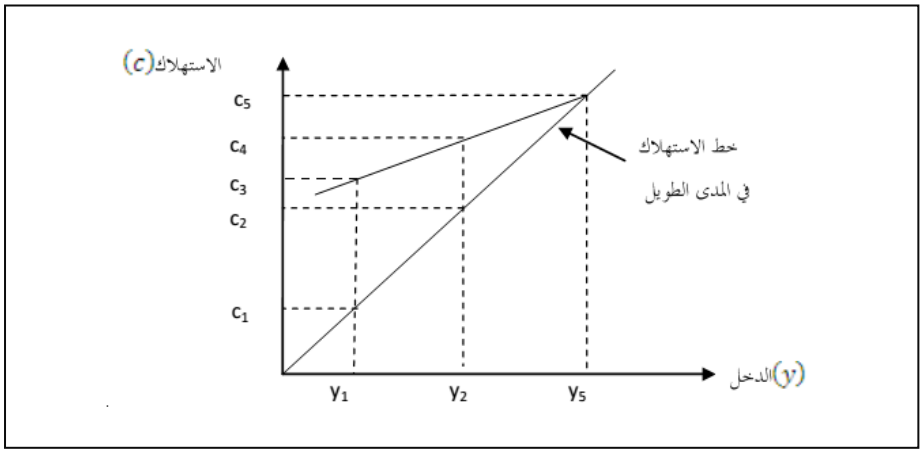

المصدر: أسامة بن محمد باحنشل، **مرجع سابق**، ص 89.

من الشكل نلاحظ انه بانخفاض الدخل فان الافراد سيقاومون أي انخفاض في مستوى الاستهلاك مما يؤدي الى انخفاض الادخار بدل الاستهلاك، فلو فرضنا مثلا ان الدخل الشخصي المتاح انخفض من $Y5$ إلى $Y2$فان الانفاق الاستهلاكي سينخفض من $C5$إلى $C4$ بدلا من $C2$ لان مستوى الدخل $Y5$ مازال يؤثر على نمط المعيشة للأفراد وعلى انفاقهم[1].

ولقد واجهت نظرية ديزنبري العديد من الانتقادات اهمها:

- ينطلق مفهوم نظرية الدخل النسبي من مفهوم الدخل المطلق.
- رفض الكثير من الاقتصاديين فكرة ان الافراد يبنون قرارات الاستهلاك على عوامل رشيدة كالدخل النسبي.
- وجود ارتباط كبير بين الدخل المتاح و الدخل المطلق.

المطلب الثاني:النظريات المفسرة للاستهلاك بالثروة.

1- نظرية الدخل الدائم: في سنة 1957 قدم فريدمان مفهوم جديد بين الدخل النسبي والثروة يسمى الدخل الدائم يقوم على اساس ان المستهلكين لا يحددون استهلاكهم على اساس دخولهم الجارية وانما على اساس مداخيلهم المستقبلية[2].

وقسم فريدمان دخل العائلة المقاس الى عنصرين هما[3]:

- العنصر الدائم: ويشمل كل العوامل التي تحدد الثروة (مادية و بشرية).

[1] **المرجع نفسه**، ص 89.

[2] السعيد بريبش، **مرجعسابق**، ص 111.

[3] يوجين ا.دبليو، **سلسلة ملخصات شوم، نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1993،ص77.

- العنصر الانتقالي: يتمثل في كل العوامل العشوائية الاخرى.

وتلعب العوامل الانتقالية دورا اساسيا في استهلاك الاسر وهذا ما اثبتته ابحاث القياس الاقتصادي اين وجدت ان هناك ارتفاع في الميل الاستهلاكي من الدخل الانتقالي

ويمكن صياغة الدخل النسبي كمايلي:

$$\boldsymbol{c = a + b_1 YP + b_2 YT}$$

حيث :

c: الاستهلاك الفردي.

YP: الدخل الدائم.

YT: الدخل الانتقالي.

a: ثابت $(a < 1)$ وأيضا $\boldsymbol{0 < b1 < b2 < 1}$.

وقد واجه تحليل فريدمان العديد من الانتقادات اهمها[1]:

- صعوبة قياس الدخل الدائم مهما كانت الوسائل الاحصائية المستعملة.
- ثبت وجود علاقة بين الاستهلاك العابر والدخل العابر ينقض ما جاء به فريدمان.
- المستهلك لا يفرق بين دخل دائم و عابر فكلاهما يمثل استهلاك بالنسبة اليه.

2-نظرية دورة الحياة: قدم هذهالنظرية كل من"اندو" و"موديغلياني" والتي تفرض ان المستهلك يوزع موارده بشكل يحافظ به على نفس مستوى من الاستهلاك تقريبا طيلة حياته، ومن الشكل ادناه نجد ان الانيان عندما يكون شابا يصرف كثيرا(زواج،شراء سيارة،شراء بيت...الخ) بل يقترض احيانا لتغطية استهلاكه، وحين يكون في متوسط العمر (40-60) سنة يصبح يدخر اكثر حتى يحافظ على نفس مستوى الاستهلاك بعد التقاعد، حيث يستعمل مدخراته حتى يموت.

الشكل رقم (1-6): دورة حياة الإنسان

[1] عمر صخري ،**مرجع سابق**،ص160

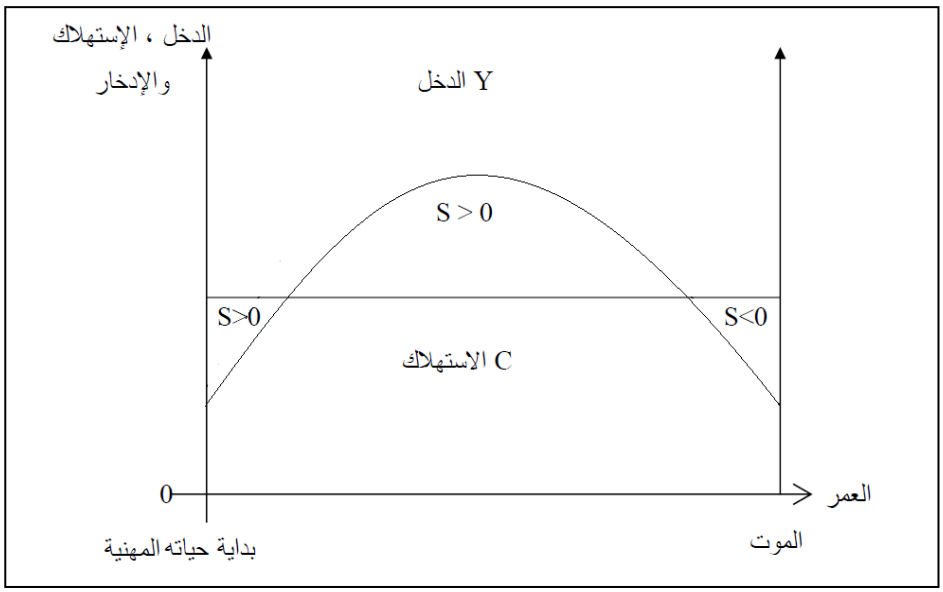

المصدر: عمر صخري، **مرجع سابق**، ص: 161.

وتبين من هذه النظرية انه كلما كان معدل نمو السكان اسرع كلما كان معدل الادخار اكبر لان زيادة عدد السكان يقابله زيادة في عدد الاسر التي ستدخر من اجل المحافظة على نفس المستوى من الاستهلاك بعد التقاعد.

كما توضح ان الفرد في الفترة الزمنية(t)يستهلك كمية من الثروة الاسمية (النقدية) ولتكن (wt)،كما يمكنه معرفة دخله الحاضر في تلك الفترة الزمنية(yt)(دخل العمل) والقيمة الحالية للدخل المتوقع في المستقبل(vt)(دخل العمل المتوقع).

وعليه فان دالة الفرد الاستهلاكية تكون كمايلي[1]:

$$c_t = a1\ yt + a2\ vt + a3\ wt$$

ولتحليل دالة الاستهلاك لدورة الحياة نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (1−7): دالة الاستهلاك وفقا لدورة الحياة

[1] **نفس المرجع**، ص 160.

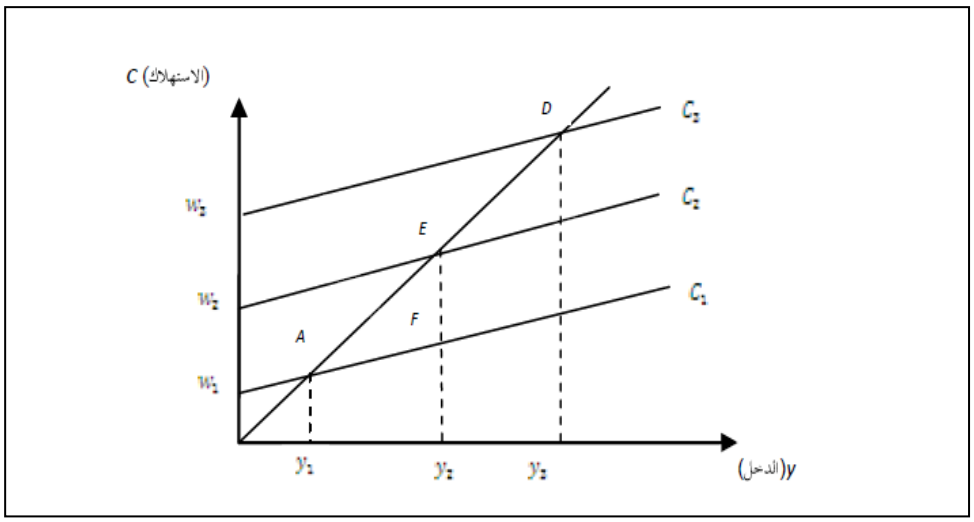

المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، مصر، 1997 ص:101.

من الشكل يتبين أن الاستهلاك عند مستوى الدخل y_1 وحجم الأصول w_1 ممثل بالنقطة A وعند تغير الدخل الجاري y_1 إلى y_2 مع ثبات الأصول فان نقطة الاستهلاك تنتقل إلى النقطة F على نفس دالة الاستهلاك C_1 كما أن تغير الأصول من w_1 إلى w_2 إلى w_3 مع ثبات الدخل أدى إلى تحرك دالة الاستهلاك من C_1 إلى C_2 إلى C_3وارتفاع الدخل إلى y_2 و زيادة حجم الأصول إلى w_2 أدى إلى تغير نقطة الاستهلاك إلى النقطة E والتي انتقلت إلى النقطة D عند ارتفاع الدخل إلى y_3 وزيادة حجم الأصول إلى w_3، وبإيصال النقاط A، E و D نتحصل على دالة الاستهلاك في المدى الطويل.

وقد واجهت هذه النظرية عدة انتقادات اهمها[1]:

- الافراد غير متأكدين فيما يتعلق بطول سنوات حياتهم.
- الفرد لا يستطيع تقدير الناتج عن العمل بالضبط.
- اذا اسقطنا افتراضات المدى الطويل على المدى القصير،فانه لا يمكن تفسير سلوك المستهلك.

3- نظرية كالدور: جاء بها الاقتصادي نيكولاس كالدور و قد ارتكزت هذه النظرية على تقسيم المجتمع الى طبقتين[1]:

[1] سامي خليل، **مرجع سابق**،ص 69.

- طبقة العمال التي تتحصل على دخل كلي من العمل وليكن(y_{wt})
- طبقة الرأسماليين الذين يكسبون دخلهم من الممتلكات وليكن($y_{\pi t}$)

والدخل الكلي وفق هذه النظرية هو:

$$\mathbf{y_t = y_{wt} + y_{\pi t}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث يفترض كالدور ان العمال يكون ميلهم المتوسط للاستهلاك مرتفعا مقارنة بدخلهم (y_{wt})،اما الرأسماليون يكون لديهم ميل متوسط للاستهلاك منخفض بالمقارنة مع دخل الملكية($y_{\pi t}$)،ووفق لهذه النظرية فان دالة الاستهلاك يعبر عنها كمايلي:

$$\mathbf{c_t = c_w y_{wt} + c_\pi y_{\pi t}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث :

c_t: الاستهلاك الكلي.

c_w: استهلاك العمال.

y_{wt}: دخل العمال.

c_π: استهلاك الرأسماليين.

$y_{\pi t}$: دخل الرأسماليين.

نقسم طرفي المعادلة (2) على t نجد:

$$\frac{c_t}{y_t} = c_w \left(\frac{y_{wt}}{y_t}\right) + c_\pi \left(\frac{y_{\pi t}}{y_t}\right) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

[1]زروخي صباح، **محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990- 2010)**، مذكرة ماجيستر تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، 2012م، ص38.

من المعادلة (1) لدينا:

$$y_{wt} = \mathbf{y}_{\mathbf{t}-}\, y_{\pi t} \text{........................}(4)$$

وبعد تعويض المعادلة رقم (4) في المعادلة(3) نتحصل على ما يلي:

$$\frac{\mathbf{c}_\mathbf{t}}{y_\mathbf{t}} = c_w(c_{\pi\,-}\,c_w)\left(\frac{y_{\pi t}}{y_\mathbf{t}}\right)\text{........................}(5)$$

المعادلة (5) تمثل الميل المتوسط للاستهلاك (A) والذي يوضح تقسيم الأجر بين الأجور والأرباح، وهو ما يطلق عليه التوزيع الوضيفي للدخل.

وتعرضت هذه النظرية لجملة من الانتقادات اهمها[1]:

- انه لمن الصعب تقسيم المجتمع الى طبقات، بحيث ان العمال يمكن ان يكونوا رأسماليين الى درجات مختلفة وهذا يجعل من غير الملائم ميل الاستهلاك للطبقات الاخرى.

[1]سامي خليل، **مرجع سابق**، ص 101.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا في هذا الفصل التطرق الى الاستهلاك في النظرية الاقتصادية وذلك من خلال ضبط المفاهيم وتحديد التصورات حول الاستهلاك بصفة عامة من تعاريف مختلفة للاستهلاك انواع الاستهلاك دالة الاستهلاك ثم ركزنا على دراسة الاستهلاك العائلي حيث تم التطرق اولا الى تعريف الاستهلاك العائلي ومحدداته الاقتصادية والغير اقتصادية بالإضافة الى المرونات وتطبيقاتها و في الاخير ركزنا على اهم النظريات المفسرة للسلوك الاستهلاكي بالثروة والدخل

الفصل الثاني

دراسة تطور الاستهلاك العائلي في الجزائر

تمهيد:

يعتبر الاستهلاك العائلي بمثابة إحدى الاستخدامات النهائية للإنتاج الوطني حسب مفهوم المحاسبة الوطنية، وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بمعدل النمو الديموغرافي من جهة وبنصيب الفرد من الاستهلاك من جهة أخرى، لهذا سنحاول في هذا الفصل تقديم أهم مراحل تطور الاستهلاك بالجزائر، وهذا بالاعتماد على المعطيات الاحصائية المتوفرة، وبناء على ذلك قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث هي:

المبحث الاول: ويتمثل في العائلات في الجزائر وتطورها ويشمل مفاهيم اولية حول الاسرة والنمو السكاني بالجزائر مع ابراز اهم الانماط الاستهلاكية للعائلات بالجزائر.

المبحث الثاني: خصص هذا المبحث لتحليل تطور دخل واستهلاك العائلات بالجزائر خلال ثلاث فترات ابتداء من سنة 1990 الى غاية سنة 2011.

المبحث الثالث:ويتضمن هذا المبحث الاستهلاك العائلي بالجزائر والمتغيرات الاقتصادية الكلية حيث يشمل تطور مؤشر أسعار الاستهلاك ومعدل التضخم وكذلك معدل الفائدة.

المبحث الاول: العائلات في الجزائر وتطورها:

إن موضوع البحث يهتم أساسا باستهلاك الأسر، حيث يتم على مستوى هذا الجزء التطرق إلى مفاهيم عامة حول العائلات، وذلك من حيث أنواعها حسب تركيبتها الأسرية من جهة، وحسب تصنيف المحاسبة الوطنية من جهة أخرى، بالإضافة إلى أنماطها الاستهلاكية.

المطلب الاول: مفاهيم أولية حول الاسرة:

تعددت التعاريف التي تقدم بهاا الباحثون والمنظمات المعنية بأمور االمجتمع كمنظمات حقوق الإنسان فيما يخص الأسرة ،إلا أن تلك التعاريف كانت قد اختلفت فيما بينها تبعا لاختلاف المتبنيات التي يتبناها أولئك المعنيون بشؤون الأسرة وكذلك تبعا للغرض الذي وضع من أجله التعريف

1. تعريف الاسرة:

يمكن تعريف الأسرة "بأنها وحدة اجتماعية تتكون من شخصين أو أكثر يكون بين أفرادها علاقة شرعية كالزواج مع إمكانية تبني هذه الأسرة لأفراد آخرين كأبناء أو بنات يسكنون في بيت واحد".[1]

ويشار إليها أحيانا على "أنها الأفراد الذين يسكنون في بيت معروف ومحدد ويتفاعلون مع بعضهم لإشباع حاجاتهم المشتركة والشخصية".[2]

وتعرف الأسرة أيضا "بأنها مجموع الوحدات المؤسسية المقيمة والتي وظيفتها الأساسية هي الاستهلاك، أي مجموع المستهلكين الذين يعيشون في أسرة أو مجموعة".[3]

---

[1]- محمد إبراهيم عبيدات، **سلوك المستهلك، مدخل استراتيجي**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 294.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 294.

[3]- قادة أقاسم، **مرجع سابق**، ص 32.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الأسرة هي وحدة اجتماعية تتألف من عدد من الأفراد تربطهم علاقات أسرية مختلفة يعيشون في منزل معروف محدد يتفاعلون مع بعضهم لإشباع حاجاتهم المشتركة والشخصية.

2. أنواع الاسرة:

تقسم الأسر حسب تركيبتها الأسرية إلى:[1]

2.1. الاسرة الممتدة: تتكون من الأجداد بالإضافة إلى الزوج والزوجة والأبناء، إلا أن هذا النوع من الأسر بدأ يتلاشى من ناحية العدد والأهمية في الدول النامية، وذلك بفضل التطور المتسارع في الحياة المادية للأسر بشكل عام.

2.2. الاسرة النووية: تتكون من زوج وزوجة مع إمكانية وجود أكثر من طفل وهذا النوع من الأسر هو الأكثر شيوعا في مختلف المجتمعات.

2.3. الاسرة السائبة: و تتكون من زوج وزوجة فقط لعدم إنجاب أطفال لأسباب اختيارية أو إجبارية.

3. خصائص الاسرة:

بشكل عام ترجع أهم مقومات الأسرة وخصائصها إلى الاعتبارات التالية:[2]

- الأسرة أول خلية يتكون منها البنيان الاجتماعي، وهي أكثر الظواهر الاجتماعية انتشارا فلا نكاد نجد مجتمعا يخلو بطبيعته من النظام الأسري، وهي أساس الاستقرار في الحياة الاجتماعية إذ لا يمكننا أن تصور حالة الإنسانية إذ لم تكن منتظمة في أسر.
- تقوم الأسرة على أوضاع ومصطلحات يقرها المجتمع، فهي ليست عملا فرديا ولكنها من عمل المجتمع و ثمرة من ثمرات الحياة الاجتماعية.

[1]- محمد إبراهيم عبيدات، **مرجع سابق**، ص 294.

[2]- مصطفى الخشاب، **دراسات في الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص ص 44-45.

- تعتبر الأسرة الإطار العام الذي يحدد تصرفات أفرادها فهي التي تشكل حياتهم وتضفي خصائصها وطبيعتها، فإذا كانت قائمة على أسس دينية تشكلت حياة الأفراد بالطابع الديني وإذا كانت قائمة على اعتبارات قانونية تشكلت حياة الأفراد بالطابع التقديري والتعاقدي.
- تعتبر الأسرة وحدة اقتصادية وتبدو هذه الطبيعة واضحة إذا رجعنا إلى تاريخ الأسرة فقد كانت تقوم بكل مظاهر النشاط الاقتصادي، وبالرغم من التطورات التي طرأت على نظام الأسرة فإنها لا تزال تؤدي وظائفها الاقتصادية مميزة عن غيرها من الوظائف التي سلبها المجتمع وحلت فيها الدولة محل الأسرة.
- الأسرة وحدة إحصائية أي يمكن أن تتخذ أساسا لإجراء الإحصائيات المتعلقة بعدد السكان ومستوى المعيشة وظواهر الحياة والموت وما إلى ذلك من الإحصائيات التي تخدم الأغراض العلمية ومطالب الإصلاح الاجتماعي، ويمكن أن تتخذ كذلك عينة للدراسة والبحث وعمل التجارب، وذلك للوقوف على طبيعة المشاكل الأسرية ورسم الخطط للقضاء عليها، ويجب الإشارة إلى أن الإحصائيات التي تعمل في ميدان الأسرة يجب أن تكون دقيقة ومرتكزة على فهم صحيح لطبيعة الحياة الأسرية.
- الأسرة هي الوسط الذي أصطلح عليه المجتمع لتحقيق غرائز الإنسان ودوافعه الطبيعية والاجتماعية.

المطلب الثاني: النمو السكاني بالجزائر:

عدد السكان يشكل عامل له تأثير مناسب للتطور في استهلاك الأسر بمقاس أين يسمح بتحديد الطلب للأملاك والمصالح.

قدر عدد السكان في 01 جانفي 2000 ب 30.5 مليون نسمة، حيث عرفت الجزائر خلال الفترة التي أعقبت الاستقلال نموا ديمغرافيا كبيرا أدى الى تضاعف عدد السكان ثلاث مرات في الفترة ما بين 1962 و2000أي خلال 38 سنة.

ففي الفترة سنتي 1962 و 1985 كانت النسبة المئوية للنمو الديمغرافي تتجاوز 3%، وفي نهاية الثمانينات سجل تباطؤ محسوس لوتيرة نمو السكان، فقد بلغت نسبة النمو الديمغرافي 1.52% سنة 1998، أي ما يعادل انخفاضا بالنصف خلال عقد واحد وقدرت هذه النسبة ب 1.46% سنة 1999 و 1.43% سنة 2000.[1]

[1]- المجلسالوطنيالاقتصاديوالاجتماعي،مشروعالتقريرالوطنيحولالتنميةالبشريةلسنة 2000 ،الجزائر،نوفمبر 2001 ،ص66

ويمكن ايضاح تطور عدد السكان خلال الفترة (1990- 2011) في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): يوضح تطور عدد السكان خلال الفترة (1990-2011)..

الوحدة: نسمة

السنوات	عدد السكان	السنوات	عدد السكان
1990	26239708	2001	32150198
1991	26893663	2002	32572977
1992	27535151	2003	33003442
1993	28157560	2004	33461345
1994	28752749	2005	33960903
1995	29315463	2006	34507214
1996	29845208	2007	35097043
1997	30345466	2008	35725377
1998	30820435	2009	36383302
1999	31276295	2010	37062820
2000	31719449	2011	37762962

Source: www. data.albankaldawli.org

ويمكن ايضاح هذا التطور أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): التطور العددي للسكان خلال الفترة (1990- 2011).

الوحدة: نسمة

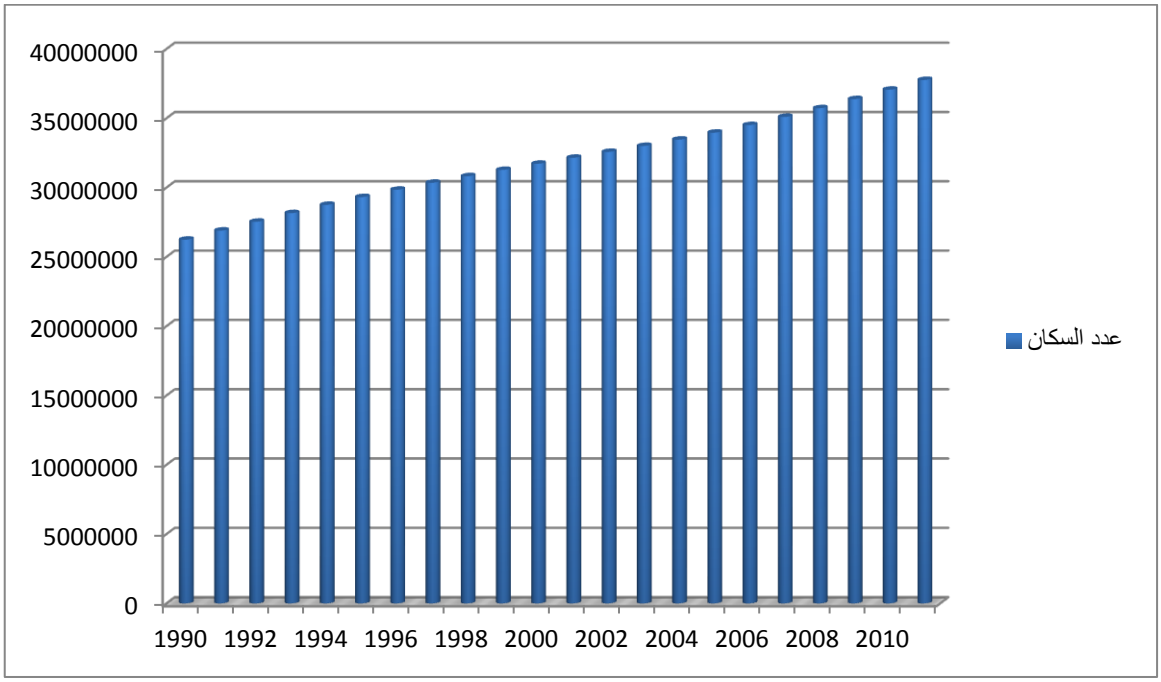

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-1)

نلاحظ أن عدد السكان في الجزائر في تزايد مستمر، حيث قدر عدد السكان سنة 1990 ب26239708 نسمة ليصل الى 30345466 نسمة سنة 1997، ويستمر في الارتفاع في عدد السكان ليصل الى 37762962 نسمة سنة 2011 وهذه الزيادة السكانية لا بد وأن يصاحبها زيادة في الاستهلاك.

المطلب الثالث: الانماط الاستهلاكية للعائلات:

تبعا لدراسة البنية الاجتماعية والمهنية للسكان ضمن وحداتهم العمرانية المتباينة حضرية كانت أو ريفية ، يمكن التمييز بين نوعين من الاستهلاك العائلي أحدهما يرتكز على النشاط المهني للفرد والآخر يأخذ في الحسبان الوسط المعيشي أو الجغرافي للعائلة.

1- استهلاك العائلات حسب الفئات الاجتماعية والمهنية.

انطلاقا من البنية الاجتماعية والمهنية للسكان يمكن استخلاص الأنماط الاستهلاكية لأسر الفئات المهنية، حيث نميز الفئات المهنية التالية :أرباب العمل والإطارات العليا وأصحاب المهن الحرة، الإطارات المتوسطة والموظفون والتجار والحرفيون والمزارعون، وغير العاملين حيث نجد لكل فئة من هؤلاء شروط اقتصادية محددة تخول لها طاقة استهلاكية معينة.

فنوعية المهنة تعتبر مقياسا لنوع الفئة الاجتماعية ويعود هذا إلى الاختلافات الموجودة في مستوى دخل كل فئة مهنية، وعليه يمكن تشكيل أنماط استهلاكية تبعا للوضع المهني للفئة حيث يتبين من الجدول أدناه أن حجم الإنفاق الاستهلاكي لدى أرباب العمل وأصحاب المهن الحرة والموظفون وكذا العمال المهرة أكبر بكثير إذا ما قورن بحجم استهلاك اسر فئتي الحرفيين والمزارعين،غير أن الميل المتوسط للاستهلاك عند الفئات الأولى أقل منه لدى الفئتين الأخيرتين، وهذا راجع إلى ميل هؤلاء إلى الادخار والاستثمار للزيادة من ثروتهم.

الجدول رقم (2-2): تطور استهلاك العائلات حسب الفئات الاجتماعية والمهنية.

الوحدة:%

السنوات	نسبة الاستهلاك (%)	
	1978-1977	1980-1979
مستقلون	3.4	3.2
أصحاب الأعمال الحرة	23.6	22.7
إطارات	8.5	8.9
موظفون	22.5	24.0
العمال المتخصصون	16.1	17.1
عمال القطاع الزراعي	6.5	6.8
آخرون	19.4	17.3

.Source : ONS, Annuaire Statistique L'Algerie, 1980, p346

ONS, Collection Statistique $N^0$45, Enquete de Consommation, 1988, p239

وعليه يمكن أن نستنتج أن هناك فروق واسعة في مستويات الاستهلاك لدى الفئات الاجتماعية المهنية، وهو ما يمكن تفس يره من خلال الاختلال الكائن على مستوى العائدات الفردية من حيث مردود المهن الاقتصادية المختلفة، وبالتالي التوزيع غير العادل للقدرة الشرائية بين السكان.لذلك كان لابد من خلق شروط أفضل للربط بين الدخل الفردي وحركة أسعار المواد الاستهلاكية في السوق.

2-استهلاك العائلات حسب المناطق الجغرافية.

لجعل تحليلنا أكثر دقة و سهولة يمكن تقسيم العائلات تبعا لإقامة السكان أو الوسط الجغرافي الذي تعيش فيه إلى عائلات حضرية وأخرى ريفية،بحيث أن طبيعة الحياة في الريف تجعل السلوك الاستهلاكي للفرد والأسرة مرتبط إلى حد ما بتقلبات المناخ وعوامل أخرى تؤثر في عاداتها، فالعائلة الريفية تعتمد بشكل كبير في استهلاكها على ما توفره من إنتاجها الذاتي خاصة من المواد الزراعية.في حين نجد أن السلوك الاستهلاكي للعائلات الحضرية يتأثر بعدد النشاطات الموجودة في المدن كالتبادل التجاري، المناسبات العديدة

والتبادل الثقافي ...والجدول الموالي يبرز واقع الاستهلاك الكلي للعائلات الجزائرية حسب القطاعين(الريفي و الحضري)

الجدول رقم (2-3): تطور استهلاك العائلات الجزائرية حسب القطاعين.

الوحدة:%

السنوات	1968 -1967	1978 -1977	1980 -1979
القطاع الحضري (%)	53.2	52.7	58.1
القطاع الريفي (%)	46.8	47.3	41.9

Source:ONS, Annuaire Statistique L'Algerie, Op.cit, p 340.

ONS, Collection Statistique, Op.cit, p 233.

انطلاقا من الجدول السابق يتجلى لنا بوضوح أن هناك تفاوت في مستوى الاستهلاك بين القطاعين الحضري والريفي، حيث نجد أن النسبة المئوية للاستهلاك عند القطاع الحضري أكبر منها لدى القطاع الريفي.

المبحث الثاني: تطور استهلاك العائلات في الجزائر خلال الفترة (1990-2011).

شهدت الجزائر عدة تنظيمات وتعديلات أثرت بشكل كبير على تطور الاستهلاك العائلي، حيث سنتناول في هذا المبحث مراحل تطور دخل واستهلاك العائلات بالجزائر والعلاقة بينهما.

المطلب الاول: تطور دخل واستهلاك العائلات بالجزائر خلال الفترة (1990- 1999).

1- تطور الدخل المتاح:

تميزت هذه الفترة بتدهور القدرة الشرائية أكثر مما كانت عليه في السنوات السابقة بسبب الارتفاع السريع لمستوى الأسعار عند الاستهلاك ، مما أدى إلى نمو متباطئ في استهلاك العائلات، حيث عرف ميدان الأجور خلال سنة1991 عدة مفاوضات وتتمحور جلها حول حماية القدرة الشرائية للفئات الضعيفة، ومن خلال هذه المفاوضات تم إعادة النظر في الأجر الأدنى كما تم الرفع المنح العائلية وإعفاء ذوي الدخول التي تقل عن 3800دج للفرد من الضريبة.

الجدول رقم (2- 4): تطور الدخل المتاح خلال الفترة (1990- 1999).

الوحدة: مليون دج

السنة	1990	1991	1992	1993	1994
الدخل المتاح	464305.0	705846.8	870211.5	925857.5	1201277.6
السنة	1995	1996	1997	1998	1999
الدخل المتاح	1620166.5	2040688.8	2232877.8	2214676.2	2515148.7

SOURCE: www.ons.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن مداخيل العائلات عرفت ارتفاعا بنسب متتالية، فإذا قارنا سنة 1990 حيث قدرت ب 464305 مليون دج، فإننا نجد أن مداخيل العائلات ارتفعت تقريبا

بالضعف في سنة 1993 وقدرت ب 925857.5 مليون دج، كما ارتفعت بأربع مرات في سنة 1996 أي 2040688.8 مليون دج وسنة 1999 بخمس مرات أي 2515148.7 مليون دج.والشكل التالي يوضح هذا التطور:

الشكل رقم (2-2): منحنى بياني يمثل تطور الدخل المتاح خلال الفترة (1990-1999).

الوحدة: مليون دج

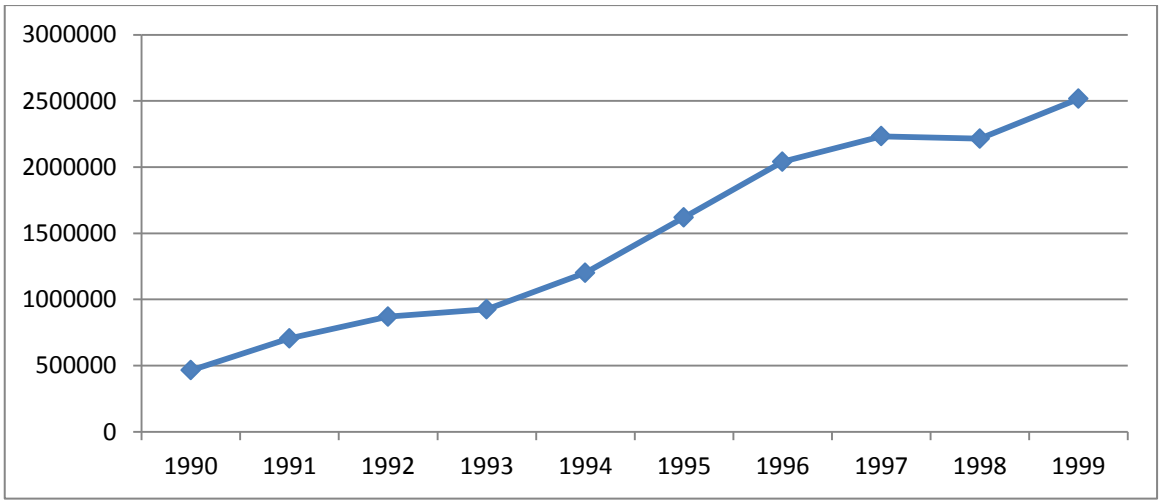

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-4).

2- تطور الاستهلاك العائلي:

تميزت فترت (1990-1992) بارتفاع سريع الاستهلاك وهذا راجع الى انخفاض ايرادات الدولة خاصة المتعلقة باستيراد المواد الغذائية مما أدى الى نمو متباطئ في استهلاك العائلات، كما تدهورت القدرة الشرائية أكثر مما كانت عليه في السنوات السابقة بسبب التطور الذي سجله المستوى العام للأسعار في سنة 1992 (32%).

والجدول التالي يوضح تطور الاستهلاك العائلي:

الجدول رقم (2-5): تطور الاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990- 1999).

الوحدة: مليون دج

السنة	1990	1991	1992	1993	1994
الاستهلاك العائلي	305042.9	410049.9	538844.5	639067.6	826754.5
السنة	1995	1996	1997	1998	1999
الاستهلاك العائلي	1103081.9	1319393.2	1411669.4	1531502.9	1642338.5

Source: SOURCE: www.ons.dz

نلاحظ انخفاض معدل نمو الاستهلاك العائلي في السنوات الاربع الأولى، حيث عرفت الفترة (1993- 1998) تحريرا للأسعار فتسارعت وتيرة التضخم لاسيما منذ إلغاء الدعم المالي الموجه لمعظم المواد الاستهلاكية الأساسية سنة 1993، مما أدى الى تقلص الطلب على السلع في الأسواق، وكذا تطور المداخيل بوتيرة أقل من وتيرة تطور أسعار الاستهلاك حيث خلال الفترة (1993- 1997) كل هذه %قدر معدل، ارتفاع المستوى العام للأسعار ب 21 العوامل أدت الى انخفاض حاد في معدل نمو استهلاك العائلات سنة 1993، ثم ارتفع وببطء بداية من سنة 1994 والى غاية سنة1999

الشكل رقم (2-3): منحنى بياني يمثل تطور الاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990-1999).

الوحدة: مليون دج

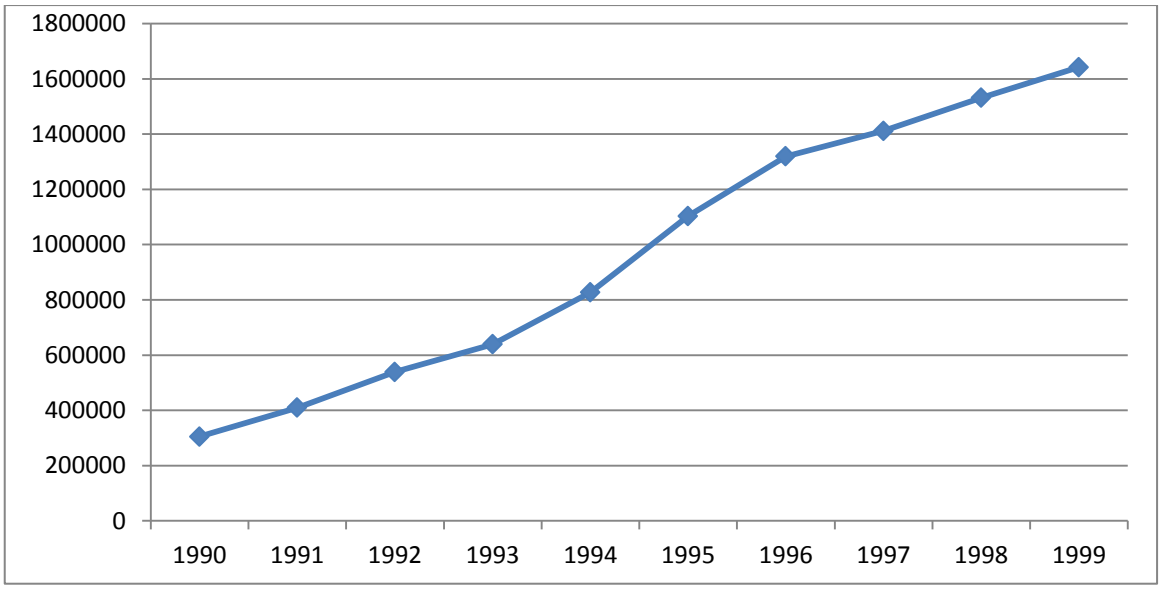

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-5)

المطلب الثاني: تطور دخل واستهلاك العائلات بالجزائر خلال الفترة (2000- 2005).

1-تطور الدخل المتاح:

حسب الاحصائيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات فإن مداخيل العائلات الجزائرية قد عرفت تطورات تدريجية وذلك خلال الفترة (2000- 2005)، وفي هذا الاطار فقد رافق تلك الزيادات في مداخيل العائلات في الجزائر زيادات مماثلة ومعتبرة في الاستهلاك العائلي.

الجدول رقم (2-6): تطور الدخل المتاح خلال الفترة (2000- 2005).

الوحدة: مليون دج.

السنة	2000	2001	2002
الدخل المتاح	3340686.3	3463410.5	3695622.6
السنة	2003	2004	2005
الدخل المتاح	4365096.6	5137636.6	6366897.5

Source: www.ons.dz

نلاحظ أن هذه الفترة عرفت ارتفاعا بوتيرة مستمرة لدخل الأسر،حيث نجد أن قيمة الدخل المتاح تختلف من سنة إلى أخرى،إذ بلغ الدخل المتاح سنة2002، 3695622.6 مليون دج، مقارنة 2000، 3340686.3مليون دج، واستمر بالنمو من سنة 2003 الى غاية سنة 2005 حيث بلغ 6366897.5 مليون دج، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-4): منحنى بياني يمثل تطور الدخل المتاح خلال الفترة (2000-2005)

الوحدة: مليون دج

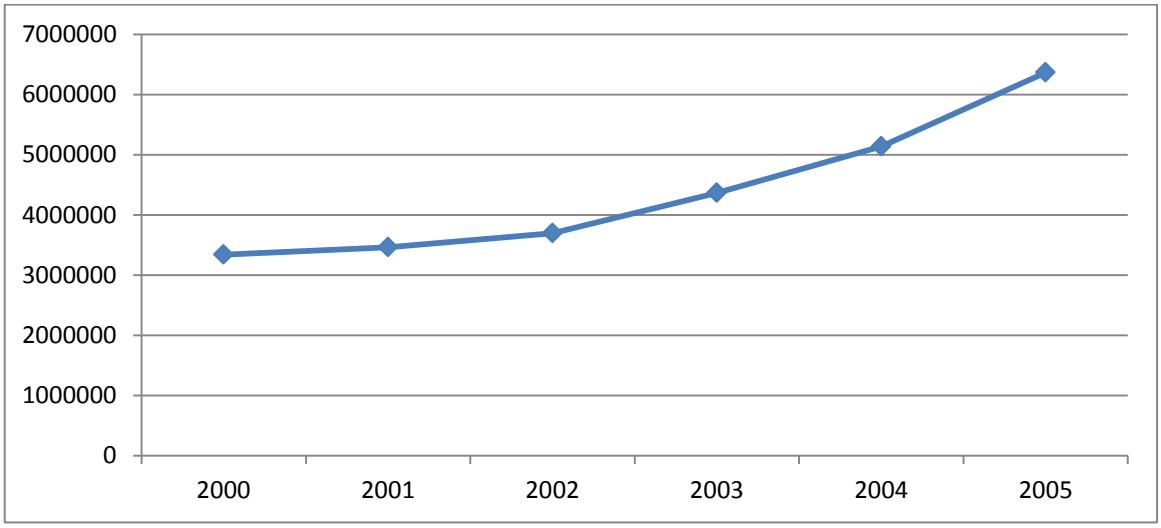

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-6).

2-تطور الاستهلاك العائلي:

إن النتائج الأولية المستخرجة من التحقيق الذي أنجزه الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2000 حول استهلاك الأسر تشير الى بروز ظاهرة تركيز الثروات وانتشار الفقر، حيث تمتلك نسبة25% من الأسر الاكثر فقرا 7.5%من ميزانية الاستهلاك في حين ان حصة 25% من الأسر الأكثر ثراء تبلغ 53%، ولا تبقى الى حصة 39.5% من ميزانية الاستهلاك لباقي الأسر التي تمثل نسبة 50% من السكان[1].

الجدول رقم(2-7): تطور الاستهلاك العائلي خلال الفترة (2000- 2005).

الوحدة: مليون دج.

السنة	2000	2001	2002
الاستهلاك العائلي	1684862.8	1817277.4	1955242.0
السنة	2003	2004	2005
الاستهلاك العائلي	2090638.0	2333218.5	2510479.5

Source: www.ons.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن الاستهلاك انتقل من 1684862.8 مليون دج سنة 2000 الى 1817277.4 مليون دج سنة 2001 بزيادة قدرها 7.3% بالقيمة الجارية وبنسبة 3.1% بالقيمة الثابتة، وهذه الزيادة تفوق زيادة النمو الديمغرافي مما نجم عنه تحسن في معدل استهلاك الفرد الواحد.[2]

والشكل التالي يوضح تطور الاستهلاك خلال الفترة (2000- 2005).

[1]- المجلسالوطنيالاقتصادي،مشروعالتقريرالوطنيحولالتنميةالبشريةلسنة 2000 ،مرجعسابق،ص202

[2]- المجلسالوطنيالاقتصاديوالاجتماعي،تقريرحولالظرفالاقتصاديوالاجتماعيللسداسيالثانيمنسنة 2001 ،الجزائر،جوان 2002، ص125.

الشكل رقم(2-5): منحنى بياني يمثل تطور استهلاك العائلي خلال الفترة (2000-2005).

الوحدة: مليون دج.

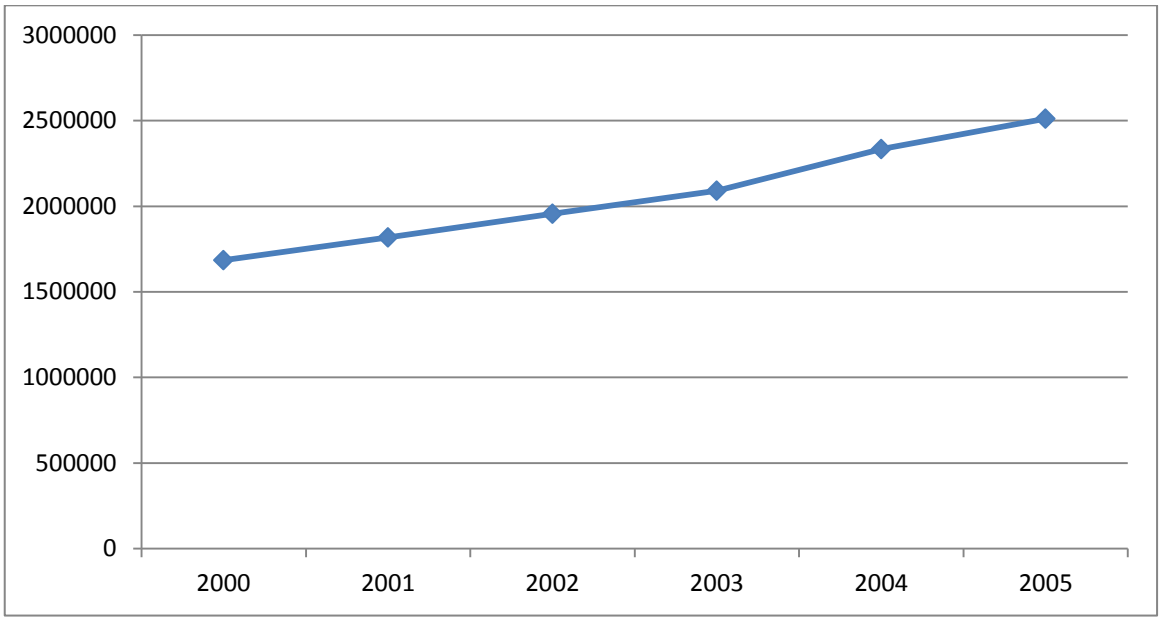

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-7)

نلاحظ من خلال المنحنيات أن هناك تناسب طردي بين استهلاك الاسرة الجزائرية ودخلها المتاح حيث هناك شبه تطابق بين منحنى الدخل المتاح ومنحنى الاستهلاك العائلي في كل فترات الدراسة وهذا ما يوضح العلاقة الوطيدة بين هذين المتغيرين.

المطلب الثالث: تطور دخل واستهلاك العائلات بالجزائر خلال الفترة (2006- 2011).

1-تطور دخل المتاح:

حسب الاحصائيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات فإن مداخيل العائلات الجزائرية قد عرفت تطورات تدريجية وذلك خلال الفترة (2006- 2008)، قبل ان تنخفض سنة 2009 ثم تعاود الارتفاع عام 2010.

الجدول رقم (2-8): تطور الدخل المتاح خلال الفترة (2006- 2011).

الوحدة: مليون دج.

السنة	2006	2007	2008
الدخل المتاح	7195103.0	8082403.6	9516367.3
السنة	2009	2010	2011
الدخل المتاح	8259467.4	9951728.0	11440663.0

Source: www.ons.dz

نلاحظ أن هذه الفترة عرفت ارتفاعا بوتيرة مستمرة لدخل الأسر،حيث نجد أن قيمة الدخل المتاح تختلف من سنة إلى أخرى، إذ بلغ الدخل المتاح سنة2008، 9516367.3 مليون دج، مقارنة بسنة 2006، 7195103.0مليون دج، ثم عرف انخفاضا سنة 2009 حيث قدر 8259467.4 مليون دج ثم استمر في النمو من جديد في سنتي 2010 و 2011 وبلغ في سنة 2011، 11440663.0، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-6): منحنى بياني يمثل تطور الدخل المتاح خلال الفترة (2006-2011).

الوحدة: مليون دج.

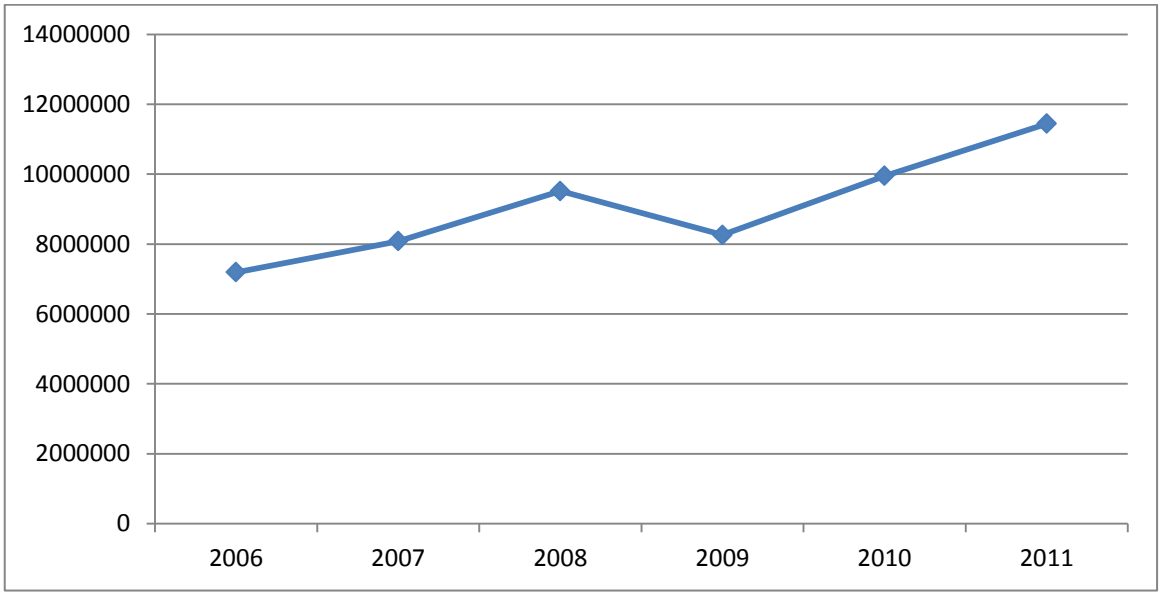

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-8)

2- تطور الاستهلاك العائلي:

إن النتائج الأولية المستخرجة من التحقيق الذي أنجزه الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2000 حول استهلاك الأسر تشير الى تطور وبصفة تدريجية للاستهلاك العائلي للفترة **(2006-2011)** كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(2-9): تطور الاستهلاك العائلي خلال الفترة (2006- 2011).

الوحدة: مليون دج.

السنة	2006	2007	2008
الاستهلاك العائلي	2647004.7	2908907.0	3274309.9
السنة	2009	2010	2011
الاستهلاك العائلي	3677560.6	4043142.1	4475573.7

Source: www.ons.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن الاستهلاك انتقل من 2647004.7 مليون دج سنة 2006 الى 2908907.0 مليون دج سنة 2007 بزيادة قدرها 7.3% بالقيمة الجارية وبنسبة 3.1% بالقيمة الثابتة، وهذه الزيادة تفوق زيادة النمو الديمغرافي مما نجم عنه تحسن في معدل استهلاك الفرد الواحد.[1]

[1]- المجلسالوطنيالاقتصاديوالاجتماعي،تقريرحولالظرفالاقتصاديوالاجتماعيللسداسيالثانيمنسنة 2001 ،الجزائر،جوان 2002، ص125.

الشكل رقم(2-7): منحنى بياني يمثل تطور استهلاك العائلي خلال الفترة (2006-2011).

الوحدة: مليون دج.

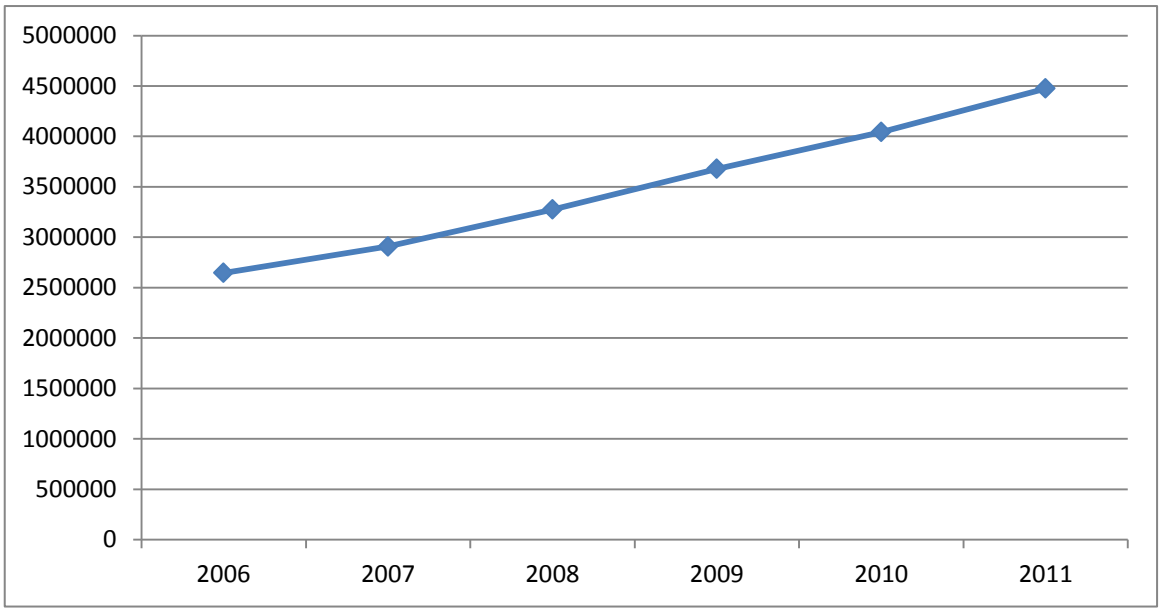

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-9).

نلاحظ من خلال المنحنيات أن هناك تناسب طردي بين استهلاك الاسرة الجزائرية ودخلها المتاح حيث هناك شبه تطابق بين منحنى الدخل المتاح ومنحنى الاستهلاك العائلي في كل فترات الدراسة وهذا ما يوضح العلاقة الوطيدة بين هذين المتغيرين، إذ يعد الدخل من المحددات الاساسية للاستهلاك العائلي.

المبحث الثالث: الاستهلاك العائلي بالجزائر والمتغيرات الاقتصادية الكلية.

بالإضافة الى الدخل هناك متغيرات اقتصادية أخرى لها تأثير على استهلاك العائلات بالجزائر ، كمؤشر أسعار الاستهلاك، معدل التضخم، و أسعار الفائدة، سنحاول في هذا المبحث التطرق الى هذه المتغيرات والعلاقة بين تطور هذه المتغيرات والاستهلاك العائلي في الجزائر.

المطلب الأول: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك.

يعبر السعر اقتصاديا على الثمن الذي يجب أن يدفع مقابل سلعة أو خدمة ما مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة هذه السلعة أو الخدمة بالإضافة إلى هامش الربح الذي يجب أن يتحصل عليه صاحب هذه السلعة أو الخدمة.

تحدد الأسعار تبعا لآلية سوق العرض والطلب في ظل اقتصاديات السوق الحرة أما في الاقتصاديات المخططة فإنها تحدد تبعا للسياسة العامة للدولة حيث أنها المتحكم الأول في السوق.

يعتبر مؤشر أسعار الاستهلاك الوسيلة الأساسية لقياس التضخم نظرا لانعكاساته على العائلات، حيث يضم ثمانية مجموعات من بنود الانفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات للفرد، يحسب هذا المؤشر سنويا من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، ويتكون من 260 سلعة وخدمة، والذي تم اعتماده على أساس الإحصاء الوطني حول استهلاك العائلات الجزائرية سنة 1988.

تعتمد الاوزان على نتائج التحقيقات الميدانية التي يجريها الديوان الوطني للإحصائيات مع الاسر على المستوى الوطني، وبنسبة مرجعية هي 1989 يحسب هذا المؤشر وفقا لقانون Laspeyres أي المتوسط الحسابي للمؤشرات الأولية.[1]

[1]- ONS, indices des prix à la consommation, collections statistiques N° 113, Alger, 2004, p p 2-4.

$$CPI_{(m/89)} = \sum_i \left(W_i / \sum_i W_i\right)\left(P_i^m / P_i^{89}\right)$$

حيث:

P_i^m : السعر المتوسط الجاري للسلعة i في الشهر m

W_i : وزن السلعة i

P_i^{89} : سعر الأساس في سنة 1989 للسلعة i

يعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين التغيرات التي تطرأ على القدرة الشرائية، ويتعلق الأمر بذلك المقياس أو المؤشر الذي يقيم متوسط التغير الذي يحدث في الأسعار، إلا انه لا يفسر تغيرات المعيشة أو ميزانية الاستهلاك للأسر.

نظرا للوزن الذي تشكله المواد الغذائية من مجموع الانفاق الاستهلاكي لغالبية السكان، فان العوامل المؤثرة في أسعار هذه المواد تطغى على التغيرات التي تطرأ على مؤشر أسعار الاستهلاك، اذ انه في السنوات الأخيرة طبقت العديد من البلدان مقاييس لتضخم مرجعي من خلال إظهار الاتجاهات العامة الدائمة في التضخم بواسطة حذف تذبذبات السعر المؤقتة من المؤشرة.

والجدول التالي يوضح تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر:

الجدول رقم (2-10): تطور مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة (1990-2009)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
أسعار الاستهلاك	120.2	150.8	197.5	240.2	316.3	406.2	488.8	518.4	550.7	562.2
التغير	17.5	24.45	30.96	21.62	31.68	28.42	20.33	6.05	6.23	2.08
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
أسعار الاستهلاك	558.7	578.2	591.29	611.8	639.8	652.1	633.9	689.81	719.8	766.1
التغير	0.62-	3.49	2.26	3.46	4.57	1.92	1.80	3.9	4.34	6.43

والشكل التالي يوضح تغير أسعار الاستهلاك خلال نفس الفترة.

الشكل رقم (2-8): منحنى بياني يمثل تطور مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة (1990-2009).

الوحدة: %

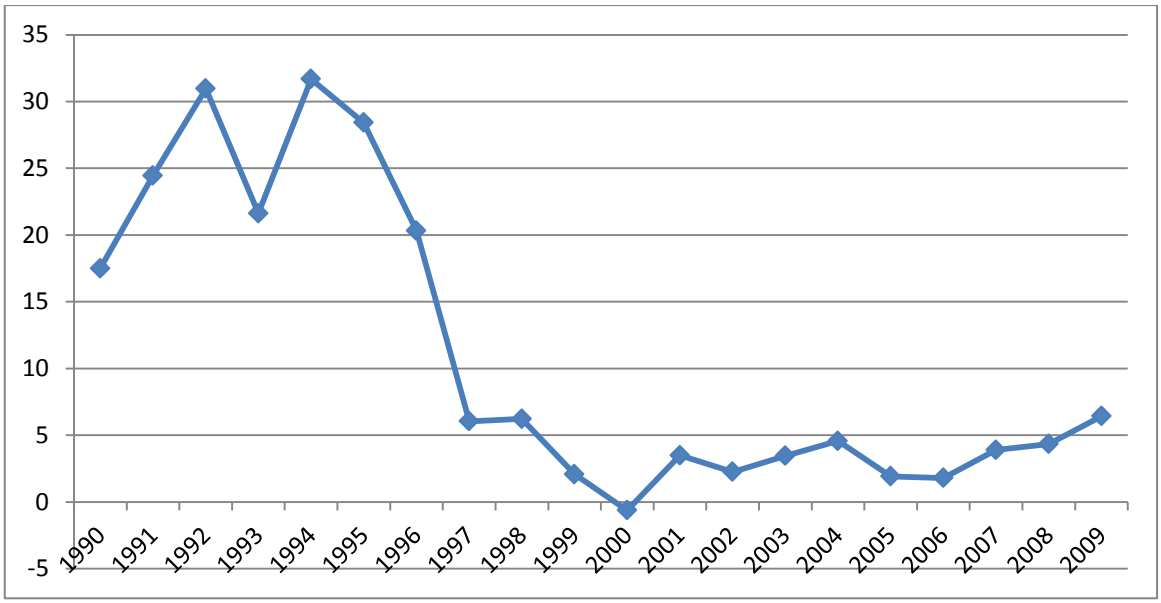

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-10).

من خلال الجدول والشكل نلاحظ عدة ارتفاعات في الأسعار، الارتفاع الاول امتد من سنة 1990 الى سنة 1991 (25% و32% من الزيادة السنوية على التوالي) والارتفاع الثاني شمل سنتي 1994 و 1995 (25% و 30% من الزيادة السنوية على التوالي)، ومنذ 1996 صار ارتفاع مؤشر اسعار الاستهلاك أقل بكثير مما كان عليه، 19.7% في سنة 1996 و 5.7% في سنة 1997، حيث أن هذا التطور لا يوافق سوى جزئيا تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية.

أما في سنة 1998 فسجل مؤشرا الاسعار عند الاستهلاك نسبة 5.1% مقارنة بالمعدل السنوي لسنة 1997، ويعود تطور المؤشر الاسعار الذي يبدومتباطئا، الى الارتفاع الكبير

للأسعار المسجل منذ سنة 1987، وتدهور دخل الاسر المقدر بنسبة 36% خلال العشرية، الى جانب تراجع الاستهلاك الخاص للفرد الواحد الذي انخفض بنسبة 10% عما كان عليه منذ عشر سنوات.[1]

ان مؤشر أسعار الاستهلاك قد سجل تغيرا وسطيا سنويا قدر ب 19.03% ويعكس هذا المعدل ظاهرة الارتفاع المستمر في الأسعار خلال الفترة 1990 الى غاية 2000.

أما في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2009 فشهدت تغيرات سنوية كانت متباعدة خلال بعض السنوات حيث انها شهدت قيمة سالبة 2000 لتعرف ارتفاعا طفيفا سنة 2004 حيث قدرت ب 4.57% لتصل الى 6.43% سنة 2009.

وما يميز هذه الفترة هو الانخفاض في مؤشر اسعار الاستهلاك خاصة ذلك المسجل سنة 2002 ثم بعدها شهد نمو متباطئ خلال باقي السنوات، وانخفاض معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك خلال السنوات الاخيرة يعكس مدى السياسات المالية والنقدية الصارمة والمتشددة التي تطبقها الحكومة من جهة ومدى الانكماش الاقتصادي الذي تسبب في تدهور القدرة الشرائية بشكل سريع وقوي، وبالتالي تراجع مستوى الطلب الكلي من جهة ثانية.

يتفق المحللون على اهمية هذا المؤشر باعتباره مقياسا لمعدل التضخم لأنه يصور التدهور الذي يطرا على القوة الشرائية للنقود أو على مستوى معيشة الافراد، كما أن التغير الذي يطرأ على مؤشر أسعار المواد الغذائية يعتبر من أهم المؤشرات بسبب المكانة التي يجعلها هذا المؤشر من مجموع الانفاق الاستهلاكي لغالبية المواطنين، بحيث أن هذا التغيير الذي يطرا على هذا المؤشر له دلالة خاصة، وهذا لاتصاله بأهم المقومات المعيشية للفرد، وحاجة المواطن اليومية لهذا النوع من الاستهلاك، وعليه فإن مؤشر أسعار المواد الغذائية يعتبر المؤشر الاساسي الذي يكون فيه معدل التضخم أكثر حساسية.

[1]- المجلسالوطنيالاقتصاديوالاجتماعي،تقريرحولالظرفالاقتصاديوالاجتماعيللسداسيالأولمنسنة 1998 ،الجزائر، نوفمبر 1988، ص108.

المطلب الثاني: تطور معدل التضخم.

تعتبر ظاهرة التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول وذلك من خلال انعكاساتها على الأفراد والمؤسسات والدول، وبالرغم من أن لهذه الظاهرة مظهرا واحدا يتمثل في الارتفاع العام والمستمر في الأسعار، إلا أن أسبابها كثيرة تختلف من بلد لآخر ومن ظرف لآخر، إن تذبذب معدلات التضخم خلال فترة الدراسة ناتج عن تفاوت الإجراءات والسياسات المتبعة والمحاولات العديدة للحد من الضغوط التضخمية والتي نجحت في بعض السنوات وفشلت في سنوات أخرى.

إن أفراد المجتمع يوزعون دخولهم النقدية بين الاستهلاك والادخار الذي يلجئون اليه في فترات معينة مثل تعرضهم لطارئ ما او محاولة الاستثمار في مشروع ما، وذلك من اجل تحسين ظروفهم المعيشية، لكن ايضا قد يلجا الافراد لهذه المدخرات في فترات، ارتفاع الاسعار أي عندما يرفع معدل التضخم.

الجدول رقم (2-11): تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990- 2012).

الوحدة: %

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
1990	16,65	1998	4,95	2006	2,31
1991	25,88	1999	2,64	2007	3,67
1992	31,66	2000	0,33	2008	4,86
1993	20,54	2001	4,22	2009	5,73
1994	29,04	2002	1,41	2010	3,91
1995	29,77	2003	4,26	2011	4,52
1996	18,67	2004	3,96	2012	8.89
1997	5,73	2005	1,38		

www.data.albankdawli.org

ويمكن ايضاح مختلف التطورات التي مرت بها معدلات التضخم من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (2-9): منحنى بياني يمثل تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990- 2012).

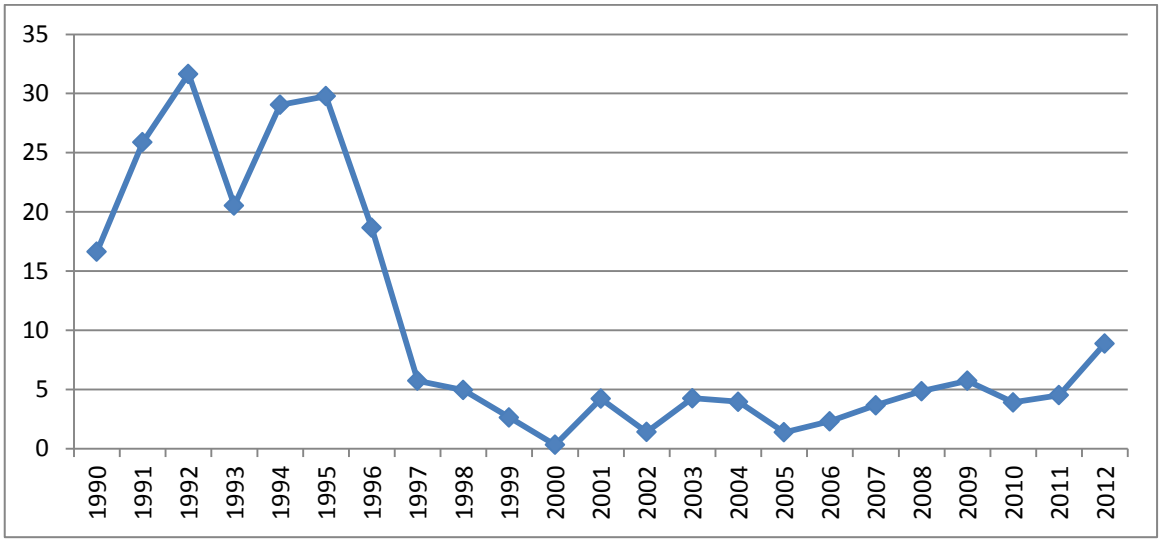

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-11).

من خلال المنحنى نلاحظ أن هناك تذبذب في معدلات التضخم، فنلاحظ أن معدل التضخم بلغ 16.65% سنة 1990ليصل الى 25.88% سنة 1991 و 31.66% سنة 1992 وهذا الارتفاع سببه تخفيض قيمة الدينار في جوان 1991 وحركة تحرير الاسعار و إلغاء الدعم على السلع وكذلك تطبيق سياسة نقدية توسعية حيث خصص الجزء الأساسي من الكتلة النقدية لتمويل النشاط الاقتصادي وعجوزات الميزانية الضخمة إضافة الى الاجور سنة 1992 بنسبة 35% ونلاحظ انخفاض معدل التضخم سنة 1993 الى 20.54% وترجع هذه النتائج الى الاجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية وظهر ارتفاع التضخم من جديد خلال سنتين المواليتين حيث شهدت هذه الفترة تخفيض في قيمة الدينار بنسبة 40.71% وارتفاع اسعار البترول بشكل كبير سنة 1994 اما فيما يخص الفترة من سنة 1996 الى غاية 2000 شهدت انخفاض ملحوظ في معدلات التضخم وهذا ما يدل على الجهود المتواصلة والتي تهدف الى الحد من الضغوط التضخمية، حيث بلغ معدل التضخم

أدنى قيمة له سنة 2000 بمعدل 0.33% ويعود ذلك الى عدة اسباب منها، تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة، والتحكم في كتلة الاجور لتعود معدلات التضخم للارتفاع من جديد سنة 2000 حيث بلغ معدل التضخم سنة 2002، 1.41% مقارنة بسنة 2001 حيث بلغ 4.22% ويرجع السبب في ذلك الى تطبيق تقنية جديدة من قبل بنك الجزائر وهي تقنية استرجاع السيولة، والتي لها أثر كبير في خفض معدلات التضخم.

كما يمكن تفسير عودة الارتفاع معدل التضخم لسنتي 2003 و 2004 الى فائض السيولة المتوفرة لدى الخزينة العمومية ليعود للانخفاض السنتين المواليتين ثم الارتفاع من جديد ليصل الى 5.73% سنة 2009 ويمكن تفسير ارتفاع التضخم سنة 2008 الى ارتفاع أسعار السلع الغذائية والمواد الزراعية والمنتجات الغذائية والصناعية، وبعدها انخفض في سنة 2010 ليعود الى الارتفاع في سنة 2011 حيث قدر ب 4.52% وقدر سنة 2012 ب 8.89%.

المطلب الثالث: تطور اسعار الفائدة.

تعتبر أسعار الفائدة أداة رقابة في يد السلطات النقدية لمواجهة ارتفاع معدلات التضخم والتحكم في معدلات الادخار العائلي والحكومي والتي لها تأثير مباشر على معدلات الاستهلاك العائلي الا أن ارتفاع أسعار الفائدة له تأثير سلبي على الميل الحدي للاستثمار، مما يؤدي الى انخفاض وتيرة انتاج السلع والخدمات.[1]

ولقد واكب تحرير أسعار الفائدة في الجزائر مسار الاصلاحات الهيكلية منذ انطلاقها، حيث تم تحرير أسعار الفائدة على القروض البنكية فقد ظلت خاضعة لحد اقصى نسبة 20% سنويا، ونتيجة لذلك ظل هذا النوعان من أسعار الفائدة سالبين من حيث القيمة الحقيقية خلال سنتي 1993 و1994 لأنهما لم يعكسا الضغوط التضخمية المتزايدة الناتجة

[1] ابو بكر سمير قيوة، **استهلاك الأسر الجزائرية في ظروف التضخم دراسة تحليلية قياسية في الفترة (1970- 2003)**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، 2006، ص 72.

عن التوخي سياسات ادارة الطلب بدرجة كبيرة في سنتي 1992 و1993، ولقد اتخذت الحكومة الجزائرية خطوة هامة بموجب برنامج الاصلاحات الاقتصادية سنة 1994 عندما أزيل الحد الاقصى على الاسعار الاقراض من البنوك التجارية، ورافق ذلك الفائدة على الارتفاع على الايداع ونسب الفائدة على الاقراض وقد الغي هذا الاجراء في ديسمبر 1995.

والجدول التالي يوضح تطور أسعار الفائدة بالجزائر:

الجدول رقم(2-12): تطور اسعار الفائدة خلال الفترة (1990- 2012):

السنة	سعر الفائدة	السنة	سعر الفائدة	السنة	سعر الفائدة
1990	8	1998	9.12	2006	1.75
1991	8	1999	8.25	2007	1.75
1992	8	2000	7.5	2008	1.75
1993	8	2001	6.25	2009	1.75
1994	12	2002	5.33	2010	1.75
1995	16.58	2003	5.25	2011	1.75
1996	14.5	2004	3.64	2012	1.75
1997	12.6	2005	1.93		

Source: www.ons.dz

الشكل الرقم (2-10): منحنى بياني يمثل تطور اسعار الفائدة خلال الفترة (1990- 2012

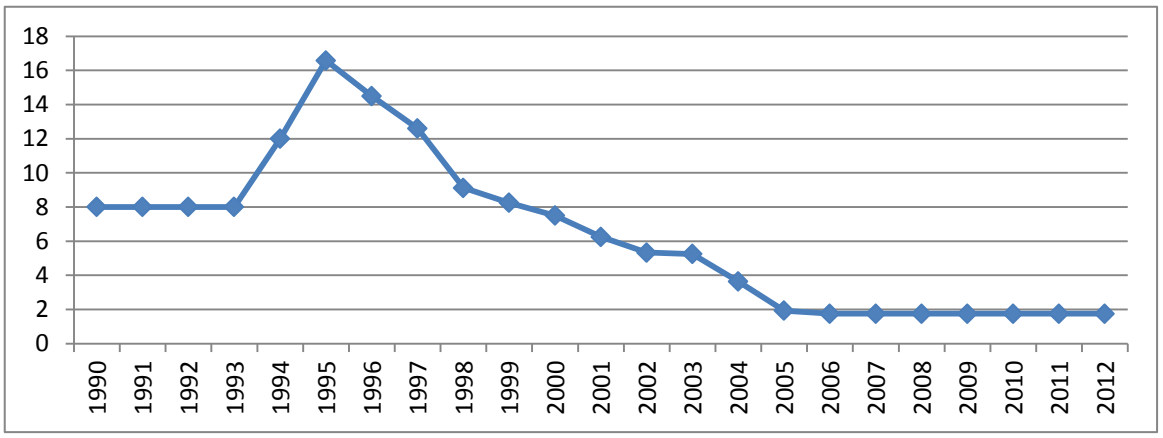

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-12).

من خلال الشكل نلاحظ ثبات أسعار الفائدة حيث قدر ب 3% خلال الفترة (1990- 1993)، ليتضاعف في سنة 1995 ليصل الى 16.58% ولقد اسعار الفائدة انخفاضا معتبر خلال السداسي الثاني من سنة 1997 حيث بلغت مستوى 12.6% وانخفضت نسبة اعادة الخصم على مستوى بنك الجزائر من 13% في نهاية ديسمبر 1996 الى 11% في نهاية ديسمبر 1997، مما ادى انخفاض محسوس في معدل سعر الفائدة حسب المبالغ التي خضعت للتفاوض على مستوى السوق المشتركة بين البنوك التي انخفضت فيها سعر الفائدة من 18% في نهاية جوان 1997 الى 11.8% في نهاية ديسمبر 1997، ويعتبر هذا التحسن ايضا نتيجة لانخفاض نسبة التضخم.[1]

نلاحظ ايضا استمرار انخفاض أسعار الفائدة خلال الفترة (1996- 2005) حيث قدرت في سنة 2005 ب 1.93% أما في سنة 1996 فقدرت ب 14.5%.

وانخفضت أسعار الفائدة لتصل الى 1.75% في سنة 2006 وتميزت بالثبات عند هذا السعر خلال باقي السنوات.

[1]- المجلسالوطنيالاقتصاديوالاجتماعي،تقريرحولالظرفالاقتصاديوالاجتماعيللسداسيالأولمنسنة1998، مرجعسابق،ص 36.

خلاصة الفصل:

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى بعض المفاهيم العامة الخاصة بالأسر في الجزائر،ثم تمت دراسة التطور العددي للسكان لأنه يعتبر أهم عامل يؤثر ويتأثر بتغيرات الإنتاج، ويعتبر من أهم المحددات الرئيسية لكمية الاستهلاك لأنه المسبب بالدرجة الأولى لارتفاع الطلب على السلع والخدمات، كما تم التعرض إلى هيكل استهلاك العائلات في الجزائر حيث أن القسط الأكبر من المداخيل المتاحة للعائلات ينفق على المواد الغذائية، بالإضافة إلى ذلك فقد تم التعرف على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الاستهلاك العائلي منها: الدخل المتاح، المستوى العام للأسعار، أسعار الفائدة....الخ.

الفصل الثالث

النمذجة القياسية للاستهلاك العائلي

تمهيد:

من خلال ما تناولناه في الفصلين السابقين الاستهلاك في النظرية الاقتصادية ودراسة تطور دخل واستهلاك العائلات بالجزائر سنحاول في هذا الفصل إعطاء نمذجة قياسية للاستهلاك العائلي بالجزائر و هذا بالاعتماد على بيانات إحصائية تمتد من 1990 إلى غاية سنة 2011 و الهدف هو بناء نموذج قياسي يحقق المعايير الإحصائية ويوافق النظرية الاقتصادية، ولهذا الغرض تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: يتضمن الإطار النظري للقياس الاقتصادي ونعرض فيه بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالقياس الاقتصادي بالإضافة إلى دراسة نماذج الانحدار الخطي سواء نموذج الانحدار الخطي البسيط أو المتعدد ومختلف الاختبارات الخاصة بالفرضيات ومعنويات المعالم...إلخ.

المبحث الثاني: يتضمن هذا المبحث محاولة تعيين النموذج المفسر للاستهلاك العائلي بالجزائر، وتقييمه من خلال معايير اقتصادية وإحصائية وقياسية والتأكد من صلاحية النموذج القياسي المتحصل عليه وهذا من خلال اختبار استقرارية النموذج والقياسية للتأكد من أن النموذج يتمتع بالإستقرارية حتى يكون قابلا للتنبؤ.

المبحث الأول: الإطار النظري للقياس الاقتصادي

لقد احتل استخدام الأساليب الكمية مكانة هامة في قياس العلاقات التي تتضمنها الظواهر الاقتصادية، وبصفة خاصة النماذج القياسية والتي تعتمد على التحليل والقياس الكمي لهذه الظواهر وتحديد المتغيرات التي تحكمها وتفسرها، مما يساعد على فهمها وشرح سلوكها الاقتصادي ومن ثم اتخاذ أفضل القرارات، سواء بقبول الفروض المستمدة من النظرية الاقتصادية أو رفضها واستخدامها في توقعات مستقبلية.

المطلب الأول: تعريف القياس الاقتصادي وأهدافه ومنهجية البحث فيه.

سنحاول على مستوى هذا المطلب التركيز على مفاهيم ومبادئ أساسية خاصة بالقياس الاقتصادي وأهدافه ومنهجية البحث فيه.

1- تعريف القياس الاقتصادي.

إن مصطلح "اقتصاد قياسي" (économétrie) يحتوي على كلمة "اقتصاد" وهي أساس هذا المصطلح وذلك لأن ميدان استعماله الأساسي هو معالجة الظواهر الاقتصادية، أما الجزء الآخر لهذا المصطلح فهو كلمة "القياسي"، وتعني الحساب والقياس أي التقدير الكمي للعلاقات الاقتصادية[1].

لقد تعددت التعاريف التي قدمت للقياس الاقتصادي بتعدد الكتاب والباحثين فيعرف على انه التعبير الكمي عن ظاهرة اقتصادية ما والعوامل التي تتحكم فيها وتقديمها في شكل علاقات رياضية، تكون متغيراتها عبارة عن مقادير اقتصادية[2]، كما يعرف كذلك بأنه "فرع من فروع علم الاقتصاد يهتم بالقياس والتقدير الميداني للعلاقات الاقتصادية"[3]، كما عرف بأنه "فرع من فروع علم الاقتصاد يستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الواقعية المبني على أساس التماسك بين النظرية والمشاهدة متخذا في ذلك أساليب استقراء ملائمة"[4].

ومن جملة التعاريف المقدمة أعلاه يمكن القول بأن القياس الاقتصادي أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بتحويل المشكلة الاقتصادية من شكلها النظري العام

---

[1] مكيد علي، **الاقتصاد القياسي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 9.

[2] **المرجع نفسه**، ص:9.

[3] تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001،ص: 1.

[4] وليد إسماعيل السيفو، احمد محمد مشعل، **الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 23.

إلى شكل كمي تحكمه علاقات كمية رياضية يمكن أن تعالج باستعمال الطرق والتقنيات الرياضية والإحصائية، فموضوع الاقتصاد القياسي إذن هو النمذجة الاقتصادية أي بناء النماذج الرياضية الاقتصادية.

2- أهداف القياس الاقتصادي

تتلخص أهداف القياس الاقتصادي فيما يلي:

2-1- اختبار النظرية الاقتصادية:

إن من بين أهداف القياس الاقتصادي هو وضع النظرية الاقتصادية موضع الاختبار لاكتشاف مدى مقدرتها التفسيرية للواقع[1]، حيث قام الاقتصاديون ببنائها على مجموعة من الفرضيات وذلك باستخدام التحليل المنطقي لدعم نظرياتهم وإثباتها من واقع الظواهر الاقتصادية المدروسة، ومن ثم فان هدف الاقتصاد القياسي هو اختبار مدى صحة تلك النظرية عن طريق التقييم والتحليل للوصول إلى قيم عددية لاختبار قوة المتغير المستقل في تأثيره على المتغير التابع[2].

2-2- تفسير بعض الظواهر الاقتصادية:

إن هدف القياس الاقتصادي هو قياس العلاقات الاقتصادية بغرض اختبارها، حيث أن هذا القياس لا يمكن أن يتم إلا على أساس نظرية والتي تقدم العلاقات التي يمكن قياسها مما يعني عدم وجود قياس بدون نظرية، حيث أن مهمة النظرية الاقتصادية تأتي قبل القياس الاقتصادي[3].

2-3-اتخاذ القرارات ورسم السياسات:

يساعد القياس الاقتصادي على رسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعاملات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد على استخدام أفضل الطرق لاتخاذ القرارات المناسبة[4].

---

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم، **مبادئ الاقتصاد القياسي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2005،ص:11.

[2] وليد إسماعيل السيفو واحمد محمد مشعل، **مرجع سابق**، ص: 28

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005،ص: 12

[4] نعمة الله نجيب إبراهيم، **مرجع سابق**، ص ص: 12-13.

2-4- التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل:

يساهم القياس الاقتصادي في رسم السياسات من خلال إيجاد قيم عددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الاقتصادية في المستقبل[1].

3- منهجية البحث في القياس الاقتصادي.

إن الهدف الأساسي من وراء استعمال القياس الاقتصادي في أي بحث هو قياس العلاقة التي تربط متغير تابع وهو الذي يمثل الظاهرة محل الدراسة، بمتغير مفسر أو أكثر وذلك عن طريق النمذجة، أي بناء نماذج قياسية تربط المتغير التابع بمتغير مفسر لهذه الظاهرة أو أكثر.

3-1- مرحلة تكوين النموذج:

يمكن تعريف النموذج الاقتصادي بأنه عبارة عن هيكلة الظاهرة في شكل معادلة تتضمن متغيرات اقتصادية تهدف إلى التعبير عن الواقع وتمثيله2.

تعتبر مرحلة صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يتكون منها النموذج أو التي يجب استبعادها منه3.

ينطلق تكوين النموذج من الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية عن العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقات التأثير فيما بينها (المستقل والتابع)، نعبر عن هذه العلاقات النظرية في شكل معادلات رياضية، ومن أجل تحديد نوع العلاقة الرياضية التي تجمع المتغير التابع والمتغير (المتغيرات) المستقل، يجب إتباع الخطوات التالية[4]:

- إجراء تحليل تمهيدي: وذلك من خلال تعريف الظاهرة المفسرة ثم تحديد العوامل المؤثرة فيها (الظواهر المسببة أو المفسرة)، كما يجب تحديد وحدات القياس التي نقيس بها تلك الظاهرة وكل العوامل المؤثرة فيها.

- التأكد من أن هناك علاقة جدلية واضحة بين الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة فيها.

---

[1] وليد إسماعيل السيفو واحمد محمد مشعل، **مرجع سابق** ،ص: 28.

[2] Régis Bourbonnais, **Econométrie**,5e Edition, Dunod, Paris,2004,p1.

[3] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري، عمان، الأردن،2007، ص: 28

[4] مكيد علي، **مرجع سابق**، ص ص: 12-13

– جمع المعلومات الأولية: يبدأ جمع المعطيات عن كل العوامل المرتبطة بالظاهرة المدروسة عن طريق إجراء القياسات اللازمة لكل منهم مع مراعاة أن تكون القيم متقابلة مع بعضها البعض من حيث المكان والزمان، ثم القيام بترتيب هذه المعلومات في جدول خاص.

– التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة ويتم ذلك بواسطة الرسم البياني للمعطيات المتعلقة بالمتغير التابع وكل متغير مستقل على حدة، هذا الرسم يسمح بتحديد الشكل البياني العام للعلاقة المدروسة بين المؤشرين $(x), (y)$وذلك من خلال تحديد الاتجاه العام لشكل انتشار النقط الخاصة بهذين المؤشرين.

– اختيار انسب الصيغ الرياضية التي تتلاءم مع الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة وتمثيله، فقد تكون هذه العلاقة خطية أو غير خطية، أو في شكل معادلة من الدرجة الثانية أو من الدرجة الثالثة.

3-2- مرحلة تقدير معلمات النموذج:

يتم في هذه المرحلة صياغة الظاهرة في شكل معادلة رياضية توضح العلاقة السببية بين المتغيرات من أجل تحقيق تقديرات كمية للمعلمات، ويتم ذلك عن طريق جمع البيانات المتعلقة بالمتغيرات التي يحتويها النموذج وتأخذ البيانات عدة أنواع وهي:

– سلاسل زمنية تعطي قيم المتغيرات في فترات زمنية متتالية.

– بيانات مقطعية تعطي قيم معلومات عن المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بوحدات اقتصادية مختلفة في نقطة زمنية معينة.

– كما توجد بيانات أخرى تتمثل في بعض المتغيرات النوعية التي تؤثر في المتغير التابع وتعرف بالمتغيرات الصورية أو الصماء[1].

3-3- مرحلة تقييم المقدرات:

إن المقصود بتقييم المعلمات المقدرة هو تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، وما إذا كانت لها دلالة من الناحية الإحصائية، ويوجد هناك عدد من المعايير التي تمكننا من إتمام عملية التقييم أهمها[2]:

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم، **مرجع سابق**، ص:23 .

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **مرجع سابق**، ص ص: 43-44.

3-3-1- المعايير الاقتصادية:

تتحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعلمات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية، وتتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدرة، فالنظرية الاقتصادية قد تضع قيودا مسبقة على حجم وإشارة المعلمات وهي تعتمد في ذلك على منطق معين.

3-3-2- المعايير الإحصائية:

تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية.

3-3-3- المعايير القياسية:

تهدف هذه المعايير إلى التأكد من الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة في الواقع، وهذا يعني أن المعايير القياسية تستخدم في اختبار المعايير الإحصائية نفسها، ولذا فهي تسمى اختبارات الرتبة الثانية، ومن بين هذه المعايير: معايير الارتباط الذاتي، ومعايير الامتداد الخطي المتعدد، ومعايير ثبات التباين وغيرها.

4- مرحلة تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ:

يتم على مستوى هذه المرحلة تقييم قدرة النموذج على التنبؤ بالقيم المستقبلية للظواهر المدروسة[1]، ويمكن التعبير عن منهجية القياس الاقتصادي في الشكل التالي:

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق ذكره، ص 44.

الشكل رقم (3-1) : منهجية البحث في القياس الاقتصادي

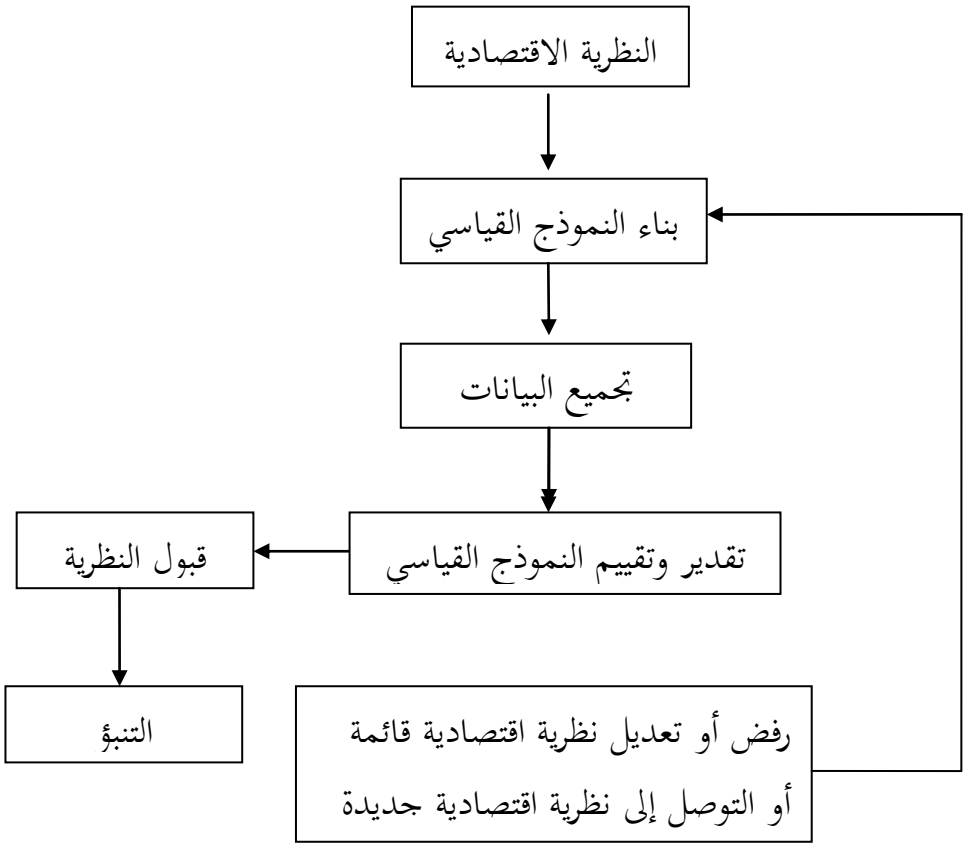

المصدر: حسين علي بخيت وسحر فتح الله، مرجع سابق، ص30.

المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي البسيط

1- تقديم النموذج:

تأخذ معادلة الانحدار الخطي البسيط الصيغة الخطية التالية[1]:

$$y_t = B_0 + B_1 X_t$$

حيث:

y_t : المتغير التابع

X_t : المتغير المستقل

B_1 و B_0 : معلمات النموذج

[1] سلفادور دومينيك، **الإحصاء و الاقتصاد القياسي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 138.

وحيث انه من غير المعقول أن تقع النقاط تماما على الخط، فان العلاقة الخطية التامة في المعادلة يجب أن تعدل لكي تضم متغير آخر يسمى المتغير العشوائي أو حد الخطأ و يرمز له بالرمز (γt).

$$y_{t=B_0+B_1X_t+U_t}$$

حيث U_t يعبر عن عنصر الخطأ ومعناه أن المتغير المفسر X_i لا يمكن لوحده تفسير كل المتغيرات التي قد تطرأ على المتغير التابع Y_i بل هناك عوامل أخرى لها علاقة بما يحدث لـy_t ولكن لا يمكن دمجها في النموذج إما لعدم توفر بيانات إحصائية عنها أو لأنه من غير الممكن قياسها (كالذوق و التقاليد و غيرها...).

2- فرضيات النموذج:

2-1- حد الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي، وكنتيجة فإن Y وتوزيع المعاينة لمعالم الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي، بحيث يمكن القيام باختبارات لمعنوية هذه المعالم.

2-2- القيمة المتوقعة لحد الخطأ، أي وسطيه يساوي الصفر. $E(U_i) = 0$

2-3- تباين حد الخطأ ثابت في كل فترة و لكل قيمX. $E(U_i)^2 = \delta^2$

و يمكن تلخيص الفرضيات الثلاثة الأخيرة فيما يلي: $U \to N(0, \delta^2)$

2-4- القيمة التي يأخذها حد الخطأ في فترة ما تكون غير مرتبطة أو غير متعلقة بقيمة في أي فترة أخرى. $E(U_iU_j) = 0$ ، $\forall i \neq j$ ،$i, j = 1,2, \dots . n$

وهذا يكفل أن القيمة المتوسطة للمتغير Y تعتمد فقط على X وليس على U.

2-5- المتغير المفسر يأخذ قيما ثابتة والتي يمكن الحصول عليها في العينات المتكررة، حيث أن المتغير المفسر يكون هو الآخر غير مرتبط بعنصر الخطأ. $E(U_iU_j) = 0$.

3- تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى :

تتمثل طريقة المربعات الصغرى في إيجاد قيم تقديرية للمعلمات، وهذا عن طريق تدنية مجموع مربعات البواقي: $\sum_{i=1}^{n} e_i^2$ حيث $e_i^2 = Y_i - \widehat{Y_i}$ أي:

$$\text{Min} \sum_{i=1}^{n} e_1^2 = \text{Min} \left(Y_i - \widehat{\beta_0} - \widehat{\beta_1} X_i \right)^2$$

والشرط اللازم لتدنية هذه العلاقة هو أن تكون المشتقات الجزئية بالنسبة لمعدومة أي: $\beta_1 ،\beta_0$

$$\begin{cases} \frac{\partial}{\partial \widehat{\beta_0}} \sum_{i=1}^{n} (Y_i - \widehat{\beta_0} - \widehat{\beta_1} X_i)^2 = 0 \\ \frac{\partial}{\partial \widehat{\beta_1}} \sum_{i=1}^{n} (Y_i - \widehat{\beta_0} - \widehat{\beta_1} X_i)^2 = 0 \end{cases}$$

بعد حل جملة المعادلتين السابقة نتحصل على تقدير معلمتي النموذج:

$$\begin{cases} \widehat{\beta_1} = \dfrac{n \sum_{i=1}^{n} X_i Y_i - \sum_{i=1}^{n} X_i \sum_{i=1}^{n} Y_i}{n \sum_{i=1}^{n} X_i^2 - \left(\sum_{i=1}^{n} X_i\right)^2} \\ \widehat{\beta_0} = \bar{Y} - \widehat{\beta_1} \bar{X} \end{cases}$$

ومن المفيد استخدام صيغة مكافئة لتقدير $\widehat{\beta_1} = \frac{\sum_{i=1}^{n} x_i y_i}{\sum_{i=1}^{n} x_i^2} : \widehat{\beta_1}$

3-1- اختبار فرضيات النموذج:

3-1-1- اختبار جودة النموذج:

وذلك بحساب معامل التحديد، حيث يعتبر معامل التحديد R^2 مقياس لاختبار جودة الارتباط، فهو معيار يوضح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في التغير الحاصل في المتغير التابع[1].

ويتم حسابه رياضيا كما يلي:

إذا كان $Y_i = \hat{Y}_i + e_i$

فإن $Y_i - \bar{Y} = (\hat{Y}_i - \bar{Y}) + e_i$

وبتربيع طرفي المعادلة نجد:

$$\sum_{i=1}^{n} (Y_i - \bar{Y})^2 = \sum_{i=1}^{n} (\hat{Y}_i - \bar{Y})^2 + \sum_{i=1}^{n} e_i^2$$

[1] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، الأردن، 2007 ، ص16

حيث:

$\sum_{i=1}^{n}(Y_i - \bar{Y})^2$: مجموع مربعات الانحرافات الكلية للمتغير التابع ويرمز لها بالرمز TSS.

$\sum_{i=1}^{n}(\hat{Y}_i - \bar{Y})^2$: مجموع مربعات الانحرافات المفسرة أ والموضحة ويرمز لها بالرمز ESS.

$\sum_{i=1}^{n} e_i^2$: مجموع مربعات البواقي الغير مفسرة RSS.

وعليه يمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة على الشكل:

TSS=ESS+RSS

وبقسمة طرفي المعادلة على TSS نجد: $\frac{ESS}{TSS} + \frac{RSS}{TSS} = 1$

ومنه يعرف معامل التحديد كما يلي:

$$R^2 = \frac{ESS}{TSS} = 1 - \frac{RSS}{TSS} = 1 - \frac{\sum_{i=1}^{n} e_i^2}{\sum_{i=1}^{n} y_i^2}$$

و بما أن قيمة RSS محصورة بين الصفر و قيمة TSS، و طبقا لقانون المربعات الصغرى فإن R^2 ينتمي إلى المجال التالي: $0 \leq R^2 \leq 1$

3-1-2- اختبار المعنوية:

يهدف هذا المعيار إلى اختبار المعنوية الإحصائية للمعلومات المقدر حيث توجد فرضية $\widehat{\beta_0}$ و $\widehat{\beta_1}$

- فرضية العدم: تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين X و Y أي أن:

$$H_0: \beta_0 = \beta_1 = 0$$

- الفرضية البديلة :تنص على وجود علاقة بين المتغيرين X و Y أي أن:

$$H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq 0$$

3-1-3- اختبار الإحصائية t:

يتم استخدام هذا الاختبار عند مستوى معنوية معينة ودرجة حرية n-k وهذا من أجل اختبار الفرضيتين السابقتين، وصيغته الرياضية هي[1]:

$t_{n-2} = \frac{\widehat{\beta_1} - \beta_1}{SE(\widehat{\beta_1})} = t_c$ و قي القيمة المحسوبة

وما دمنا نختبر فرضية العدم نكتب $t_{n-2} = \frac{\widehat{\beta_1}}{SE(\widehat{\beta_1})} = t_c$:

حيث نرفض H_0 بمستوى معنوية $(\alpha\ \%)$ إذا كانت:

$$\left|\frac{\widehat{\beta_1}}{SE(\widehat{\beta_1})}\right| > t_{n-2,\frac{\alpha}{2}}$$

حيث $t_{n-2,\frac{\alpha}{2}}$ مأخوذة من جدول التوزيع t وتسمى بالقيمة المجدولة، وتقبل H_0 بمستوى معنوية $(\alpha\ \%)$ إذا كانت:

$$\left|\frac{\widehat{\beta_1}}{SE(\widehat{\beta_1})}\right| < t_{n-2,\frac{\alpha}{2}}$$

أما إذا كانت إشارة β_1 معروفة مسبقا فإننا نكتب:

$$\left|\frac{\widehat{\beta_1}}{SE(\widehat{\beta_1})}\right| \leq t_{n-2,\frac{\alpha}{2}} \Rightarrow H_0$$

3-1-4- اختبار الإحصائية F:

تعرف على أنها العلاقة بين مجموع مربعات الانحرافات المفسرة عن طريق المتغير ومجموع مربعات انح ا رف البواقي وكل مجموع مقسوم على درجة حريته المرافقة له[2]، وتأخذ الصيغة الرياضية التالية:

$$F = \frac{\sum_{i=1}^{n} \widehat{Y_i^2} \ / \ k}{\sum_{i=1}^{n} e_i^2 / n - k - 1}$$

ويقوم هذا الاختبار على نوعين من الفرضيات:

[1] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، المرجع نفسه، ص82

[2] Régis Bourbonnis, Econométrie, 5e Edition, Dunod, Paris, 2004, p 35.

- فرضية العدم: تنص على عدم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل أي أن:

$$H_0: \beta_1 = 0$$

- الفرضية البديلة: تنص على وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل أي أن:

$$H_1 = \beta_1 \neq 0$$

بعد حساب قيمة F نقارنها بقيمة F الجدولية عند مستوى معنوية (5% , 1%) ودرجة حرية (n−k−1,k) للبسط والمقام، فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي معنوية العلاقة المقدرة، أما إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم معنوية معادلة الانحدار. [1]

المطلب الثالث : نموذج الانحدار الخطي المتعدد

رأينا في النموذج الخطي البسيط أن المتغير التابع (Y) يرتبط بمتغير مستقل واحد، أما في النموذج الخطي المتعدد فإن المتغير التابع (Y) يرتبط بعدة متغيرات مستقلة.

1- تقديم النموذج:

رأينا في النموذج الخطي البسيط أن المتغير التابع (Y) يرتبط بمتغير مستقل واحد، أما في النموذج الخطي المتعدد فإن المتغير التابع (Y) يرتبط بعدة متغيرات مستقلة.

حيث تصبح معادلة الانحدار:

$$yi = \beta 1 + \beta 2x2t + \beta 3x3t + \ldots\ldots\ldots + \beta k\, xkt + \varepsilon\, t$$

مع: $(t = 1\ldots\ldots n)$

لشرح أكثر هذه المعادلة يمكن أن نكتبها على شكل جملة معادلات لكافة قيم (t) وتكون على الشكل التالي:

[1] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، مرجع سابق، ص ص 91-92.

$$y_1 = \beta_1 + \beta_2 x_{21} + \beta_3 x_{31} + \ldots\ldots\ldots + \beta_k x_{k1} + \varepsilon_1$$

$$y_2 = \beta_1 + \beta_2 x_{22} + \beta_3 x_{32} + \ldots\ldots\ldots + \beta_k x_{k2} + \varepsilon_2$$

$$\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

$$y_i = \beta_1 + \beta_2 x_{2i} + \beta_3 x_{3i} + \ldots\ldots\ldots + \beta_k x_{ki} + \varepsilon_i$$

$$\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

$$y_n = \beta_1 + \beta_2 x_{2n} + \beta_3 x_{3n} + \ldots\ldots\ldots + \beta_k x_{kn} + \varepsilon_n$$

ويمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$\begin{pmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \\ \\ y_i \\ \\ y_n \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & x_{21} & x_{31}\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots x_{k1} \\ 1 & x_{22} & x_{32}\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots x_{k2} \\ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \\ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \\ 1 & x_{2i} & x_{3i}\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots x_{ki} \\ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \\ 1 & x_{2n} & x_{3n}\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots x_{kn} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \beta_1 \\ \beta_2 \\ \\ . \\ \beta_i \\ . \\ \beta_k \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \\ \\ \varepsilon_i \\ \\ \varepsilon_n \end{pmatrix}$$

1-1- تقدير المعالم بطريقة المربعات الصغرى:

لدينا النموذج الخطي العام: $y = xB + \varepsilon$

حيث: $\hat{y} = x\hat{B}$

كما في النموذج الخطي البسيط نصغر مجموع مربعات الخطاء

$$\sum_{i=1}^{n} e_1^2 = e^t e = (y - \hat{y})^t (y - \hat{y})$$

$$= (y - x\hat{B})^t (y - x\hat{B})$$

$$= y^t y - y^t x\hat{B} - \hat{B}^t x^t y + \hat{B}^t x^t x\hat{B}$$

$$= y^t y - 2\hat{B}^t x^t y + \hat{B}^t (x^t x)\hat{B}$$

$$\hat{B}$$

و بإشتقاق المعادلة بالنسبة لـ: نحصل على قيمة هذه الأخيرة

$$B^{\wedge} = (x^t x)^{-1} x^t y$$

1-2- حساب معامل الارتباط (R^2):

معامل الارتباط الخطي هو الجذر التربيعي لمعامل التحديد (R^2) الذي يتم حسابه كما رأينا في الشكل البسيط:

$$R^2 = 1 - \frac{SCR}{SCT} = \frac{SCE}{SCT}$$

$$\sum_{i=1}^{n} e_i^2 = e^t e = y^t y - \hat{B}^t x^t y$$

$$SCT = SCE + SCR$$

$$R^2 = \frac{SCE}{SCT} = \frac{\hat{B}^t x^t y}{y^t y}$$

1-3- حساب معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$:

حيث يعرف بالعلاقة التالية: [1]

$$\overline{R}^2 = 1 - (1 - R^2)\left[\frac{n-1}{n-k}\right]$$

1-4- اختبارات المعنوية أو الدلالة بالنسبة للنموذج الخطي المتعدد:

ويعطى بالعلاقة التالية[2]:

$$y_i = \beta_1 + \beta_2 x_{2t} + \beta_3 x_{3t} + \ldots\ldots\ldots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

يعبر عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة (x) والمتغير التابع (y) بنفس الطريقة التي رأيناها في النموذج الخطي البسيط بحيث:

1-4-1- إختبار ستيودنت:

- **شكل الاختبار:**

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \ldots\ldots\ldots \beta_k = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \ldots\ldots\ldots \beta_k \neq 0 \end{cases}$$

[1] صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي) الجزء الأول(، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ، ص94 .
[2] نفس المرجع السابق، ص 94.

ويتم الاختبار بحساب الإحصائية:

$$T_c = \left|\hat{\beta}_i / \delta_{\hat{\beta}_i}\right| \qquad \text{حيث} \quad \delta_{\hat{\beta}_i} = {e^t e}/{n-k}\,(x^t x)^{-1}$$

ثم نقارن القيمة (Tc) مع القيمة المجدولة عند درجة الحرية (n–k) بمستوى معنوية (α=5%)

- **قرار الاختبار:**

– إذا كان $Tc > TT$ نرفض H_0 .

– إذا كان $Tc < TT$ نقبل H_0 .

1-4-2- إختبار فيشر:

ويكون شكل الاختبار كالآتي:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = \beta_i = 0 & \forall i = 2,\ldots\ldots,n \\ H_1 : \beta_1 \neq \beta_i \neq 0 & \forall i = 2,\ldots\ldots,n \end{cases}$$

ويحسب (Fc) بالعلاقة التالية[1]:

$$F_c = \frac{{R^2}/{(k-1)}}{{(1-R^2)}/{(n-k)}} \rightarrow F(k-1, n-k)$$

قرار الاختبار:

– إذا كان $F_t < F_c$ نرفض H_0 .

– إذا كان $F_t > F_c$ نقبل H_0 .

2- إختبار فرضية العدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

لتطبيق طريقة المربعات الصغرى يجب مراعاة الفرضيات الأساسية التي رأيناها سابقا ومن بينها فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء في فترات مختلفة، حيث تنص فرضية العدم في النموذج على انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء، أي أن معامل الارتباط الخطي بينهما يكون معدوما.

[1] صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص115 .

3- اختبار دربين واتسون(*Durbin – Watson*):

يعتبر إختبار داربين واتسون من أهم الإختبارات الشائعة المستخدمة في كشف الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى حسب الشكل[1]:

$$\varepsilon_t = \rho\varepsilon_{t-1} + \nu_t \quad \text{حيث:} \quad \nu_t \to N\left(0, \delta_\nu^2\right)$$

- **شكل الاختبار :**

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \\ H_1 : \rho \neq 0 \end{cases}$$

للتحقق من انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء نستعمل إختبار دربين واتسون تعطى علاقتة بالشكل التالي:

$$DW = \frac{\sum_{i=1}^{n} (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{i=1}^{n} e_t} \approx 2(1-p)$$

$$p = \frac{\sum_{i=2}^{n} e_t e_{t-1}}{\sum_{i=1}^{n} e_t} \quad \text{مع}$$

حيث أن (DW) تمثل القيمة المحسوبة للإختبار وتأخذ قيمها بين 0 و4 ، ويتضح من المعادلة السابقة أنه إذا كانت $\rho = 0$ فإن $DW \cong 2$

ويوضح الشكل التالي قيم d (قيم الجدولية للإختبار)، التي تشير إلى وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى الموجب أو السالب، أو التي تجعل نتيجة الإختبار غير محددة، وتوجد قيم كل من الحدين الأعلى والأدنى لـ d (d_l ,d_u).

الشكل رقم (3-2): إختبار داربين واتسون

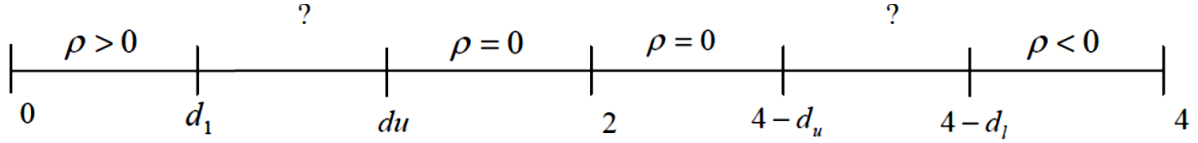

[1] Bourbonnais R, **Econométrie**, 5emeEdition, Dunod, Paris, 2003, p223.

بالاعتماد على الشكل رقم... يمكن ان تستخرج نتيجة DW كالتالي:

- ✓ إذا كانت: $DW \prec d_l$ أو $DW \succ 4-d_l$ ومنه نرفض H_0
- ✓ إذا كانت: $d_u \prec DW \prec 4-d_u$ ومنه نقبل H_0
- ✓ إذا كانت: $4-d_u \leq DW \leq 4-d_l$ أو $d_l \leq DW \leq d_u$ تكون نتيجة الإختبار غير محددة، ومن ثم يجب إضافة بيانات أكثر.

4- إختبار داربين آش[1] *Durbin h*:

من بين الإنتقادات الموجهة إلى إختبار DW نه لا يمكن تطبيقه في حالة إذا كان نموذج الانحدار المقدر يحتوي على متغيرات تابعة مؤخرة، ولهذا قام الباحث داربين باقتراح الإختبار h التي تعطى صيغته بالعلاقة التالية:

$$h = \rho \sqrt{\frac{n}{1 - n\,\mathrm{var}(\hat{\beta}_1)}}$$

حيث : $\mathrm{var}(\hat{\beta}_1)$: عبارة عن تباين معامل الانحدار المقدر الخاص بالمتغير المفسر ذات فترة مؤخرة، ويلاحظ أن هذا الاختبار لا يمكن حسابه إذا كانت: $n\,\mathrm{var}(\hat{\beta}_1) \geq 1$

n = حجم العينة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قيمة h موزعة توزيعا طبيعيا $h \to N(0,1)$ ومن ثم يجب مقارنة قيمة h بالقيمة الجدولية الحرجة لـ Z الموجودة في جدول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية معين.

- **شكل إختبار *h*:**

يتلخص إختبار h من جانب واحد كالآتي:

$$\begin{cases} H_0 . \rho \leq 0 \\ H_1 . \rho \succ 0 \end{cases}$$

- **قرار الاختبار:**

إذا كانت h>z نقبل H_1 أي يوجد هناك إرتباط ذاتي من الدرجة الأولى.

[1] مجدي الشوريجي، الاقتصاد القياسي) النظرية والتطبيق(، ديوان المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، سنة 1994 ، ص85 .

5- استخدام نموذج الانحدار المتعدد في التنبؤ(التوقع):

بعد تقدير النموذج والتأكد من جودته، يتم استخدامه في التنبؤ حيث يعطى مجال ثقة التوقع القيمة% (1-α) ويعطى بالعلاقة التالية:

$$y_{t+h} = \hat{y}_{t+h} \pm \sqrt{\hat{\delta}_{\varepsilon}^2}\left(X_{t+h}(XX')^{-1}X_{t+h} + 1\right)$$

$$y_{t+h} = \hat{y}_{t+h} \pm T_{1-\alpha/2}\left(\hat{\delta}_{\hat{y}}\right)$$

حيث : $T_{1-\alpha/2}$ تمثل إحصاءة ستيودنت عند مستوى معنوية $\left(1-\alpha/2\right)$% و درجة حرية (n-k-1)

المبحث الثاني: تقدير النموذج الخاص بالاستهلاك العائلي في الجزائر

المطلب الأول: صياغة وتعيين النموذج الخاص بالاستهلاك العائلي في الجزائر

1- صياغة النموذج الخاص بالاستهلاك العائلي في الجزائر

يعد حصر عدد من المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابع (الاستهلاك العائلي)، من خلال دراستنا لواقع هذا المتغير ومن خلال بعض الدراسات السابقة، حيث سوف يتم صياغة النموذج القياسي الخاص بالظاهرة المدروسة وتقديره.

1-1- تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

نستخدم في الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لإجراء انحدار الاستهلاك العائلي في الجزائر على مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تتمثل في: الدخل الوطني المتاح، سعر الفائدة، معدل التضخم، عدد السكان الاجمالي، وهذا بهدف بلورة هذه المتغيرات في صيغ كمية، ثم تقدير هذا النموذج باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي بغية التوصل إلى استنتاجات كمية هامة لتأثير كل من المتغيرات الاقتصادية السابقة الذكر على سلوك الاستهلاك العائلي في الجزائر.

تجدر الإشارة إلى أن بيانات متغيرات الدراسة أخذت على أساس سنوي للفترة (1990-2011) من المصادر التالية: البنك العالمي، الديوان الوطني للإحصاء وبنك الجزائر، وقد تم اختيار هذه المتغيرات على أساس النظرية الاقتصادية، ووفقا لما نعتقد أنه يأتي منسجما مع واقع الاقتصاد الجزائري على النحو التالي:

المتغير التابع

$cons_t$: الاستهلاك العائلي

المتغيرات المستقلة

$\mathrm{Re}vd_t$: الدخل الوطني المتاح؛

$T\mathrm{int}_t$: سعر الفائدة؛

$T\mathrm{inf}_t$: معدل التضخم؛

POP_t : عدد السكان الاجمالي.

- يتوقع وجود علاقة طردية بين الدخل الوطني المتاح $\text{Re}vd_t$ والاستهلاك العائلي $cons_t$ حيث زيادة الدخل الوطني المتاح يؤدي إلى زيادة الاستهلاك العائلي.
- يتوقع وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة $T\text{int}_t$ والاستهلاك العائلي $cons_t$، حيث زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الادخار ومنه انخفاض الاستهلاك العائلي على حساب الادخار.
- يتوقع وجود علاقة طردية بين معدل التضخم $T\text{inf}_t$ والاستهلاك العائلي $cons_t$ حيث ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض الادخار ومنه زيادة الاستهلاك العائلي.
- يتوقع وجود علاقة طردية بين عدد السكان الاجمالي POP_t والاستهلاك العائلي $cons_t$ حيث ارتفاع عدد السكان الاجمالي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية وبالتالي زيادة الاستهلاك العائلي.

1-2- تحديد الشكل الرياضي للنموذج

لتقدير حجم واتجاه تأثير المتغيرات الاقتصادية السابقة الذكر على الاستهلاك العائلي، تنطلق الدراسة من النموذجين التاليين:

$$Cons_t = B_0 + B_1 \text{Re}vd_t + B_2 T\text{int}_t + B_3 T\text{inf}_t + B_4 POP_t +_t e_t$$

بإدخال اللوغاريتم الطبيعي على النموذج نحصل على:

$$LCons_t = B_0 + B_1 L\text{Re}vd_t + B_2 LT\text{int}_t + B_3 LT\text{inf}_t + B_4 LPOP_t +_t e_t$$

حيث:

(i): تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة i؛ وباقي المتغيرات هي مذكرة أعلاه

β_0 ،β_1،β_2،β_3،β_4 تمثل معلمات النموذج.

يلاحظ أن النموذج القياسي ذو طابع احتمالي لهذا تم إدراج حد الخطأ u_i الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي لا يمكن قياسها أو لم يتم إدراجها أو لأسباب أخرى.

1-3- تعيين النموذج

محاولة منا لوضع نموذج للاستهلاك العائلي في الجزائر وفقا للمتغيرات السابقة الذكر قمنا بجمع المعطيات الخاصة الاستهلاك العائلي، الدخل الوطني المتاح، سعر الفائدة، معدل التضخم، عدد السكان الاجمالي، وهذا خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2011.

1-3-1- عرض البيانات

الجدول رقم (3-1): معطيات الدراسة الخاصة بنموذج الاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990-2011)

السنوات	الاستهلاك العائلي مليون دج	عدد السكان الاجمالي نسمة	معدل التضخم %	سعر الفائدة %	الدخل المتاح مليون دج
1990	305042,9	26239708	16,65	8	464305
1991	140049,9	26893663	25,88	8	705846,8
1992	538844,5	27535151	31,66	8	870211,5
1993	639067,6	28157560	20,54	8	925857,5
1994	826754,5	28752749	29,04	12	1201277,6
1995	1103081,9	29315463	29,77	16,58	1620166,5
1996	1319393,2	29845208	18,67	14,5	2040688,8
1997	1411669,4	30345466	5,73	12,6	2232877,8
1998	1531502,9	30820435	4,95	9,12	2214676,2
1999	1642338,5	31276295	2,64	8,25	2515148,7
2000	1684862,8	31719449	0,33	7,5	3340686,3
2001	1817277,4	32150198	4,22	6,25	3463410,5
2002	1955242	32572977	1,41	5,33	3695622,6
2003	2090638	33003442	4,26	5,25	4365096,6
2004	2333218,5	33461345	3,96	3,64	5137636,6
2005	2510479,5	33960903	1,38	1,93	6366897,5
2006	2647004,7	34507214	2,31	1,75	7195103
2007	2908907	35097043	3,67	1,75	8082403
2008	3274309,9	35725377	4,86	1,75	9516367,3
2009	3677560,6	36383302	5,73	1,75	8259467,4
2010	4043142,1	37062820	3,91	1,75	9951728
2011	4475573,7	37762962	4,52	1,75	11440663

المصدر: www.bank-of-algeria.dz www.elbankeldaweli.org www.ons.dz

2- تقدير النموذج

بعد إدخال المعطيات سالفة الذكر في برنامج "Eviews 8"، وإجراء العمليات اللازمة، تم التوصل إلى النموذج الأولي التالي:

الجدول (3-2): نتائج تقدير معلمات نموذج الاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990-2011)

Dependent Variable: CONS
Method: Least Squares
Date: 05/26/15 Time: 23:18
Sample: 1990 2011
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POP	0.229951	0.051929	4.428165	0.0004
TINF	1085.522	6026.541	0.180124	0.8592
TINT	25918.53	14116.97	1.835984	0.0839
REVD	0.155675	0.049960	3.115985	0.0063
C	-6253798.	1469300.	-4.256312	0.0005

R-squared	0.986856	Mean dependent var	1948907.
Adjusted R-squared	0.983763	S.D. dependent var	1197218.
S.E. of regression	152555.7	Akaike info criterion	26.90516
Sum squared resid	3.96E+11	Schwarz criterion	27.15313
Log likelihood	-290.9568	Hannan-Quinn criter.	26.96358
F-statistic	319.0821	Durbin-Watson stat	1.204384
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج "Eviews 8"

ويمكن توضيح النموذج المتحصل عليه كالتالي:

$$CONS_t = \underset{(4.428)}{0.229\ POP} + \underset{(0.180)}{1085.522 TINF} + \underset{(1.835)}{25918.53\ TINT} + \underset{(3.115)}{0.155\ REVD} \underset{(-4.256)}{-6253798}$$

$R^2 = 0.9868$ $\quad N=22$ $\quad F=319.082$

$\bar{R}^2 = 0.9883$ $\quad DW=1.20$ $\quad Prob=0.000000$

حيث ان:

*( ): هذه القيم تمثل الإحصائيةt وسيتم اعتمادها بهذه الطريقة في كل النماذج.

R^2: معامل التحديد

$\overline{R}^2$: معامل التحديد المعدل

F: إحصائية فيشر

DW: إحصائية ديربين واتسون

n : عدد المشاهدات

1- الدراسة الاقتصادية للنموذج:

يلاحظ من خلال النموذج المقدم أن معامل الدخل المتاح إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الاستهلاك العائلي) والمتغير المفسر (الدخل المتاح)، وهذا يعد مقبولا من الناحية الاقتصادية حيث انه إذا تغير الدخل المتاح بوحدة واحدة فان الاستهلاك العائلي سيتغير بـ 0.15، أما بالنسبة لمعامل عدد السكان الإجمالي فان إشارته موجبة أي أن العلاقة طردية بين الاستهلاك العائلي وعدد السكان الإجمالي، وهذا يعتبر مقبول من الناحية الاقتصادية حيث انه إذا تغير عدد السكان الإجمالي بوحدة واحدة فان الاستهلاك العائلي سيتغير بـ 0.22، أما بالنسبة لمعامل كل من معدل التضخم وسعر الفائدة فقد اظهرت النتائج ان اشارتهما موجبة اي ان العلاقة طردية بين الاستهلاك العائلي ومعدل التضخم وسعر الفائدة وهوما يتنافى مع النظرية الاقتصادية، بالإضافة الى ان احتمال خطا المعلمتين(سعر الفائدة والتضخم) اكبر من 5% أي أن النموذج مرفوض من الناحية الاقتصادية ولا داعي لتقيمه من الناحية الاحصائية والقياسية.

و بمراعاة عنصر الارتباط بين المتغيرات المفسرة وبعد العديد من الاختبارات توصلنا إلى النموذج النهائي التالي:

الجدول رقم(3-3): نتائج النموذج النهائي للاستهلاك العائلي بعد ازالة معدل التضخم وسعر الفائدة.

Dependent Variable: CONS
Method: Least Squares
Date: 05/27/15 Time: 00:47
Sample: 1990 2011
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POP	0.229128	0.038565	5.941401	0.0000
REVD	0.127067	0.038262	3.321003	0.0036
C	-5920691.	1073341.	-5.516133	0.0000

R-squared	0.983086	Mean dependent var	1948907.
Adjusted R-squared	0.981306	S.D. dependent var	1197218.
S.E. of regression	163692.1	Akaike info criterion	26.97549
Sum squared resid	5.09E+11	Schwarz criterion	27.12426
Log likelihood	-293.7303	Hannan-Quinn criter.	27.01053
F-statistic	552.1689	Durbin-Watson stat	1.628475
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج "Eviews 8"

ويمكن توضيح النموذج المتحصل عليه كالتالي:

$$CONS_t = 0.229\ POP + 0.127\ REVD - 5920691$$
$$(5.941) \quad (3.321) \quad (-5.516)$$

$R^2 = 0.9883$ N=22 F=552.168
$\bar{R}^2 = 0.9881$ DW=1.628 Prob=0.000000

المطلب الثاني: الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية للنموذج المقترح

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر الخاص بالاستهلاك العائلي في الجزائر، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية والقياسية لكي نجري عملية التنبؤ.

1- الدراسة الاقتصادية للنموذج

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ ما يلي:

بالنسبة لمعلمة الثابت تتوافق إشارتها مع النظرية الاقتصادية، وبالتالي الحد الثابت ذو معنوية اقتصادية، وهو ما يتوافق والتوقعات القبلية.

بالنسبة لمعامل عدد السكان الاجمالي نلاحظ أنه موجب، أي أن هناك علاقة طردية بين عدد السكان الاجمالي والاستهلاك العائلي، حيث كلما ارتفع عدد السكان بوحدة واحدة يرتفع الاستهلاك العائلي بـ 0.229 وحدة، وهذا ما يتماشى والنظرية الاقتصادية.

أما بالنسبة لمعامل الدخل الوطني المتاح، نلاحظ أنه موجب أي أن هناك علاقة طردية بين سعر الدخل الوطني المتاح والاستهلاك العائلي فكلما زاد الأول بوحدة واحدة يرتفع الاستهلاك العائلي بـ 0.127 وحدة، وهذا ما يتوافق والنظرية الاقتصادية.

ومما سبق يتضح أن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية، بتوافق كل إشارات المعلمات والنظرية الاقتصادية.

2- الدراسة الإحصائية للنموذج

سيتم اختبار معنوية المعالم ومعنوية النموذج ككل كما يلي:

2-1- اختبار معنوية المعالم

تستخدم إحصائية ستيودنت **t** لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

$$\begin{cases} \text{فرضية العدم:} & H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \cdots \beta_4 = 0 \\ \text{الفرضية البديلة:} & H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \cdots \beta_4 \neq 0 \end{cases}$$

يمكن توضيح نتائج إختبار معنوية المعالم حسب الجدول الموالي الذي يحتوي على إحصائية ستيودنت المحسوبة وكذا الجدولية، حيث يتم استخرج هذه الأخيرة من جدول

ستيودنت عند معنوية 5% وبدرجة حرية مساوية لـ (v=n-k) وتساوي v=22-3=19 لنجد $t^{\alpha}_{n-k}=t^{0.05}_{19}=2.093$.

الجدول رقم (3-4): نتائج اختبار ستيودنت لمعلمات النموذج

المقدرات	المعلمات	القيم المحسوبة	القيمة الجدولية	الاحتمال	المقارنة
POP	**$ß_1$**	**5.941**	**2.093**	**0.0000**	2.093<5.941
REVD	**$ß_2$**	**3.321**	**2.093**	**0.0036**	2.093<3.321
c	**$ß_0$**	**-5.516**	**2.093**	**0.0000**	2.093<5.516

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول رقم (3-3).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

بالنسبة عدد السكان الاجمالي، نلاحظ أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة لـβ_1 أكبر من قيمتها الجدولية، واحتمال الخطأ معدوم، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، هذا يعني أن عدد السكان الاجمالي ذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير الاستهلاك العائلي خلال الفترة محل الدراسة، بالتالي فهو متغير مؤثر على الاستهلاك العائلي.

أما بالنسبة لمعامل الدخل الوطني المتاح، نلاحظ أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة لـβ_2 أكبر من قيمتها الجدولية، وأن احتمال الخطأ 0.0036، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، إذ يمكن القول أن الدخل الوطني المتاح ذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية5% في تفسير الاستهلاك العائلي خلال الفترة محل الدراسة، بالتالي فهو متغير مؤثر على الاستهلاك العائلي.

أما معامل الثبات، نلاحظ أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة لـβ_0 أكبر كذلك من قيمتها الجدولية، واحتمال الخطأ معدوم، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وعليه فإن للثابت معنوية إحصائية.

2-2- إختبار المعنوية الكلية للنموذج

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نستخدم معامل التحديد $\mathbf{R^2}$ واختبار فيشر **F** وذلك كما يلي:

- **معامل التحديد R^2**

القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد مساوية لـ 0.9883 وهي قريبة من الواحد، حيث أن الاستهلاك العائلي مفسر بنسبة 98.83% من طرف المتغيرات المفسرة، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين الاستهلاك العائلي والمتغيرات المفسرة، أما الباقي حولي 1.17% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.

- **اختبار فيشر F**

يهدف هذا الاختبار، لاختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار وذلك في ظل الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0 & \text{فرضية العدم:} \\ H_1: \beta_0 \neq 0, \beta_1 \neq 0, \beta_2 \neq 0, \beta_3 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة:} \end{cases}$$

حيث يقصد بالفرضية الأولى لا توجد علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، أما الفرضية البديلة فيقصد بها وجود على الأقل عامل واحد من المعاملات في النموذج غير معدوم.

يتم مقارنة قيمة **F** المحسوبة والتي تقدر بـ 552.168 بقيمة **F** الجدولية التي يتم استخراجها من جدول فيشر عند معنوية 5%، وبدرجة حرية للبسط والمقام كمايلي:

$$\mathbf{F^k_{n-k-1}=F^2_{22-2-1}=F^4_{19}=3.52}$$

ومنه نلاحظ أن **F** المحسوبة أكبر من **F** الجدولية، وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على كل معاملات المتغيرات المفسرة مساوية للصفر، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود على الأقل معامل واحد من المعاملات التي يتضمنها النموذج لا تساوي للصفر، مما يدل على وجود علاقة معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وعليه فإن للنموذج ككل معنوية إحصائية.

3- الدراسة القياسية للنموذج المقترح:

بعد أن تأكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه وتطابقه مع الفرضيات الخاصة به.

3-1- إختبار عدم ثبات التباين

لإجراء هذا الاختبار سوف يتم الاعتماد على إختبار وايت للكشف عن هل هناك عدم ثبات التباين أم لا، والذي يعتمد بالدرجة الأولى على تقدير انحدار مساعد بين e_i^2 من جهة والمتغيرات المفسرة من جهة أخرى، ومن ثم يتم إختبار فرضية العدم التالية:

$$H_0: \beta_0 = \beta_1 = \grave{\beta}_1 = 0$$

وفقا لهذا الاختبار وباستعمال برنامج EVIEWS 8 نتحصل على الانحدار المساعد التالي:

الجدول رقم (3-5) : نتائج اختبار white

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	10.52054	Prob. F(5,16)	0.0001
Obs*R-squared	16.86901	Prob. Chi-Square(5)	0.0048
Scaled explained SS	6.241914	Prob. Chi-Square(5)	0.2834

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/27/15 Time: 00:18
Sample: 1990 2011
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.72E+11	2.75E+12	0.099020	0.9224
POP^2	-5.44E-05	0.003649	-0.014896	0.9883
POP*REVD	0.000836	0.007491	0.111634	0.9125
POP	-8243.902	200431.6	-0.041131	0.9677
REVD^2	-0.000565	0.003840	-0.147082	0.8849
REVD	-8677.131	206475.3	-0.042025	0.9670

R-squared	0.766773	Mean dependent var	2.31E+10
Adjusted R-squared	0.693890	S.D. dependent var	2.36E+10
S.E. of regression	1.31E+10	Akaike info criterion	49.64951
Sum squared resid	2.73E+21	Schwarz criterion	49.94707
Log likelihood	-540.1447	Hannan-Quinn criter.	49.71961
F-statistic	10.52054	Durbin-Watson stat	2.071957
Prob(F-statistic)	0.000131		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS 8.

بملاحظة الجدول رقم (4-5) نجد أن **WH=16.869** ، يجب مقارنة هذه الأخيرة بـ $\chi^2_{5,0.05}$، والتي يتم استخراجها من جدول χ^2 لنجد: $\boldsymbol{\chi^2_{5,0.05} = 16.919}$

بالمقارنة نجد أن إحصائية $\chi^2_{8,0.05}$ أكبر من إحصائية white أي 16.869<16.919 إذا نقبل فرضية العدم، وهذا يعني ثبات التباين.

3-2- إختبار الارتباط الذاتي لعنصر الخطأ

من المفترض أنه ليس هناك ارتباط بين عناصر الخطأ من مشاهدة لأخرى، غير أن هذا الافتراض يصعب تحقيقه دائما خاصة إذا ما تعلق الأمر ببيانات على شكل سلسلة زمنية، وبالتالي يجب معالجة هذه الوضعية حتى يكون النموذج أكثر دقة.

ولاكتشاف هذا الخلل يتم الاعتماد على إختبار داربين واطسون "DW"، والذي يفترض وجود الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \rho = 0 & \text{فرضية العدم التي تنص على انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء:} \\ H_0: \rho \neq 0 & \text{الفرضية البديلة التي تنص على وجود الارتباط الذاتي للأخطاء:} \end{cases}$$

حيث من خلال الاختبار نقوم بالمقارنة بين قيمة DW المحسوبة والتي تساوي DW=1.62، وقيمة إحصائية داربين واطسون المستخرجة من الجدول أخذين بعين الاعتبار عدد المشاهدات n=22 وعدد المتغيرات المفسرة k=2، لنجد قيم كلا من d_L وd_U وهما مساويان لـ 1.54 و1.15 على التوالي.

ولمعرفة وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه نقوم بإعداد الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): إختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه

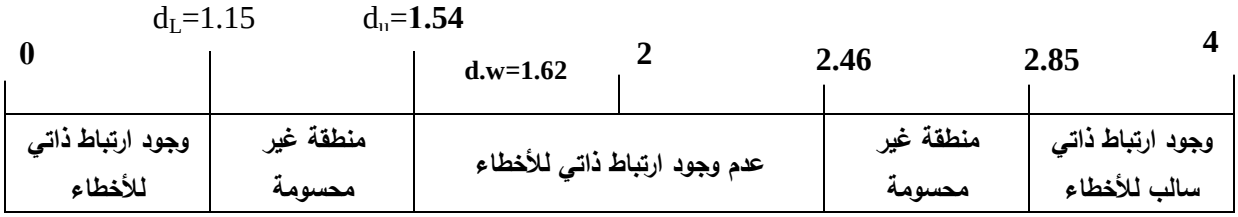

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الجدول (4-3)

بملاحظة الشكل أعلاه نجد أن إحصائية داربين واطسون المحسوبة تقع في المنطقة عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

المطلب الثالث: استعمال النموذج للتنبؤ

بعد القيام باختبار النموذج المقدر من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الاحصائية، يجب أن يتم اختبار مدى تحقق الفرضيات الخاصة بالنموذج، ومن ثم سيتم استخدام هذا النموذج القياسي في التنبؤ.

قبل اختبار قدرة النموذج على التنبؤ يجب التأكد من استقراره على طول فترة الدراسة فلذا يجب اختبار مدى إستقراريته.

1- إختبار إستقرارية النموذج:

لابد من دراسة إستقرارية معلمات النموذج المتحصل عليه، ويتم ذلك عن طريق اختبار Chow، ويهدف هذا الاختبار لمعرفة نقطة الانعطاف وهي نقطة زمنية شهدت أحداث سواء سياسية، اقتصادية أو اجتماعية، وحسب الأوضاع التي مر بها الاقتصاد الجزائري يمكن افتراض وجود نقطتي انعطاف للاقتصاد الجزائري وهما: سنة 1998 وهي السنة التي تزامنت مع انخفاض أسعار البترول، وسنة 2000 التي تزامنت مع معاودة ارتفاع أسعار البترول وتحسن مداخيل الدولة.

ويتم هذا الاختبار بمقارنة **F** المحسوبة التي نتحصل عليها من الاختبار مع **F** الجدولية التي نتحصل عليها من جدول فيشر عند معنوية 5% وبدرجة حرية n-2k و k للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية: $F^{k}_{n-2k}=F^{2}_{22-4}=F^{2}_{18}=3.55$

- **بالنسبة لسنة 1998:** من خلال مخرجات برنامج EVIEWS 8 نجد ما يلي:

الجدول (3-6): إختبار نقطة الانعطاف لسنة 1998

Chow Breakpoint Test: 1998
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1990 2011

F-statistic	2.403242	Prob. F(3,16)	0.1056
Log likelihood ratio	8.183621	Prob. Chi-Square(3)	0.0424
Wald Statistic	7.209727	Prob. Chi-Square(3)	0.0655

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS 8

نلاحظ أن قيمة **F** المحسوبة أقل من قيمة **F** الجدولية (3.55>2.40)، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلةّ، أي أن سنة 1998 لا تعتبر نقطة انعطاف، إذا النموذج مستقر عندها.

- **بالنسبة لسنة 2000:** من خلال مخرجات برنامج EVIEWS 8 نجد ما يلي:

الجدول (3-7): إختبار نقطة الانعطاف لسنة 2000

Chow Breakpoint Test: 2000
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1990 2011

F-statistic	3.109521	Prob. F(3,16)	0.0011
Log likelihood ratio	21.48622	Prob. Chi-Square(3)	0.0001
Wald Statistic	26.48856	Prob. Chi-Square(3)	0.0000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 8

نلاحظ أن قيمة **F** المحسوبة أقل من قيمة **F** الجدولية(3.55>3.10)، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلةّ؛ أي أن سنة 2000 لا تعتبر نقطة انعطاف، إذا النموذج مستقر عندها.

2- إختبار مقدرة النموذج على التنبؤ

يمكن إختبار قدرة النموذج على التنبؤ باستخدام معيار معامل عدم التساوي لثايل ويمكن ملاحظة الشكل التالي:

الشكل رقم (3-4): نتائج إختبار معيار معامل عدم التساوي لثايل

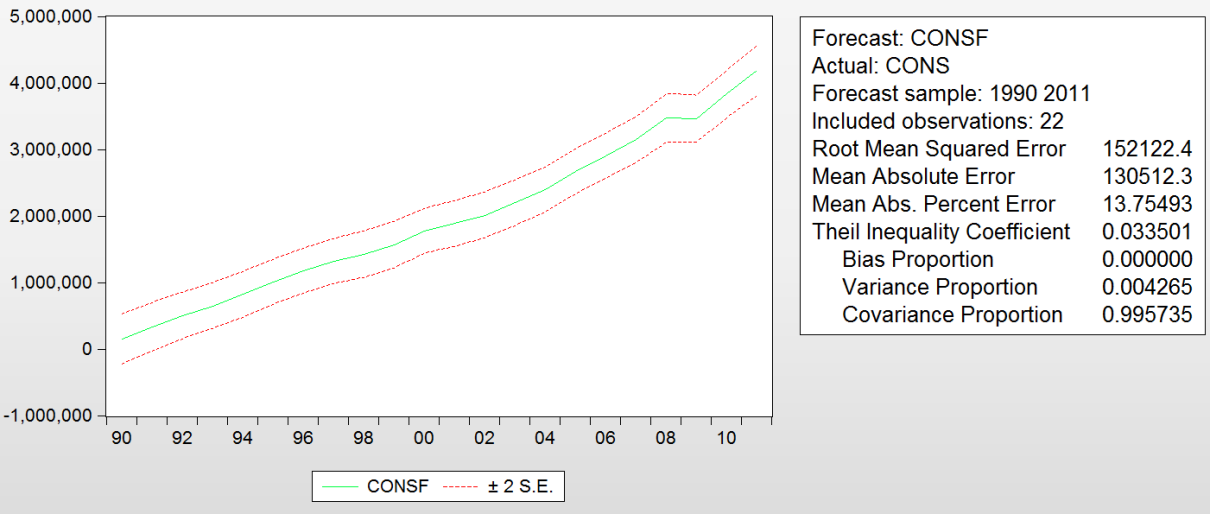

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS 8

بملاحظة معامل عدم التساوي لثايل نجد أنه قريب من الصفر وهو مساو لـ 0.033501، بمعنى أن للنموذج قدرة تنبؤية معقولة من الناحية النظرية، ويمكن التنبؤ بواسطته بقيم الاستهلاك العائلي.

3- مقارنة القيم المقدرة والقيم الحقيقية

بعد معرفتنا بمقدرة النموذج على التنبؤ نقوم بتعويض قيم المتغيرات المفسرة لنحصل على القيم المقدرة للاستهلاك العائلي خلال الفترة 1990-2011 وهذا كما هو موضح في الجدول التالي:

الشكل رقم (3-5): القيم المقدرة و الحقيقية للاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990-2011)

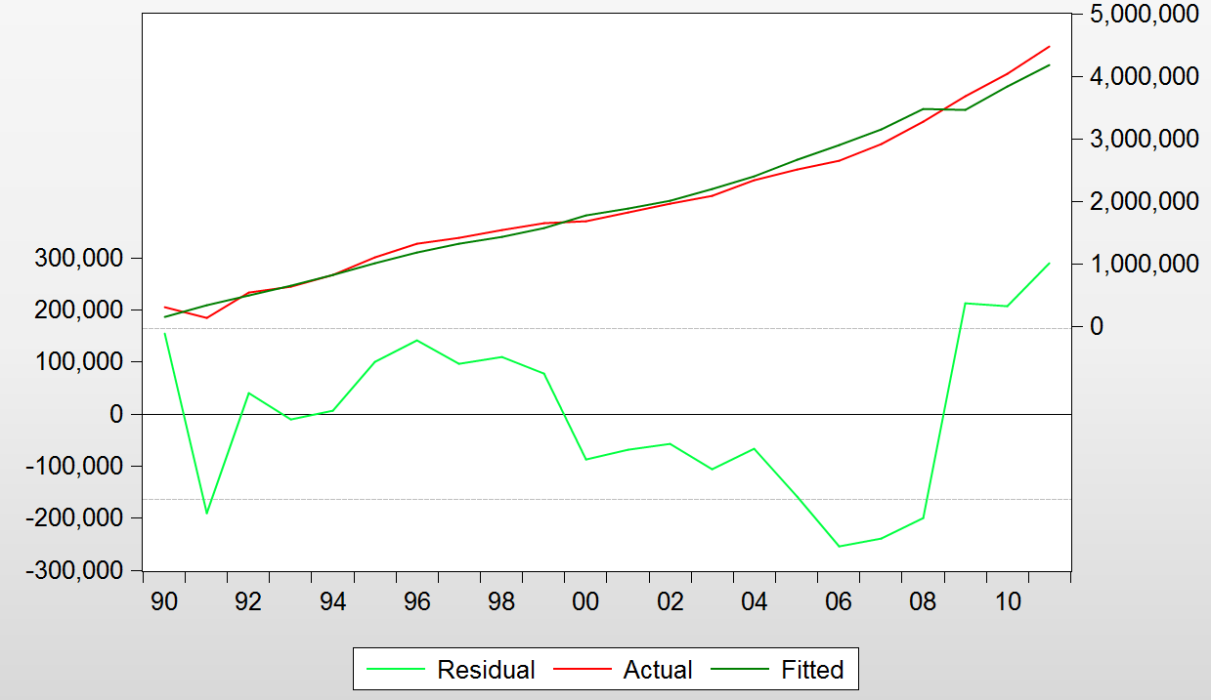

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS 8

ويمكن مقارنة القيم الفعلية للاستهلاك العائلي مع القيم المقدرة لها بواسطة النموذج المقدر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-6): القيم الفعلية والقيم المقدرة للاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990-2011)

1990	305043.	150561.	154482.
1991	140050.	331092.	-191042.
1992	538845.	498960.	39884.1
1993	639068.	648643.	-9574.93
1994	826755.	820014.	6740.75
1995	1103082	1002174	100908.
1996	1319393	1176988	142405.
1997	1411669	1316032	95637.5
1998	1531503	1422548	108955.
1999	1642339	1565178	77160.3
2000	1684863	1771616	-86752.7
2001	1817277	1885906	-68629.0
2002	1955242	2012283	-57041.3
2003	2090638	2195983	-105345.
2004	2333219	2399065	-65846.7
2005	2510480	2669726	-159247.
2006	2647005	2900139	-253134.
2007	2908907	3148031	-239124.
2008	3274310	3474209	-199899.
2009	3677561	3465248	212312.
2010	4043142	3835975	207167.
2011	4475574	4185591	289983.

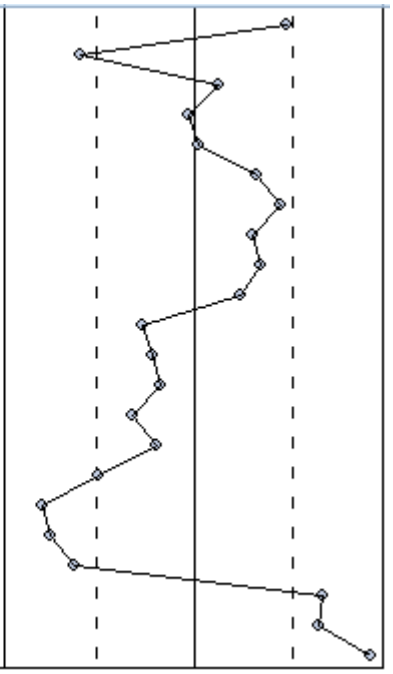

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS 8.

بملاحظة المنحنى نجد أن القيم المقدرة باستعمال النموذج المتواصل إليه لا تبتعد عن القيم الفعلية إلا في 1991، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011.

يتضح من خلال النموذج النهائي للاستهلاك العائلي أن هذا الأخير يفسره كل من الدخل المتاح وعدد السكان الإجمالي وهذا من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية التي مكنتنا من تقدير أفضل نموذج للاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990-2011)، بالاعتماد على المعطيات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات المفسرة المكونة للنموذج والمتمثل في المعادلة الانحدارية التالية:

$$CONSt = 0.229POP + 0.127REVD - 5920691$$

خلاصة الفصل:

تم التطرق على مستوى هذا الفصل إلى دراسة ظاهرة استهلاك العائلات في الجزائر خلال الفترة (1990-2011) وهذا بالاعتماد على القياس الاقتصادي، حيث خصص لدراسة النموذج الخاص باستهلاك العائلات وتقييمه، بالإضافة إلى تحديد متغيرات النموذج القياسي وبناء النماذج القياسية، ثم تمت معالجتها بالاعتماد على معايير اقتصادية ومعايير إحصائية بالإضافة إلى المعايير القياسية

لقد قمنا في هذه الفصل بإسقاط الاقتصاد القياسي لبناء نموذج للاستهلاك العائلي حالة الاقتصاد الجزائري، باستخدام بيانات حول الدخل الوطني المتاح، عدد السكان الاجمالي، معدل التضخم، معدل الفائدة، خلال الفترة 1990-2011، وقد أظهرت النتائج المتحصل عليها في الدراسة اتساقا مع المنطلقات الفكرية النظرية والتطبيقية لنموذج الاستهلاك العائلي أي وجود علاقة طردية خطية بين كل من الاستهلاك العائلي وعدد السكان والدخل الوطني المتاح.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد استهدفنا في بحثنا هذا تقدير وتحليل دالة الاستهلاك العائلي في الجزائر، بحيث أن هذه الدراسة تستمد اهميتها من دورها في إبراز أهم العوامل الاقتصادية التي تتحكم في استهلاك العائلات ومحاولة تحليل تطور هذه الظاهرة من اجل التوصل لنموذج قياسي اقتصادي لمعرفة مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على الاستهلاك العائلي خلال فترة الدراسة.

تطرقنا من خلال هذه الدراسة الى الاستهلاك في النظرية الاقتصادية، حيث شملت الدراسة على بعض المفاهيم الخاصة بالاستهلاك العائلي من خلال اعطاء مفهوم لهذه الظاهرة وكذا العوامل المحددة له، واعطاء تفسير لهذه الظاهرة من خلال عرض اهم النظريات التي تطرقت لها.

كما تم القيام بدراسة تحليلية حول تطور استهلاك العائلات في الجزائر وذلك بعرض مفاهيم حول العائلات والنمو السكاني مع ابراز الأنماط الاستهلاكية، بالإضافة لتقديم تحليل تطور دخل واستهلاك العائلات بالجزائر خلال ثلاث فترات ابتداء من سنة 1990 الى غاية سنة 2011 ثم قمنا بدراسة علاقة الاستهلاك العائلي ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حيث يشمل تطور مؤشر اسعار الاستهلاك، ومعدل التضخم وكذلك معدل الفائدة.

وفي الاخير ولبلوغ الهدف المنشود من هذا البحث قمنا بإسقاط الجوانب النظرية المتعلقة بالقياس الرياضي على ظاهرة استهلاك العائلات في الجزائر كما تطرقنا فيه الى محاولة نمذجة الاستهلاك العائلي باستخدام معطيات المتغيرات التي تفسر ظاهرة الاستهلاك حسب الواقع الجزائري، ثم اختبرنا استقرارية النموذج التنبؤ به.

1-**اختبار صحة الفرضيات:** تم التأكد من صحة الفرضيات المطروحة من خلال البحث الذي قمنا به كما يلي:

- **الفرضية الاولى:**

ان اختلاف وتباين وجهات النظر المفسرة للاستهلاك العائلي، أدى الى تعدد العوامل والمتغيرات التي تتحكم في تحديده فهناك من رأى بأن الدخل هو المحدد الرئيسي والوحيد للاستهلاك، وهناك من رأى ان الثروة هي المحددة الرئيسي والوحيد للاستهلاك وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- **الفرضية الثانية:**

يعتبر الدخل المتاح من أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على الاستهلاك العائلات لكن هذا الأخير يتأثر أيضا بعدد السكان الاجمالي، ومنه فإن الدخل المتاح وعدد السكان الإجمالي هو المعاملان الرئيسيان اللذان يؤثران على الاستهلاك العائلي، أي أننا أثبتنا صحة الفرضية الثانية.

- **الفرضية الثالثة:**

من خلال النتائج القياسية المتواصل اليها نجان الاستهلاك العائلي يتأثر بعوامل الاقتصادية (الدخل المتاح، عدد السكان الاجمالي) وأهمل الجوانب الغير الاقتصادية التي تأثر على هده الطاهرة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

2- نتائج الدراسة:

- يعتبر قطاع العائلات من أكبر قطاع الاقتصاد الوطني، حيث ساهم هذا القطاع الوطني، حيث يساهم هذا القطاع في زيادة الاستهلاك الوطني الذي يعتبر من العناصر الاساسية المكونة للطلب الكلي.

- كشفت الدراسة عن وجود علاقة بين الاستهلاك العائلي والعوامل المحددة له بما يتوافق والنظرية الاقتصادية، فنجد مثلا أن زيادة الدخل المتاح تؤدي الى زيادة الاستهلاك العائلي.
- من خلال النتائج المتوصل اليها نجد أن استهلاك العائلات عرف ارتفاعا مستمرا خلال الفترة(1990- 2011)، وهذا راجع الى التدابير المتخذة من طرف الدولة من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، ومن هذه الاجراءات دعم الأسعار، رفع الأجور والمرتبات...الخ.
- يتأثر الاستهلاك العائلي بشكل كبير بالدخل المتاح وعدد السكان الاجمالي عكس التضخم وسعر الفائدة.

3-التوصيات:

- ضرورة تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني من خلال استغلال كافة الموارد المتاحة حتى لا تقع في مثل أزمة 1986.
- العمل على توزيع أكثر عدالة للدخل نظرا لأهميته كمحدد رئيسي للاستهلاك العائلي وكذا من أجل تحسين القدرة الشرائية للمستهلكين.
- نوصي الجهات المسؤولة بضرورة حماية المستهلك من خلال تثمين وتفعيل دور المراقبين التجاريين وكذا محاربة الرشوة وقمع الغش والاحتكار وذلك بتطبيق صارم للقوانين وتسليط عقوبات على المضاربين للأسعار.
- التخفيض من العبء الضريبي على الدخل بنسب تتماشى مع شبكة الأجور وكذا مراعاة القدرة الشرائية للعمال.
- العمل على توفير مناصب الشغل للتقليص من معدلات البطالة وهذا ما يشجع الأفراد على الاستهلاك نتيجة توفر مداخيل وهو ما يؤدي بدوره الى رفع حجم الانتاج.
- دعم القدرة الشرائية للأفراد عن طريق المنح المقدمة من طرف الدولة واعتماد نظام دعم الأسعار بالإضافة الى تشجيع الاستثمار في المجال الاستهلاكي.

- نوصي مختلف الأجهزة الاحصائية بضرورة استكمال قاعدة البيانات الاحصائية عامة وبالمداخيل والاستهلاك العائلي خاصة.
- محاولة دراسة هذا الموضوع بإدخال كل المتغيرات التي تحدد استهلاك العائلات والتي لم تتمكن من الحصول عليها.

4-أفاق الدراسة:

نظرا لعدم الحصول على توقعات دقيقة في بناء نموذج قياسي خاصة باستهلاك العائلات في الجزائر فإننا نفتح افاق أخرى للبحث هي:

- اقتراح نموذج قياسي لظاهرة الاستهلاك يشمل أهم المتغيرات الاقتصادية الكمية المؤثرة على هذه الظاهرة، وذلك من خلال تطبيق النماذج الانحدارية الشعاعية VAR للحصول على القيم المستقبلية للظاهرة.
- معالجة هذا الموضوع بإدخال كل المتغيرات التي تحدد استهلاك العائلات بما في ذلك المتغيرات الكيفية.
- تقديم نموذج قياسي يتضمن دراسة تحليلية لتوضيح علاقة الاستهلاك بالادخار.

المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

- أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع و دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- احمد رمضان نعمة الله، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.
- أسامة بن محمد باحنشل، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، الرياض، 1999.
- اسماعيل احمد الشناوي، محمدي فوزي ابو السعود، **النظرية الاقتصادية**، دار الجامعة، لبنان،1993.
- اموري هادي كاظم، سعيد عوض المعلم، **تقدير وتحليل نماذج الاستهلاك ما بين دوال انجل ومنظومات الطلب**، دار المناهج،عمان،2001.
- بريبش سعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر ، الجزائر 2007.
- تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الجزء الأول**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- حسينعليبخيتوسحرفتحالله،**الاقتصادالقياسي**،دارالياز وري،الأردن، 2007
- زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الفتح للطباعة والنشر، مصر 2003.
- سامي خليل، **النظرية الاقتصادية الكلية**، بدون دار نشر، الكويت، 1999.
- سامي خليل، **النظرية الاقتصادية الكلية**، بدون ناشر،الكويت،1994.
- سلفادور دومينيك، **الإحصاء و الاقتصاد القياسي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- صالحتومي،**مدخللنظريةالقياسالاقتصادي (الجزءالأول)**،ديوانالمطبوعاتالجامعية،الجزائر،1999.
- ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

- طارق الحاج، فليح حسن. **الاقتصاد الاداري**، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2000.
- عبد الرحمن يسري، **نظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندري.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، مصر،1997.
- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2002.
- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- فليح حسن خلف،**الاقتصاد الكلي**،الطبعة الأولى،جدار للكتاب الحديث،عمان، 2007.
- كامل بكري واخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
- مايكل ايدمجان، ترجمة محمد ابراهيم منصور، **الاقتصاد الكلي**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
- مجديالشوريجي،**الاقتصادالقياسي(النظريةوالتطبيق)**،ديوانالمصريةاللبنانية،الطبعةالأولى،سنة1994 .
- مجيد علي حسن، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الاولى، وائل للنشر والتوزيع، عمان،2004.
- محمد إبراهيم عبيدات، **سلوك المستهلك، مدخل استراتيجي**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2004.
- محمد الشريف ألمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

- محمود الوادي، إبراهيم خريس،**الأساس في علم الاقتصاد**،دار اليازودي العلمية،عمان، 2007.
- مختار محمد متولي، **النظرية الاقتصادية**، الطبعة الاولى، بدون دار نشر، الرياض، 1993.
- مصطفى الخشاب، **دراسات في الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
- مكيد علي، **الاقتصاد القياسي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- ناظم محمد نوري الشمري،محمد موسى الشروف،**مدخل في علم الاقتصاد**،الطبعة الثالثة،دار الزهران،عمان.
- نعمة الله نجيب إبراهيم، **مبادئ الاقتصاد القياسي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2005.
- هارون الطاهر، احمد بلمرابط،**التحليلالاقتصادي الجزئي**، منشورات جامعة باتنة،الجزائر،1997.
- وليد إسماعيل السيفو، احمد محمد مشعل، **الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- يوجين ا.دبليو، **سلسلة ملخصات شوم، نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1993.

الرسائل العلمية:

- ابو بكر سمير قيوة، **استهلاك الأسر الجزائرية في ظروف التضخم دراسة تحليلية قياسية في الفترة (1970- 2003)**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، 2006.
- حمودي علي، **دراسة حول الانفاق والاستهلاكي للأسر الجزائرية حسب مسح الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2000**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع واقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، 2005.

- زروخي صباح، **محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2010)**، مذكرة ماجيستر تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، 2012.

التقارير:

- الديوان الوطني للإحصاء ، **النشرة الاحصائية، (1970- 1996)**، الجزائر، 1999.
- المجلسالوطنيالاقتصاديوالاجتماعي،**تقريرحولالظرفالاقتصاديوالاجتماعيللسداسيالثانيمنسنة 2001**،الجزائر،جوان 2002.
- المجلسالوطنيالاقتصاديوالاجتماعي،**تقريرحولالظرفالاقتصاديوالاجتماعيللسداسيالثانيمنسنة 2001**،الجزائر،جوان 2002.
- المجلسالوطنيالاقتصاديوالاجتماعي،**تقريرحولالظرفالاقتصاديوالاجتماعيللسداسيالأولمنسنة 1998**،الجزائر، نوفمبر 1988.
- المجلسالوطنيالاقتصاديوالاجتماعي،**مشروعالتقريرالوطنيحولالتنميةالبشريةلسنة 2000** ،الجزائر،نوفمبر 2001 .
- المجلسالوطنيالاقتصاديوالاجتماعي،**مشروعالتقريرالوطنيحولالتنميةالبشريةلسنة 2000** ،الجزائر،نوفمبر 2001 .

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

Les Livres

- Bourbonnais R, **Econométrie, 5emeEdition**, Dunod, Paris, 2003
- L . Fonfagne،**la macro économie، vuibert gestion**، paris، 1991.
- Lange(j)،**éléments de macro-économie**، Foucher، paris، 1980.
- M.J.ilis et outres،**économie de développement، éditiondunud**، paris، 1990.
- Régis Bourbonnis, **Econométrie, 5e Edition**, Dunod, Paris, 2004.

Revus et rapports

- CNES, **Rapport préliminaire sur les effets économiques est sociaux du programme d'ajustement structural**,1998.
- ONS, **Annuaire Statistique L'Algerie**, 1980.
- ONS, **Collection Statistique $N^0 45$**, Enquete de Consommation, 1988.
- ONS, **indices des prix à la consommation**, **collections statistiquesN° 113**, Alger, 2004.
- ONS, **Tableux de L'economie Algerienne**, 1971.

Les sites

- www. data.albankaldawli.org
- www.ons.dz
- www.imf.org

الملاحق

الملحق رقم 01: معطيات الدراسة الخاصة بنموذج الاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990-2011)

السنوات	الاستهلاك العائلي مليون دج	عدد السكان الاجمالي نسمة	معدل التضخم %	سعر الفائدة %	الدخل المتاح مليون دج
1990	305042,9	26239708	16,65	8	464305
1991	140049,9	26893663	25,88	8	705846,8
1992	538844,5	27535151	31,66	8	870211,5
1993	639067,6	28157560	20,54	8	925857,5
1994	826754,5	28752749	29,04	12	1201277,6
1995	1103081,9	29315463	29,77	16,58	1620166,5
1996	1319393,2	29845208	18,67	14,5	2040688,8
1997	1411669,4	30345466	5,73	12,6	2232877,8
1998	1531502,9	30820435	4,95	9,12	2214676,2
1999	1642338,5	31276295	2,64	8,25	2515148,7
2000	1684862,8	31719449	0,33	7,5	3340686,3
2001	1817277,4	32150198	4,22	6,25	3463410,5
2002	1955242	32572977	1,41	5,33	3695622,6
2003	2090638	33003442	4,26	5,25	4365096,6
2004	2333218,5	33461345	3,96	3,64	5137636,6
2005	2510479,5	33960903	1,38	1,93	6366897,5
2006	2647004,7	34507214	2,31	1,75	7195103
2007	2908907	35097043	3,67	1,75	8082403
2008	3274309,9	35725377	4,86	1,75	9516367,3
2009	3677560,6	36383302	5,73	1,75	8259467,4
2010	4043142,1	37062820	3,91	1,75	9951728
2011	4475573,7	37762962	4,52	1,75	11440663

Source: www.bank-of-algeria.dz

www.elbankeldaweli.org

www.ons.dz

الملحق رقم 02: يوضح جدول فيشر

	$n=1$		$n=2$		$n=3$		$n=4$		$n=5$	
m	$a=0.05$	$a=0.01$	$a=0.05$	$a=0.01$	$a=0.05$	$a=0.01$	$a=0.05$	$a=0.01$	$a=0.05$	$a=0.01$
1	161.45	4052.18	199.50	4999.50	215.71	5403.35	224.58	5624.58	230.16	5763.65
2	18.51	98.50	19.00	99.00	19.16	99.17	19.25	99.25	19.30	99.30
3	10.13	34.12	9.55	30.82	9.28	29.46	9.12	28.71	9.01	28.24
4	7.71	21.20	6.94	18.00	6.59	16.69	6.39	15.98	6.26	15.52
5	6.61	16.26	5.79	13.27	5.41	12.06	5.19	11.39	5.05	10.97
6	5.99	13.75	5.14	10.92	4.76	9.78	4.53	9.15	4.39	8.75
7	5.59	12.25	4.74	9.55	4.35	8.45	4.12	7.85	3.97	7.46
8	5.32	11.26	4.46	8.65	4.07	7.59	3.84	7.01	3.69	6.63
9	5.12	10.56	4.26	8.02	3.86	6.99	3.63	6.42	3.48	6.06
10	4.96	10.04	4.10	7.56	3.71	6.55	3.48	5.99	3.33	5.64
11	4.84	9.56	3.98	7.21	3.59	6.22	3.36	5.67	3.20	5.32
12	4.75	9.33	3.89	6.93	3.49	5.95	3.26	5.41	3.11	5.06
13	4.67	9.07	3.81	6.70	3.41	5.74	3.18	5.21	3.03	4.86
14	4.60	8.86	3.74	6.51	3.34	5.56	3.11	5.04	2.96	4.69
15	4.54	8.68	3.68	6.36	3.29	5.42	3.06	4.89	2.90	4.56
16	4.49	8.53	3.63	6.23	3.24	5.29	3.01	4.77	2.85	4.44
17	4.45	8.40	3.59	6.11	3.20	5.18	2.96	4.67	2.81	4.34
18	4.41	8.29	3.55	6.01	3.16	5.09	2.93	4.58	2.77	4.25
19	4.38	8.18	3.52	5.93	3.13	5.01	2.90	4.50	2.74	4.17
20	4.35	8.10	3.49	5.85	3.10	4.94	2.87	4.43	2.71	4.10
21	4.32	8.02	3.47	5.78	3.07	4.87	2.84	4.37	2.68	4.04
22	4.30	7.95	3.44	5.72	3.05	4.82	2.82	4.31	2.66	3.99
23	4.28	7.88	3.42	5.66	3.03	4.76	2.80	4.26	2.64	3.94
24	4.26	7.82	3.40	5.61	3.01	4.72	2.78	4.22	2.62	3.90
25	4.24	7.77	3.39	5.57	2.99	4.68	2.76	4.18	2.60	3.85
26	4.23	7.72	3.37	5.53	2.98	4.64	2.74	4.14	2.59	3.82
27	4.21	7.68	3.35	5.49	2.96	4.60	2.73	4.11	2.57	3.78
28	4.20	7.64	3.34	5.45	2.95	4.57	2.71	4.07	2.56	3.75
29	4.18	7.60	3.33	5.42	2.93	4.54	2.70	4.04	2.55	3.73
30	4.17	7.56	3.32	5.39	2.92	4.51	2.69	4.02	2.53	3.70
40	4.08	7.31	3.23	5.18	2.84	4.31	2.61	3.83	2.45	3.51
80	3.96	6.96	3.11	4.88	2.72	4.04	2.49	3.56	2.33	3.26
120	3.92	6.85	3.07	4.79	2.68	3.95	2.45	3.48	2.29	3.17
∞	3.84	6.63	3.00	4.61	2.60	3.78	2.37	3.32	2.21	3.02

تابع الملحق رقم 02

	n =6		n =8		n =12		n =24		n = ∞	
m	a =0.05	a =0.01	a =0.05	a =0.01	a =0.05	a =0.01	a =0.05	a =0.01	a =0.05	a =0.01
1	233.99	5858.99	238.88	5981.07	243.91	6106.32	249.05	6234.63	254.31	6365.86
2	19.33	99.33	19.37	99.37	19.41	99.42	19.45	99.46	19.50	99.50
3	8.94	27.91	8.85	27.49	8.74	27.05	8.64	26.60	8.53	26.13
4	6.16	15.21	6.04	14.80	5.91	14.37	5.77	13.93	5.63	13.46
5	4.95	10.67	4.82	10.29	4.68	2.89	4.53	9.47	4.36	9.02
6	4.28	8.47	4.15	8.10	4.00	7.72	3.84	7.31	3.67	6.88
7	3.87	7.19	3.73	6.84	3.57	6.47	3.41	6.07	3.23	5.65
8	3.58	6.37	3.44	6.03	3.28	5.67	3.12	5.28	2.93	4.86
9	3.37	5.80	3.23	5.47	3.07	5.11	2.90	4.73	2.71	4.31
10	3.22	5.39	3.07	5.06	2.91	4.71	2.74	4.33	2.54	3.91
11	3.09	5.07	2.95	4.74	2.79	4.40	2.61	4.02	2.40	3.60
12	3.00	4.82	2.85	4.50	2.69	4.16	2.51	3.78	2.30	3.36
13	2.92	4.62	2.77	4.30	2.60	3.96	2.42	3.59	2.21	3.17
14	2.85	4.46	2.70	4.14	2.53	3.80	2.35	3.43	2.13	3.00
15	2.79	4.32	2.64	4.00	2.48	3.67	2.29	3.29	2.07	2.87
16	2.74	4.20	2.59	3.89	2.42	3.55	2.24	3.18	2.01	2.75
17	2.70	4.10	2.55	3.79	2.38	3.46	2.19	3.08	1.96	2.65
18	2.66	4.04	2.51	3.71	2.34	3.37	2.15	3.00	1.92	2.57
19	2.63	3.94	2.48	3.63	2.31	3.30	2.11	2.92	1.88	2.49
20	2.60	3.87	2.45	3.56	2.28	3.23	2.08	2.86	1.84	2.42
21	2.57	3.81	2.42	3.51	2.25	3.17	2.05	2.80	1.81	2.36
22	2.55	3.76	2.40	3.45	2.23	3.12	2.03	2.75	1.78	2.31
23	2.53	3.71	2.37	3.41	2.20	3.07	2.01	2.70	1.76	2.26
24	2.51	3.67	2.36	3.36	2.18	3.03	1.98	2.66	1.73	2.21
25	2.49	3.63	2.34	3.32	2.16	2.99	1.96	2.62	1.71	2.17
26	2.47	3.59	2.32	3.29	2.15	2.96	1.95	2.58	1.69	2.13
27	2.46	3.56	2.31	3.26	2.13	2.93	1.93	2.55	1.67	2.10
28	2.45	3.53	2.29	3.23	2.12	2.90	1.91	2.52	1.65	2.06
29	2.43	3.50	2.28	3.20	2.10	2.87	1.90	2.49	1.64	2.03
30	2.42	3.47	2.27	3.17	2.09	2.84	1.89	2.47	1.62	2.01
40	2.34	3.29	2.18	2.99	2.00	2.66	1.79	2.29	1.51	1.80
80	2.21	3.04	2.06	2.74	1.88	2.42	1.65	2.03	1.32	1.49
120	2.18	2.96	2.02	2.66	1.83	2.34	1.61	1.95	1.25	1.38
∞	2.10	2.80	1.94	2.51	1.75	2.18	1.52	1.79	1.00	1.00

Source: Régis Bourbonnais, op- cit, p 319-320.

الملحق رقم 03: يوضح جدول ديربين واتسون

TABLE DE DURBIN–WATSON

Risque $\alpha = 5\%$

n	$k=1$		$k=2$		$k=3$		$k=4$		$k=5$	
	d_1	d_2	d_1	d_2	d_1	d_2	d_1	d_2	d_1	d_2
15	1.08	1.36	0.95	1.54	0.82	1.75	0.69	1.97	0.56	2.21
16	1.10	1.37	0.98	1.54	0.86	1.73	0.74	1.93	0.62	2.15
17	1.13	1.38	1.02	1.54	0.90	1.71	0.78	1.90	0.67	2.10
18	1.16	1.39	1.05	1.53	0.93	1.69	0.82	1.87	0.71	2.06
19	1.18	1.40	1.08	1.53	0.97	1.68	0.86	1.85	0.75	2.02
20	1.20	1.41	1.10	1.54	1.00	1.68	0.90	1.83	0.79	1.99
21	1.22	1.42	1.13	1.54	1.03	1.67	0.93	1.81	0.83	1.96
22	1.24	1.43	1.15	1.54	1.05	1.66	0.96	1.80	0.86	1.94
23	1.26	1.44	1.17	1.54	1.08	1.66	0.99	1.79	0.90	1.92
24	1.27	1.45	1.19	1.55	1.10	1.66	1.01	1.78	0.93	1.90
25	1.29	1.45	1.21	1.55	1.12	1.66	1.04	1.77	0.95	1.89
26	1.30	1.46	1.22	1.55	1.14	1.65	1.06	1.76	0.98	1.88
27	1.32	1.47	1.24	1.56	1.16	1.65	1.08	1.75	1.01	1.86
28	1.33	1.48	1.26	1.56	1.18	1.65	1.10	1.74	1.03	1.85
29	1.34	1.48	1.27	1.56	1.20	1.65	1.12	1.74	1.05	1.84
30	1.35	1.49	1.28	1.57	1.21	1.65	1.14	1.74	1.07	1.83
31	1.36	1.50	1.30	1.57	1.23	1.65	1.16	1.73	1.09	1.83
32	1.37	1.50	1.31	1.57	1.24	1.65	1.18	1.73	1.11	1.82
33	1.38	1.51	1.32	1.58	1.26	1.65	1.19	1.73	1.13	1.81
34	1.39	1.51	1.33	1.58	1.27	1.65	1.21	1.73	1.15	1.81
35	1.40	1.52	1.34	1.58	1.28	1.65	1.22	1.73	1.16	1.80
36	1.41	1.52	1.35	1.59	1.29	1.65	1.24	1.72	1.18	1.80
37	1.42	1.53	1.36	1.59	1.31	1.66	1.25	1.72	1.19	1.80
38	1.43	1.54	1.37	1.59	1.32	1.66	1.26	1.72	1.21	1.79
39	1.43	1.54	1.38	1.60	1.33	1.66	1.27	1.72	1.22	1.79
40	1.44	1.54	1.39	1.60	1.34	1.66	1.29	1.72	1.23	1.79
45	1.48	1.57	1.43	1.62	1.38	1.67	1.34	1.72	1.29	1.78
50	1.50	1.59	1.46	1.63	1.42	1.67	1.38	1.72	1.34	1.77
55	1.53	1.60	1.49	1.64	1.45	1.68	1.41	1.72	1.38	1.77
60	1.55	1.62	1.51	1.65	1.48	1.69	1.44	1.73	1.41	1.77
65	1.57	1.63	1.54	1.66	1.50	1.70	1.47	1.73	1.44	1.77
70	1.58	1.64	1.55	1.67	1.52	1.70	1.49	1.74	1.46	1.77
75	1.60	1.65	1.57	1.68	1.54	1.71	1.51	1.74	1.49	1.77
80	1.61	1.66	1.59	1.69	1.56	1.72	1.53	1.74	1.51	1.77
85	1.62	1.67	1.60	1.70	1.57	1.72	1.55	1.75	1.52	1.77
90	1.63	1.68	1.61	1.70	1.59	1.73	1.57	1.75	1.54	1.78
95	1.64	1.69	1.62	1.71	1.60	1.73	1.58	1.75	1.56	1.78
100	1.65	1.69	1.63	1.72	1.61	1.74	1.59	1.76	1.57	1.78

k est le nombre de variables exogènes(constante exclue).

n est la taille de l'échantillon.

Source: Régis Bourbonnais, op-cit, p 231.

الملحق رقم 04: يوضح جدول ستيودنت

Valeur de t ayant La probabilité P d'être dépassée en module

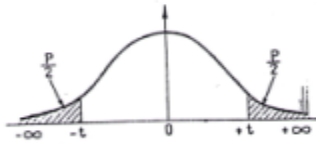

v	*P* =0.90	0.80	0.70	0.60	0.50	0.40	0.30	0.20	0.10	0.05	0.02	0.01
1	0.158	0.325	0.510	0.727	1.000	1.376	1.963	3.078	6.314	12.706	31.821	63.657
2	0.142	0.289	0.445	0.617	0.816	1.061	1.386	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925
3	0.137	0.277	0.424	0.584	0.765	0.978	1.250	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841
4	0.134	0.271	0.414	0.569	0.741	0.941	1.190	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604
5	0.132	0.267	0.408	0.559	0.727	0.920	1.156	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032
6	0.131	0.265	0.404	0.553	0.718	0.906	1.134	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707
7	0.130	0.263	0.402	0.549	0.711	0.896	1.119	1.415	1.895	2.356	2.998	3.499
8	0.130	0.262	0.399	0.546	0.706	0.889	1.108	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355
9	0.129	0.261	0.398	0.543	0.703	0.883	1.100	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250
10	0.129	0.260	0.397	0.542	0.700	0.879	1.093	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169
11	0.129	0.260	0.396	0.540	0.697	0.876	1.088	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106
12	0.128	0.259	0.395	0.539	0.695	0.873	1.083	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055
13	0.128	0.259	0.394	0.538	0.694	0.870	1.079	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012
14	0.128	0.258	0.393	0.537	0.662	0.868	1.076	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977
15	0.128	0.258	0.393	0.536	0.691	0.866	1.074	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947
16	0.128	0.258	0.392	0.535	0.690	0.865	1.071	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921
17	0.128	0.257	0.392	0.534	0.689	0.863	1.069	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898
18	0.127	0.257	0.392	0.534	0.688	0.862	1.067	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878
19	0.127	0.257	0.391	0.533	0.688	0.861	1.066	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861
20	0.127	0.257	0.391	0.533	0.687	0.860	1.064	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845
21	0.127	0.257	0.391	0.532	0.686	0.859	1.063	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831
22	0.127	0.256	0.390	0.532	0.686	0.858	1.061	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819
23	0.127	0.256	0.390	0.532	0.685	0.858	1.060	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807
24	0.127	0.256	0.390	0.531	0.685	0.857	1.059	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797
25	0.127	0.256	0.390	0.531	0.684	0.856	1.058	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787
26	0.127	0.256	0.390	0.531	0.684	0.856	1.058	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779
27	0.127	0.256	0.389	0.531	0.684	0.855	1.057	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771
28	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.855	1.056	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763
29	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.854	1.055	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756
30	0.127	0.256	0.89	0.530	0.683	0.854	1.055	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750
∞	0.12566	0.25335	0.38532	0.52440	0.67449	0.84162	1.03643	1.03643	1.64485	1.95996	2.32634	2.57582

Nota – *v* est le nombre de dégrés de liberté.

الملحق رقم 05: يوضح جدول كاي تربيع

Valeur de x^2 ayant La probabilité P d'être dépassée.

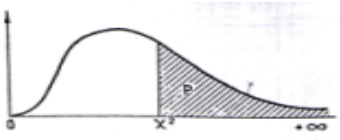

v	*P* =0.90	0.80	0.70	0.50	0.30	0.20	0.10	0.05	0.02	0.01
1	0.0158	0.0642	0.148	0.455	1.074	1.642	2.706	3.841	5.412	6.635
2	0.211	0.446	0.713	1.386	2.408	3.219	4.605	5.991	7.824	9.210
3	0.584	1.005	1.424	2.366	3.665	4.642	6.251	7.815	9.837	11.345
4	1.064	1.649	2.195	3.357	4.878	5.989	7.779	9.488	11.668	13.277
5	1.610	2.343	3.000	4.351	6.064	7.289	9.236	11.070	13.388	15.086
6	2.204	3.070	3.828	5.348	7.321	8.558	10.645	12.592	15.033	16.812
7	2.833	3.822	4.671	6.346	8.383	9.803	12.017	14.067	16.662	18.475
8	3.490	4.594	5.527	7.344	9.524	11.030	13.362	15.507	18.168	20.090
9	4.168	5.380	6.393	8.343	10.656	12.242	14.684	16.919	19.679	21.666
10	4.865	6.179	7.267	9.342	11.781	13.442	15.987	18.307	21.161	23.209
11	5.578	6.989	8.148	10.341	12.899	14.631	17.275	19.675	22.618	24.725
12	6.304	7.807	9.034	11.340	14.011	15.812	18.549	21.026	24.054	26.217
13	7.042	8.634	9.926	12.340	15.119	16.985	19.812	22.362	25.472	27.688
14	7.790	9.467	10.821	13.339	16.222	18.151	21.064	23.685	26.873	29.141
15	8.547	10.307	11.721	14.339	17.322	19.311	22.307	24.996	28.259	30.578
16	9.312	11.152	12.624	15.338	18.418	20.465	23.542	26.296	29.633	32.000
17	10.085	12.002	13.531	16.338	19.511	21.615	24.769	27.587	30.995	33.409
18	10.865	12.857	14.440	17.388	20.601	22.760	25.989	28.869	32.346	34.805
19	11.651	13.716	15.352	18.388	21.689	23.900	27.204	30.144	33.687	36.191
20	12.443	14.578	16.266	19.337	22.775	25.038	28.412	31.410	35.020	37.566
21	13.240	15.445	17.182	20.337	23.858	26.171	29.615	32.671	36.343	38.932
22	14.041	16.314	18.101	21.337	24.939	27.301	30.813	33.924	37.659	40.289
23	14.848	17.187	19.021	22.337	26.018	28.429	32.007	35.172	38.968	41.638
24	15.659	18.062	19.943	23.337	27.096	29.553	33.196	36.415	40.270	42.980
25	16.473	18.940	20.867	24.337	28.172	30.675	34.382	37.652	41.566	44.314
26	17.292	19.820	21.792	25.336	29.246	31.795	35.563	38.885	42.856	45.642
27	18.114	20.703	22.719	26.336	30.319	32.912	36.741	40.113	44.140	46.963
28	18.939	21.588	23.647	27.336	31.391	34.027	37.916	41.337	45.419	48.278
29	19.768	22.475	24.577	28.336	32.461	35.139	39.087	42.557	46.693	49.588
30	20.599	23.364	25.508	29.336	33.530	36.250	40.256	43.773	47.962	50.892

Nota – *v* est le nombre de dégrés de liberté.

Pour v compris entre 30 et 100, on admettra que $\sqrt{2x^2} - \sqrt{2v-1}$ est approximativement distribué suivant la loi normale centrée réduite $(m = 0, \sigma = 1)$.

Pour v supérieur à 100, on admettra $(x^2 - v)/\sqrt{2v}$ est approximativement distribué suivant la loi normale centrée réduite $(m = 0, \sigma = 1)$.

Source: Bernard grais, op-cit, p 381.

الملخص:

يعتبر الاستهلاك ظاهرة اقتصادية هامة فهو أحد مقومات النشاط الاقتصادي، ويشكل أهم جوانبه الأساسية فالاستهلاك يمارسه الأعوان الاقتصاديون بغية تحقيق رغباتهم، وسد حاجاتهم الأساسية.

يخضع الاستهلاك إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، فهو يؤثر ويتأثر بتلك المتغيرات حيث من أبرزها عامل الدخل، عدد السكان الإجمالي، المستوى العام للأسعار، أسعار الفائدة إضافة إلى العوامل الكمية هناك عوامل كيفية أخرى غير قابلة للقياس كأذواق المستهلكين وتقاليدهم، النظرة التفاؤلية أو التشاؤمية للدخل المتوقع.

تعتمد النماذج الاقتصادية القياسية على تصورات النظرية التي تعكس العلاقة العامة للمتغيرات متخذين في ذلك اللغة الرياضية لصياغة موضوع النموذج على شكل معادلات تبسط العلاقة بين المتغيرات، وبهذا تعتبر النماذج الاقتصادية وسيلة قياسية تحليلية لدراسة الظواهر الاقتصادية والتنبؤ بها.

الكلمات الدالة: الاستهلاك العائلي، نماذج الانحدار، الاقتصاد القياسي، التنبؤ.

Summary:

Consumption is an important economic phenomenon and one of the elements of economic activity, thus constituting the most important of these basic aspects. Consumption is practiced by economists agents to achieve their desires and meet their basic needs.

Consumption is subject to a set of economic and social variables. It affects these variables, which in turn affect. These variables include, among others, the factor income, the number of the population and the general level of prices and interest rates. In addition to quantitative factors, there are unquantifiable qualitative factors such as consumer tastes and traditions as well as optimistic or pessimistic view of the expected income.

The quantitative economic models are based on the concepts of the theorem that reflects the general relationship between the variables using mathematical language to formulate the model about the form of equations simplifying the relationship between these variables. For this reason, economic models are considered as a quantitative means of analysis for studying economic phenomena, and these forecasts.

Keywords: Consumption of households, regression models, Econometrics, Forecasting.